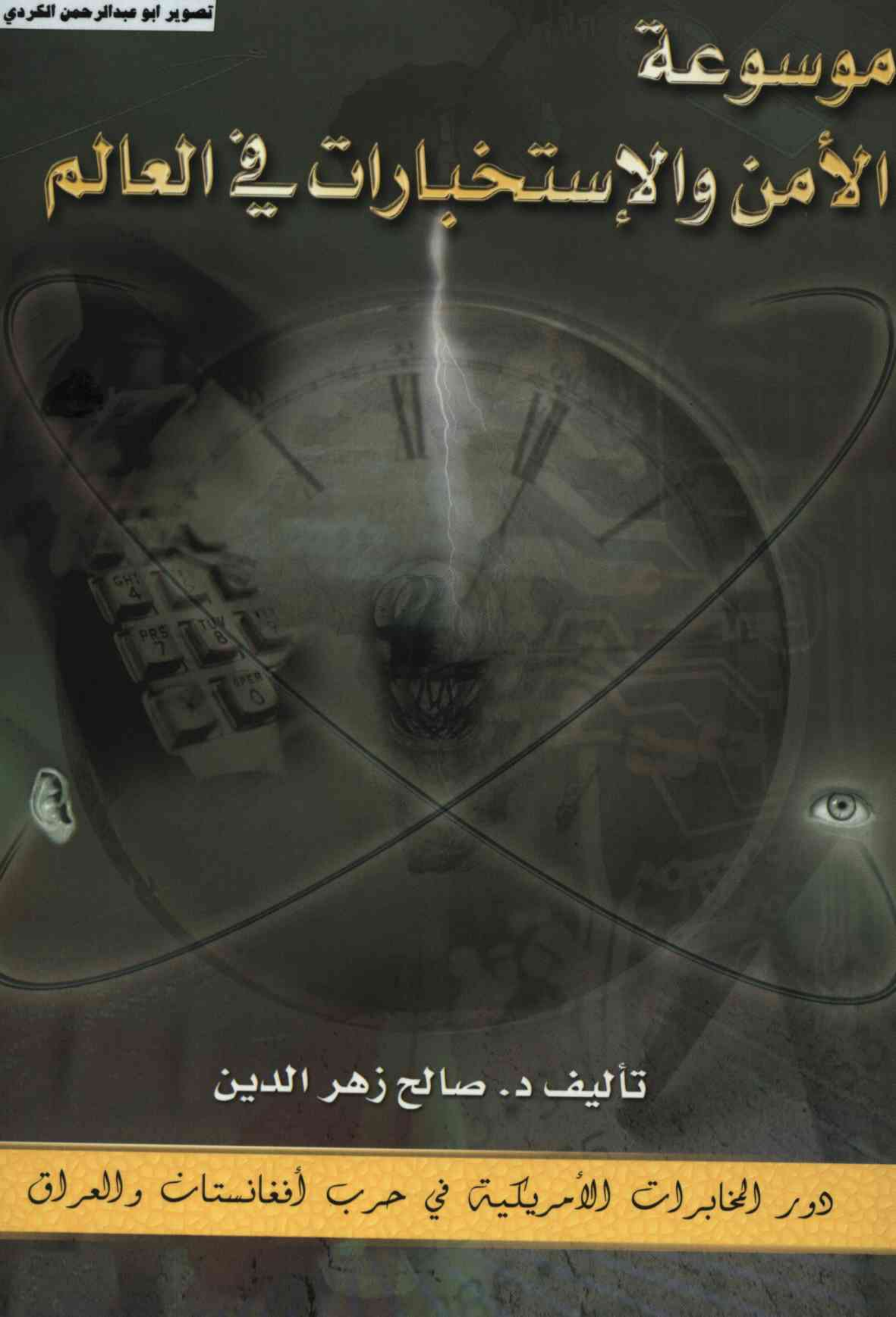


تصوير ابو عبدالرحمن الكردي
موسوعة
الأمن والإستخبارات في العالم
تأليف د. صالح زهر الدين
دور المخابرات الأمريكية في حرب أفغانستان والعراق

موسوعة

<u>الأمن والاستخبارات في العالم</u>

د.صالح زهر الدين

دور المخابرات الأميركية في حرب أفغانستان والعراق

الجزء الثاني

المركز الثقافي اللبناني

المركز الثقافي اللبناني

للطباعة والنشر والتاليف والترجمة والتوزيع

بيروت - هاتف ٠٥/٤٦١١٧٧٧ - ٠٥/٤٦١٨٨٨ - ٠٢/٧٥٣٦٦٣

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

دور المخابرات الأميركية
في
حرب أفغانستان والعراق

الفصل الأول

دور الإستخبارات الأميركية
في حرب أفغانستان.

شكلت أفغانستان على مرّ تاريخها محطة فاصلة في عمليات الصراع بين قوى النفوذ والسيطرة والتسلّط في العالم. وقلّما عرف بلد من بلدان العالم تلازماً متداخلاً بين الجغرافيا والتاريخ، مثلما عرفته أفغانستان. وهذا ما دفع الرّحالة الإيطالي "ماركوبولو" إلى وصف أفغانستان بأنها "سقف العالم". كما وصفها الكاتب العربي الكبير محمد حسنين هيكل قائلاً بأن أفغانستان "بلد معتقل في موقعه ومعتقل في تاريخه".

وبالفعل، كانت أفغانستان _ عبر تاريخها الطويل _ جسراً غريباً، لكنه جسر مرصوف ومهيأ لكي تمشي عليه الفتن وتتحرك المؤامرات، لأن طبيعته الجبلية، ووديانه شبه المغلقة على نفسها بالقمم العالية، ومناخه القاري القاسي، يجعله نموذجياً للمطلوب منه، فهو معزول وعازل، مطروق وإن كان بصعوبة، سالك ولكن بشروط، وأهم هذه

الشروط هو التوافق مع نفر من أهل البلد الذين يعرفون المداخل والمخارج، وهم جميعاً تركيب إنساني يمتزج فيه الضعف بالقوة، والخيال بالقسوة، والغنى النفسي بالفقر المادي، والكبرياء الفردي بالولاء القبلي، وما يترتب على ذلك كله في التعامل مع القوى داخل البيت وخارجه. وذلك يفتح للتعامل معهم مسائل وأساليب.وموقع البلد وسط آسيا تماماً، وبالأحرى "في قلبها". _ كما يقول اللورد كيرزون نائب الملك في الهند مع بدايات القرن العشرين _.

وأهل البلد أعراق وقبائل بعضها في أفغانستان وبعضها وراء حدودها، حتى تكاد افغانستان أن تكون ثلاث مناطق عرقية موزعة كما يلي:

الشمال: من العرقين الطاجيكي والأوزبكي، بعضهم في أفغانستان ، وبعضهم الآخر في جمهوريات الاتحاد السوفياتي الجنوبي طاجيكستان وأوزبكستان .

الوسط : ينتمي إنسانياًالى عناصر "الهزارا" وهم بقايا هجرات مغولية عبرت من الشرق الى الغرب واستقرت جحافل منها في أفغانستان وفاضت على شرق ايران .

والجنوب :بأكمله من قبائل البشتون ، وأرض هذه القبائل ولغتها وثقافتها عائلة واحدة مع شمال باكستان .

هذا،وقد عاشت أفغانستان تاريخها الحديث وسط صراع الامبراطوريات التي تسابقت الى التوسع في آسيا طوال القرن التاسع عشر :

_ الامبراطورية البريطانية تحاول تدعيم مواقعها حول درّة التاج الغالية في الهند .

_ وروسيا القيصرية تضغط جنوباً بأمل الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي بعد أن أكملت توسعها شرقاً وأطلت على المحيط الهادیء.

_ وفرنسا في الهند الصينية تحاول أن تقفز فوق الجبال نحو الموقع الأعلى لتراقب ما تفعله بريطانيا وما تفعله روسيا .

والطبيعة الأفغانية قاسية الى درجة جعلت اللورد كيرزون نائب الملك في الهند (أوائل القرن العشرين) يلخص منطق الامبراطورية قائلاً:"لا داعي لاحتلال أفغانستان، الأرخص أن نشتريها". وكان شراء أفغانستان ممكناً، لأن توجهات الأجناس متضاربة، وولاءات القبائل لمن يقدم السلاح والذهب. وكان الشعب الأفغاني أول من وصف أحواله بقسوة، ومنها قول مؤداه: "إن الله حين خلق الطبيعة والناس، ووزع أجناس الأرض على أقاليمها وجد عنده بقايا من كل

شيء: بقايا طبيعية وبقايا إنسانية، وقد أخذ كل هذه البقايا وطوّح بها وسقطت كلها كومة واحدة على كوكب الأرض في مكان إسمه أفغانستان ".

والواقع، أنّ الاهتمام الاميركي بأفغانستان لا ينحصر في هذا البلد فقط، بل يتعداه إلى أهداف أخرى ذات طابع استراتيجي حساس يتعلق بالجانب النووي من جهة وبالسيطرة على موارد النفط والغاز والمعادن المتوفرة في المناطق المجاورة لأفغانستان من جهة أخرى، حيث تمثل أفغانستان منصة العبور والقفز في آن معاً، وذلك بعد أن تأكدت المعلومات حول توفر كميات هائلة من البترول في منطقة بحر قزوين والجمهوريات الاسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي بعد انهياره، فسال اللعاب الأميركي، وفتحت شهيته للتحكّم بها والسيطرة عليها، في معرض التنافس مع قوى النفوذ والسيطرة القديمة (روسيا_إيران _الصين ...)، كرديف مهم لنفط الخليج، في إطار الصراع الاستراتيجي المستقبلي الذي يتحدد على أساسه أفق الهيمنة والتوسع والتحكم بالقرار على مختلف المستويات.

على هذا الاساس، يتخذ الاهتمام الاميركي بأفغانستان معناه وأبعاده، حيث جندت الولايات المتحدة كل امكانياتها في هذا الاطار منذ سنوات طويلة للوصول الى أهدافها الاستراتيجية نووياً ونفطياً

وسياسياً، وتوريطاً للسوفيات في الوحل الافغاني ثأراً من "فيتنام الأميركية" ... فكيف كان ذلك ؟

ففي إطار "الاتصالات الحساسة " التي تجري بين باريس وموسكو بمتابعة التطورات في أفغانستان، تلتقي معلومات الاستخبارات الفرنسية مع معلومات الاستخبارات الروسية حول ان وكالة الاستخبارات المركزية اقترحت (وأخذ الرئيس بيل كلينتون باقتراحها)، استضافة عناصر من "طالبان" متفوقين في المواد العلمية للتحصيل في جامعات ومعاهد الولايات المتحدة في مجال الفيزياء النووية.

وحسب تلك المعلومات، فإن أفغانيين وباكستانيين كانوا يدرسون جنباً الى جنب وبمنح تقدمها ال"سي آي إي".وقد أظهر هؤلاء تفوقاً لافتاً في تلقف المواد وبالصورة التي أثارت انتباه مدرسيهم، حتى ان ادارة الجامعة (تردد اسم ماساشوستس) أوصت بإلحاق هؤلاء بالمؤسسات النووية الأميركية.

وتتفق المعلومات الفرنسية مع الروسية على أن الاميركيين كانوا يريدون أن يجعلوا من "طالبان" قوة نووية فعلاً تضغط لتفكيك ايران التي شكلت هاجساً هاماً، خصوصاً للفريق اليهودي داخل إدارة الرئيس كلينتون ، بحيث كان يمكن فعل أي شيء من أجل استيعاب الجمهورية الاسلامية التي كان دنيس روس، وهو المنسق الرئيسي

للفريق (وليس فقط منسق المفاوضات في الشرق الاوسط) يعتقد أنها تمثل خطراً حقيقياً على إسرائيل، خصوصاً مع تنفيذ برنامجها النووي الذي سيمكنها من إنتاج رؤوس نووية خلال بضع سنوات.
وتقول المعلومات إياها إن واشنطن هي التي طلبت من إسلام آباد التعامل مع "طالبان" في القطاع النووي ، فيما كان المنشق السعودي أسامة بن لادن هو الذي يتولى،عبر تدفق التبرعات عليه، تمويل مشروع أقيم داخل تجويف جبلي بالغ التعقيد على مسافة نحو ١١٠ كيلومترات من الحدود مع باكستان.

وفي إطار ذلك التعاون كانت إسلام آباد تمد حركة "طالبان" بما يلزمها من المواد والمعدات التي تقول المعلومات إن الحصول عليها من مصادر أخرى كان ممكناً بتوفر الاموال اللازمة.وبالفعل، فقد قطع المشروع شوطاً لا بأس به في مجال إنتاج "القنبلة القذرة"، التي تحتوي على مخلفات نووية يؤدي انفجارها الى نشر اشعاعات قاتلة ،وكان يتوقع أن تنجح "طالبان " في إنتاج قنبلتها "النظيفة" في عام ٢٠٠٤، لكن تراجع العلاقات بينها وبين واشنطن أدى الى التباطؤ الشديد في المشروع حتى أن جورج تينيت، مدير ال"سي آي إي" حاول جاهداً، ومن خلال التلويح بإغراءات حساسة، استعادة المعدات والمواد النووية، وبالتالي وقف المشروع برمته، لكنه لَم يفلح في مهمته.

وتقول معلومات باريس وموسكو إن هناك مايربو عن التسعين باكستانياً والعشرين أفغانياً يعملون في منشآت نووية أميركية،كما أن هناك ١١ باكستانياً، على الأقل، يعملون في وكالة الفضاء الأميركية (ناسا)، ودون أن يكون هؤلاءَ يشكلون خطراً، لكن المشكلة في عدد المسلمين الكبير داخل هذه المنشآت، ومنهم زنوج أميركيون وأميركيون بيض إعتنقوا الاسلام.وهذا العدد يربو عن ال٧٠٠ جلهم معروفون بأنهم "مسلمون ممارسون" وقد وضع جميع هؤلاء تحت المراقبة الشديدة دون إشعارهم بذلك، وهو ما يسبب حرجاً شديداً للإدارات التي يعملون في إطارها، إذ أن أي تصرف غير اعتيادي مع أحدهم لا يمكن إلا أن ينعكس على الآخرين، إذ أن بين ال٧٠٠ هناك نحو مئة شخص يعتبرون من أعمدة النشاطات النووية والفضائية الأميركية .

هذا، وتلافياً لأي شيء يحمل الولايات المتحدة الاميركية مسؤولية مباشرة في حرب أفغانستان، تؤدي بدورها الى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها في عملية الصراع الدولي هذه، فقد جهدت الولايات المتحدة في أن تنآى كدولة عن الدخول في مثل هذه المخاطر، وكلفت "أصدقاءها" (الإسلاميين) في إقامة جبهة "مؤمنة" ضد جبهة "الإلحاد السوفياتي" من جهة، وأوعزت الى وكالة الاستخبارات المركزية "سي آي إي " من جهة أخرى، أن تقود "الجهاد السري" ضدّ السوفيات

أولاً، ومن بعدهم ضد "الاسلاميين" الذين أوجدهم هذه المخابرات "كمجاهدين" في البدء، ثم "كإرهابيين " يجب القضاء عليهم _ بعد أن انتهت مهمتهم الاميركية _ واستئصالهم من جذورهم.

وهكذا منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٩ كانت أفغانستان مسرحاً للتدخل والأنشطة السرية من وكالة المخابرات المركزية. وكان أول من حذر وانتقد ما يمكن أن يتسبب به هذا التدخّل هو بيل ماكولام من الجمهوريين. وخلال عشر سنوات من هذا النشاط السري كانت الادارات الاميركية تقدم ملياري دولار سنوياً للنشاطات السرية داخل أفغانستان. كما قدمت ال"سي آي إي " أحدث أنواع الاسلحة التي يمكن للافراد الأفغان إستخدامها ضد الطائرات السوفياتية. واعتبرت الولايات المتحدة الاميركية ان دعمها لأفغانستان هو أفضل فرصة للإنتقام من السوفيات ودورهم في فيتنام. واعتبر قادة ال"سي آي إي" أن أفغانستان ستشكل فيتنام الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي خصوصاً وأن الاتحاد السوفياتي كان يضم ست دول مسلمة في آسيا الوسطى وللعديد منها حدود مع أفغانستان.

وكان حكمتيار، أحد قادة الأفغان المهمين ، من الذين يعملون مع المخابرات الباكستانية التي كانت مرتبطة في تلك السنوات بتعاون وثيق مع ال "سي آي إي "_ واشنطن بوست (١٩٨٩/٩/١٠). وفي

عام ١٩٨٦ بدأت ال "سي آي إي" بإرسال صواريخ "ستينغر"، وهي أحدث الصواريخ المضادة للطائرات في ذلك الوقت، إلى الأفغان لإسقاط الطائرات السوفياتية. وفي العام نفسه أرسلت الصواريخ نفسها الى المنظمات المعادية للحكم في أنغولا _ (واشنطن بوست _ ١٩٨٦/٣/٣٠).

هذا، وقد انهمكت المخابرات الاميركية في الاعداد والتنفيذ، بشخص مديرها ومساعديه في عهود كل الرؤساء الأميركيين، بدءاً من ويليام كايسي، وليس إنتهاء بجورج تينيت في عهد الرئيس جورج بوش الإبن. وفي هذا الإطار كان كايسي بحاجة إلى طريق مختصرة في الكونغرس: هل هناك طريق تلتف حول الاجتماعات والمؤتمرات ودائرة المناقشات العامة والتسريبات؟ أراد أفكاراً جديدة. هل هناك طريقة للتغلب على الكونغرس ؟ وبأنظمته الخاصة ؟

منذ خمسين سنة تقريباً تعلم كايسي أنه يمكن تطبيق القوانين وتفسيرها بشكل خيالي. كان ذلك عام ١٩٣٧ عندما كان عمره ٢٤ سنة وكان قد تخرج من مدرسة الحقوق. كان قد وجد وظيفة، في وسط من الهبوط الاقتصادي حيث كان الحصول على وظيفة صعباً جداً، وذلك في "مؤسسة أبحاث الضرائب في أميركا" في نيويورك

براتب ٢٥ دولار في الأسبوع. كان عليه أن يقرأ التشريعات والاتفاقات الجديدة وأن ينظم التقارير ويشرحها ويلخصها .

أما رجال الأعمال الأميركيون وهم قادة الصناعة الأميركية فلم يتفهموا أو يرحبوا بهذه التشريعات. وكان يسجل ملخصاته وتقاريره على آلة تسجيل بدائية تستخدم أسطوانات من الشمع. كان كايسي يدرك أن رجال الأعمال لا يريدون التعليقات ولا المديح ولا الانتقادات، بل كانوا يطلبون أن يعرفوا ما يفعلونه لتحقيق أدنى تطابق وتوافق مع القوانين المرعية الاجراء. وكان كايسي ممتازاً في هذا المجال.

أعلن كايسي أنه يريد شيئاً خيالياً: "أنا لا أريد مخالفة القانون" عوضاً عن ذلك كان يريد الالتفاف حول القانون. كان يريد أدنى توافق ليحميه ويحمي الوكالة ويؤدي إلى الحصول على مزيد من المال للكونترا. خلال الأشهر السبعة الفائتة راقب كايسي بشيء من الذهول الكونغرس الذي تعرض للتلاعب من قبل أحد أعضائه ، وكان ذلك درساً موضوعياً. في الوقت الصعب إذ كانت الوكالة قد حصلت على مبلغ ٢٤ مليون دولار للكونترا، طلبت حوالي ٣٠ مليون دولار لبرنامج المساعدات الخفية للمقاومة الأفغانية، عندها تقدم أحد أعضاء الكونغرس وهو ليس عضواً في لجنة الاستخبارات وحقق بنفسه

الحصول على مبلغ ٤٠ مليون دولار إضافية لبرنامج أفغانستان، أي أكثر من المطلوب، وكان هذا العضو هو تشارلز ويلسون.

كان ويلسون طويل القامة أنيقاً نشيطاً، ديموقراطياً من ولاية تكساس، يتكلم كالصقور، وكانت منطقته الانتخابية مثلاً لروح تكساس المغامرة. وقام ويلسون بثلاث رحلات إلى الباكستان حيث كان البرنامج الخفي لأفغانستان على وشك أن يبدأ في العمل. اجتاز الحدود الى منطقة في أفغانستان تقع تحت سيطرة السوفيات، وذلك بصحبة عدد من الثوار، واستنتج أن مبلغ ٣٠ مليون دولار كان قليلاً. أراد المزيد من القتلى الروس. لقد قتل ٥٨ ألف أميركي في فيتنام ونحن ندين للروس بواحدة. في آخر رحلة للباكستان علم ويلسون أن مشكلة الثوار كانت طائرات الهلكوبتر السوفياتية التي كانت تحقق التفوق الجوي. اقترح ويلسون تزويد الثوار بمدافع أورليكون السويسرية الصنع السريعة الرمي، وقال إن تلك كانت فكرة الرئيس الباكستاني ضياء الحق. وعاد ويلسون ينفخ في الصفارة لبعض أعضاء الكونغرس. لقد جعل منها حرباً صليبية ووجد وسائله في أنظمة الكونغرس. إن لجنة الاستخبارات في مجلس النواب هي اللجنة التي تعطي الإذن، ولكن الإذن كان الخطوة الاولى.

يجب أن يقرر الكونغرس رسمياً منح المال بواسطة لجانه النافذة.وكانت هناك لجنة التخصيص في مجلس النواب التي كان ويلسون عضواً فيها .

عندما اجتمعت هذه اللجنة لتبحث ميزانية وزارة الدفاع قال ويلسون انه يريد شيئاً واحداً فقط: مزيداً من المال للثوار الأفغان المقاتلين الشجعان من أجل الحرية .ومع أن لجنة الاستخبارات لم تعط الإذن أراد الموافقة على تخصيص الاموال. قال ويلسون انه في إحدى رحلاته الى المنطقة حضر اليه احد الأفغانيين عمره ١١ سنة وقال له لا تقتل جميع الروس لأني أريد أن أقتل واحداً عندما أكبر. وهكذا أثار ويلسون زملاءه بلهجته الخطابية وبتحديه.

كم يريد؟

قال ويلسون أنه يريد ٤٠ مليون دولار. وبما أن اللجنة كانت تبحث ميزانية وزارة الدفاع التي تصل قيمتها الى ٢٨٠ مليار دولار تقريباً كان مبلغ ٤٠ مليون دولار تافهاً، أي كأن اللجنة كانت تناقش صرف مبلغ سبعة آلاف دولار وطالب أحد الأعضاء بزيادة دولار واحد. قال ويلسون إنه سيدعم الأعضاء الذين يؤيدونه في ال٤٠ مليون دولار في أي مسألة أخرى . وكسب ويلسون.

فجأة حصل كايسي على ٤٠ مليون دولار إضافية لعملية أفغانستان، وكان المال المخصص مقتطعاً من ميزانية وزارة الدفاع. أثار مسؤولو وزارة الدفاع عاصفة داخل الإدارة، وعممت الوزارة دراسة تقول ان مدفع الأورليكون المضاد للطائرات لا يصلح لحرب العصابات. إن ذخيرته غالية الثمن ويحتاج إلى عناية فائقة ولن يقدر على السير على طريق غير معبدة أو صعبة مثل ممر خيبر.. لكن ويلسون وهو خريج الأكاديمية البحرية كان صديقاً لوزارة الدفاع، وأذعنت الوزارة لرأيه.

أرسلت الإدارة من خلال مدير الخزانة ديفيد ستوكمان رسالة سرية الى لجنتي الاستخبارات تطلب إعطاء الإذن بمبلغ ال٤٠ مليون دولار. غضب غولدووتر وطار صوابه لهذا الدوران حول اللجنة. إذا لم تتحكم لجنة الاستخبارات بالعمليات الخفية وذلك بأخذ موافقتها المسبقة على النفقات فإنها تعتبر عندئذ غير موجودة .

تابع ويلسون حملته ونشط في مكاتب لجنة استخبارات مجلس النواب واستعمل عملية نيكاراغوا المثيرة للجدل لمصلحته. لقد رغب عدد كبير من زملائه الذين كانوا يعارضون عملية نيكاراغوا في أن يظهروا أنهم لا يتساهلون إزاء التوسع السوفياتي. قال لهم ويلسون إن عملية

أفغانستان هي الآلية الكاملة لإثبات ذلك. كان الديموقراطيون يعتبرون نيكاراغوا الحرب السيئة وأفغانستان الحرب الجيدة.

درس مكماهون نائب مدير المخابرات المركزية تقريراً يدعم زيادة ال ٤٠ مليون دولار ومدفع الأورليكون . لقد كان مدير العمليات في الوكالة عندما بدأت العملية(كان كايسي يسميه أب عملية أفغانستان). كان مكماهون يشكك دائماً حيال العمليات الخفية، ولكن تأييد الكونغرس لعملية أفغانستان جعله يقتنع بها . لقد ساعد موقف مكماهون الآن في تغيير التيار وأدى إلى موافقة كل من لجنة مجلس الشيوخ ولجنة مجلس النواب .

قال ويلسون لمسؤولي مديرية العمليات في وكالة المخابرات المركزية إنهم كانوا خجولين جداً. كان عليهم أن يطلبوا بأنفسهم المزيد من المال.

كان هذا نصراً غير متوقع بالنسبة الى كايسي . إن مبلغ ٤٠ مليون دولار لم يكن دعماً لبرنامج أفغانستان فقط، بل أظهر أن الكونغرس يمكن أن يمشي أمام الادارة في الأعمال الخفية. لم تكن الوكالة متآلفة مع مدفع الأورليكون فأحضر نموذج منه وجرى اختباره ثم تم شراء عشرة منه . يلزم فترة أشهر وربما أكثر من سنة لهذه المدافع كي توضع في العمل الميداني في أفغانستان، لكن الزخم النفسي كان مع الوكالة.

تعجب كايسي وتساءل عما إذا كان يمكن توجيه ذلك نحو نيكاراغوا ، وكان يبدو أنه كلما زاد الدعم لأفغانستان قل الدعم لنيكاراغوا . كان الدرس الحقيقي في طريقة ويلسون الذي حرك النظام بكامله : مدير العمليات وكايسي والإدارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ.

والجدير بالذكر، أنه قبل أن تحدث إنفجارات ١١ أيلول ٢٠٠١، وما أعقبها من أحداث الهجوم العسكري الاميركي والغربي على أفغانستان ، كان "ويليام بلوم" قد نشر كتابه "إنهم يقتلون الأمل : تدخلات ال"سي آي إي" في العالم منذ الحرب العالمية الثانية " . وفيه فصل كامل عن أفغانستان وتدخّل السي آي إي فيها منذ عام ١٩٧٩ قبل دخول القوات السوفياتية إليها وبداية التدخّل السوفياتي.

يقول ويليام بلوم، وهذا ما أكده زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر، في مقابلة مع الصحيفة الفرنسية "نوفيل أوبسرفاتور" ١٩٩٨ :"بدأت الولايات المتحدة تدعم الأصوليين الإسلاميين الأفغان عام ١٩٧٩ رغم أن بعضهم كان قد خطف السفير الأميركي في العاصمة كابول وتسبب في موته أثناء محاولات السلطة إنقاذه".

وتواصل الدعم الأميركي حتى بعد قيام الثورة الاسلامية الايرانية وخطف الاسلاميين في ايران طاقم السفارة الأميركية في طهران

كرهائن. فقلب الدين حكمتيار وزملاؤه من الاسلاميين الأفغان هم في نظر الادارة الأميركية مقاتلون من أجل الحرية طالما يشنّون قتالاً ضد الاتحاد السوفياتي.

وتعود قصة أفغانستان في بدايتها إلى عام ١٩٧٣ حين قام محمد داوود وهو من أفراد العائلة المالكة بانقلاب على شاه أفغانستان بمساعدة ودعم من قوى تقدمية شكلها داخل أفغانستان (حزب الشعب الديموقراطي pDp) وهكذا انتقلت أفغانستان إلى النظام الجمهوري. لكن داوود الرئيس الاول لجمهورية أفغانستان تحرك فيه الدم الملكي القديم وأخذ يسيطر على تصرفاته خلال السنوات الخمس التي حكم فيها . ففي ٢٧ نيسان ١٩٧٨ قام حزب الشعب الديموقراطي بانقلاب أطاح بحكومة محمد داوود بعد أن قام داوود باعتقال معظم قادة الحزب والأنصار . وكان قادة الجيش هم من قاموا بالانقلاب لصالح الحزب . وقد حاول النظام الجديد إجراء إصلاحات زراعية والتحكم بالاسعار والارباح وتقوية القطاع العام والعمل على فصل الدين على الدولة ومحوالامية، وتشريع تأسيس النقابات وتحرير المرأة . وكانت أفغانستان التي تمتد حدودها على ألف كيلومتر مع الاتحاد السوفياتي تحظى بعلاقة خاصة من موسكو التي لم تكن تسعى الى إلتهامها أو ضمها الى فلكها على غرار دول أوروبا الشرقية التي تعتبرها عازلاً بينها وبين اي هجوم أوروبي ضدها.

لكن واشنطن وشاه ايران (قبل الثورة الاسلامية الايرانية) كانا يحاولان منذ عشرات السنين الضغط على أفغانستان ورشوتها لابعاد النفوذ السوفياتي عنها. ففي عهد محمد داوود في السبعينيات حاول شاه إيران بتكليف من واشنطن إقناع نظام حكم داوود باستبدال الدعم السوفياتي بمبلغ ٢ مليار دولار تدفعها واشنطن لأفغانستان كمساعدات إقتصادية. وحث شاه ايران داوود على الانضمام الى " منظمة التعاون والتطور الاقليمي" التي شكلتها ايران وباكستان وتركيا التي نددت بها أفغانستان واعتبرتها امتداداً لحلف المعاهدة المركزية(سينتو) الذي حاولت واشنطن تأسيسه في الخمسينيات (حلف بغداد كان جزءاً منه) لمواجهة موسكو. وفي السبعينات كان "السافاك" جهاز مخابرات شاه ايران من الناشطين داخل أفغانستان في رصد الضباط الشيوعيين داخل الجيش والحكم . وفي ذلك الوقت كتب سيليغ هاريون المختص في شؤون جنوب آسيا في صحيفة"واشنطن بوست" مقالاً تحت عنوان "الشاه وليس الكرملين" ، تسبب في الانقلاب على حكم داوود ، جاء فيه:"لقد وقع انقلاب حزب الشعب الديموقراطي الأفغاني في وقته المناسب وبالطريقة المناسبة ، لأن شاه ايران أحدث اضطراباً داخل التوازن الحساس القائم بين الاتحاد السوفياتي والغرب خلال ثلاثين عاماً.وهجوم طهران هذا لايعد في نظر واشنطن والشاه سوى محاولة لتحويل أفغانستان الى دولة عدم انحياز

رغم أن محاولتهم توجهت الى ما هو أبعد من ذلك . فبسبب الحدود الطويلة الممتدة بين الاتحاد السوفياتي وكابول يمكن لموسكو السير الى أبعد الحدود من أجل ضمان أن لا تقع أفغانستان ثانية في أيدي الغرب".

وعندما أطيح بشاه ايران في كانون الثاني ١٩٧٩ فقدت واشنطن أهم حليف لها وأهم موقع متقدم في المنطقة ضد الاتحاد السوفياتي، ناهيك عن المنشآت العسكرية والإلكترونية ومحطات الرصد التي أقامتها في إيران لمواجهة موسكو . وهذا ما دفع رجال الحرب الباردة في واشنطن للنظر الى أفغانستان بأعين أكثر شهوانية مما سبق. وبعد ثورة نيسان ١٩٧٨ أعلنت حكومة الرئيس نور محمد طاراقي الالتزام بالاسلام في دولة علمانية وبنهج عدم الانحياز في السياسة الخارجية،وأرادت أن تؤكد أن النظام ليس شيوعياً ، علماً أن أفغانستان لم يحدث أن نشأ فيها أي حزب شيوعي. وهذا ما أكده في تحليل دقيق لويس دوبريه في رسالة الى "نيويورك تايمز" ١٩٧٨/٥/٢٠، وهو من المختصين في أفغانستان وكان مستشاراً في مجلس الأمن القومي الأميركي وكان من المعارضين لحكم يساري في أفغانستان ، حتى أن الحكومة الأفغانية عام ١٩٧٨ اعتبرته شخصية غير مرغوبة .

ويقول العالم السياسي البريطاني فريد هاليداي إن " الحكومة الأفغانية كانت تسعى إلى دفع البلاد نحو القرن العشرين. ففي أيار ١٩٧٩

وجدت أن البلاد قد تغيرت خلال قرنين من وجود الدولة فيها " (نيويورك تايمز١٨/٥/١٩٧٩). لكن الولايات المتحدة بدأت تشعربالقلق من مضاعفات الوضع الجديد في كابول على شاه إيران، والباكستان ، وتبالغ فيه: فقد ذكر السفير الأميركي السابق في كابول أن واشنطن اعتبرها خطراً على إيران وحقول النفط في الشرق الأوسط!؟.

التدخل الأميركي ضد النظام الأفغاني

بعد شهرين من إنقلاب نيسان ١٩٧٨ تشكل ائتلاف سياسي ضم عدداً من المنظمات والمجموعات الاسلامية المحافظة ، وبدأبشن حرب عصابات ضد الحكومة الأفغانية. وفي نيسان ١٩٧٩ انتشر قتال هذه المجموعات في عدد من الجهات. وكانت وزارة الخارجية الأميركية تحذر السوفيات من قيام المستشارين الروس بأي تدخل عسكري في الحرب الأهلية هناك. لكن وقاحة هذا التحذير تظهر حين نجد أن موسكو كانت في ذلك الوقت تتهم السي آي إي بتسليح الأفغان الذين يعيشون في باكستان، في حين كانت حكومة كابول تتهم أيضاً باكستان وإيران بمساعدة رجال حرب العصابات الاسلاميين على عبور الحدود الى داخل أفغانستان والمشاركة بالقتال ضد الحكم الأفغاني. والطريف أن واشنطن أطلقت على الإسلاميين الذين خلعوا

الشاه صفة الإرهابيين المعادين للديموقراطية في حين كانت تدعم الإسلاميين الأفغان لخلع نظام الحكم في كابول !؟. وفي ١٣/٤/١٩٧٩ كتبت صحيفة (نيويورك تايمز) أن " مسألة الدين يستغلها بعض الأفغان الذين يعترضون على مشاريع وخطط الرئيس طاراقي في الإصلاح الزراعي والتغييرات التي يجريها على النظام الإقطاعي خصوصاً وأن الكثير من رجال الدين هناك من ملاك الأراضي الكبار".

دور إيران _ وباكستان .

والدولتان الأخريان اللتان تمتد حدود أفغانستان معهما هما من الحلفاء للولايات المتحدة إيران حتى عهد الشاه، وباكستان إلى الجنوب التي بدأت تتحدث عن محاولات حكومة أفغانستان للتوسع. وكان "المجاهدون الأفغان في حربهم ضد سلطة الحكم الجمهوري الحديث قد قتلوا في ذلك الوقت سائحاً كندياً وستة من الألمان ، وضربوا ملحقاً في سفارة واشنطن بسبب عدم قدرتهم على التمييز بين الروس والأوروبيين. وفي آذار ١٩٧٩ زار طاراقي موسكو للضغط على الروس من أجل إرسال قوات برية لمساعدة الجيش الأفغاني في إخماد قتال المجاهدين . لكن السوفيات وعدوه بتقديم مساعدة عسكرية دون التعهد بإرسال قوات برية. وقال كوسيجين رئيس الوزراء في ذلك الوقت :" إن دخول قواتنا الى أفغانستان سوف يثير غضب المجتمع

الدولي وستكون له نتائج سلبية في مجالات مختلفة. وعدونا المشترك ينتظر هذه اللحظة. فعندما يظهر وجود القوات السوفياتية في أفغانستان سيمنحهم هذا مبرراً لإرسال العصابات المسلحة الى داخل البلاد" . وفي أيلول وقع نزِاع داخل حزب طاراقي أدى الى إبعاده ووضع حفيظ الله أمين بدلاً منه. وكان أمين من الذين يظهر عليهم التشدد في الاصلاحات وتنفيذها. بل وفي إعطاء حكم ذاتي إثني. لكن الكرملين لم يكن راضياً ومطمئناً لأمين، وكانت محطة (الكي جي بي) المخابرات السوفياتية في كابول قد ضغطت على موسكو لإبعاده عن الحكم لأن إغتصابه للسلطة سوف يؤدي بتقديرها الى ممارسات قمع وردود فعل من القوى المعارضة. وبالاضافة الى هذا، كانت موسكو تشك في معتقداته الفكرية. بعد تسعة أشهر من طلب طاراقي الذي لم يوافق عليه السوفيات دخلت القوات الروسية الى أفغانستان في ١٢/٨/ ١٩٧٩ بطلب وتأييد من أمين . وفي٢٧/١٢/١٩٧٩ دخلت قوة سوفياتية الى قصر الرئيس أمين وقتلت أمين ليحل محله بابراك كارمال الذي كان يتولى منصب نائب الرئيس أمين ونائب رئيس الوزراء في حكومة عام ١٩٧٩ . ونفت موسكو أي دور بمقتل أمين رغم أنها لم تعرب عن أسفها لموته كما قال بريجينيف : "إن الأعمال العدوانية ضد أفغانستان تم تسهيلها من قبل أمين الذي بدأ بقمع المجتمع الأفغاني وكوادر الجيش والحزب والمثقفين ورجال الدين وهذا كله مخالف لثورة

نيسان. والشعب تحت قيادة كارمال إنتفض على أمين . ولا ننسى أن أمين هو الذي أبعد طاراقي وقتله".

وبعد الإطاحة بأمين خرج الجمهور الأفغاني الى الشارع طواعية للترحيب بالتخلص من أمين وهذا يدل على أن كارمال وحده كان قادراً دون السوفيات على إبعاده، وهذا ما أكده ديبلوماسيون غربيون لكن الطريف إن الإعلام السوفياتي كان يصف أمين بعميل وجاسوس رسمي في السي آي إي . وهذا ما تأكد أيضاً لأن أمين كان في الخمسينات والستينات قد تعلم في معهد المعلمين في جامعة كولومبيا في ويسكانسون وهناك قامت السي آي إي بتجنيده بانتظار الحصول على خدماته عند عودته الى بلاده. وفي ذلك الوقت أيضاً كان رئيس إتحاد الطلبة الأفغان ضياء نورزاي عميلاً للسي آي إي عبر منظمة أميركية ثم أصبح أمين رئيساً للإتحاد عام ١٩٦٣ . وحين أصبح أمين رئيساً للدولة في أيلول ١٩٧٩ أكد له السفير الأميركي في لقاء ودي أن لا يقلق من حلفائه السوفيات طالما هناك وجود قوي أميركي في أفغانستان.

والواقع أن حفيظ الله أمين كان يجري محادثات وإتصالات سرية مع واشنطن لتحسين العلاقات معها من خلال سفيرها في أفغانستان بروس امستوتس ، في الوقت الذي أدرك فيه السوفيات إن واشنطن تسعى الى

تعويض خسارتها لإيران من خلال التدخل في أفغانستان ، وإقامة قواعد أميركية في الشرق الاوسط وإطلاق نشاطات وكالة المخابرات المركزية (السي آي إي) .

وفي الوقت الذي قالت فيه صحيفة "وول ستريت جورنال" أنه "يجب القيام بعمل سري لمساعدة المتمردين الأفغان" ، يؤكد ويليام بلوم أن صحيفة " واشنطن بوست" لم تكشف عن المساعدات العسكرية الأميركية الى الأفغان الاسلاميين في شباط عام ١٩٨٠. وكان ضباط المخابرات الأميركيون يجتمعون منذ ماقبل فترة نيسان ١٩٧٩ (أي قبل دخول القوات السوفياتية الى أفغانستان) مع قادة المتمردين الاسلاميين للإطلاع على ما يحتاجونه ، وكانت (السي آي إي) تدرب أفرادهم على العمل المسلح وحرب العصابات في الأراضي الباكستانية، وأعدت لهم محطة إذاعة خاصة منذ عام ١٩٧٨ لخدمة شعاراتهم . وأمام صورة التدخل في الحرب الأهلية التي كانت تجري في أفغانستان من قبل الولايات المتحدة ، وباكستان والصين ، بدأ القلق الشديد يظهر عند قادة الاتحاد السوفياتي ، خصوصاً وان أفغانستان تقع على بوابة الاتحاد السوفياتي نفسه. ولذلك كان التدخل العسكري السوفياتي هو أول إجراء عسكري تتخذه موسكو على هذا النحو منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية خارج حدودها مع بلدان أوروبا الشرقية. حيث اعتبرت موسكو احتمال وجود نظام إسلامي معاد

للشيوعية على حدودها، خصوصاً على حدود جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية (٤٠ مليون مسلم) خطراً يماثل عند الولايات المتحدة الأميركية تحول المكسيك الى نظام معاد لواشنطن . واذا كان ليونيد بريجنيف يعتبر أن مسألة أفغانستان وموقعها لا يشكلان أيّ خطر على الأمن القومي الأميركي، فإن بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي في ذلك الوقت أعلن أن وجود موسكو العسكري في كابول يجعلها قريبة من الخليج العربي .

وعلى هذا الأساس عمل زبيغنيو بريجنسكي مع الادارة الأميركية لتوريط الاتحاد السوفياتي عسكرياً في الوحل الأفغاني ، ولتغدو أفغانستان بالمقابل بمثابة "فيتنام سوفياتية " تثأر فيها الولايات المتحدة من هزيمتها في "فيتنام الأميركية" بدعم سوفياتي يومها. وهكذا كانت أفغانستان " الفخ الفيتنامي" للسوفيات فيها ، وقد نصبه الأمريكان ببراعة فائقة ، كان من الصعب على السوفيات التخلص منه بسهولة بعد وقوعهم فيه.

هكذا تم اعداد أفغانستان من قبل واشنطن لحرب مروعة دامت ١٢ عاماً ضد الاتحاد السوفياتي لم يكن الشعب الأفغاني قد طلبها أو أرادها.وقد كانت حكومة كابول في ذلك الوقت تعدّ البلاد الى حكم علماني اصلاحي. أما الولايات المتحدة فكانت تسعى ـ كما سبق

القول ـ الى تحويل أفغانستان الى فيتنام للسوفيات هذه المرة لكي تراق دماء الروس فيها مثلما أريقت دماء الأميركيين في فيتنامهم. ولم يكن يهم واشنطن كثيراً أن تتحول أفغانستان الى دولة إسلامية أصولية متطرفة وهو ما كانت تعادي إيران الاسلامية بعد سقوط الشاه بسببه، بقدر ما كان يهمها أن ينتشر هذا المد الأصولي الاسلامي الى جمهوريات الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى ويقلب الاوضاع على موسكو.ولم يكن الأميركيون يجرؤون على استخدام تعبير " الإرهابيين" في وصف هؤلاء المتمردين الاسلاميين حين كانوا يسقطون بقذائفهم طائرة مدنية في أفغانستان، ويزرعون المتفجرات في المطار.

وفي عام ١٩٨٦ لم تتردد رئيسة حكومة بريطانيا مرغريت تاتشر التي تعتبرنفسها زعيمة الحرب ضد "الإرهاب " في استقبال "عبد الحق"، أحد زعماء المتمردين الافغان الذي اعترف أنه وضع متفجرات في مطار كابول عام ١٩٨٤ وتسبب بمقتل ٢٨ مدنياً .

هكذا كانت واشنطن تشن قتالها في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي في القرن العشرين. ومثلما كان أناستاسيو سوموزا حليف واشنطن،أصبح المتمردون الاسلاميون الأفغان اليوم "إرهابيو الولايات المتحدة المتعصبون"!!!. أما أخلاقية استخدام الأفغان وقوداً للحرب ضد السوفيات فقد عبر عنها "ستانفيلد تيرنر" مدير السي آي إي في

ذلك الوقت حين قال : "لكي نزعزع الوضع السوفياتي، من الجائز استخدام حياة الآخرين من أجل مصالحنا الجيو استراتيجية ".

وعلى الفور بدأ البنتاغون والسي آي إي بتدشين حربهم ضد موسكو دون الاهتمام بمقتل مئات الآلاف من الأفغان أو بتدمير المجتمع الأفغاني . ودون الاهتمام بمليارات الدولارات التي يقدمها دافع الضرائب الأميركي لتلك الحرب في أفغانستان (مع أن أكثر تمويلها لم يكن أميركياً). وكانت مقادير كبيرة من هذه الأموال تدخل الى جيوب قلة من الأفغان والأغنياء من الباكستانيين. وقال تشارلز ويلسون عضو الكونغرس من تكساس : "لقد قتل لنا ٥٨ ألف أميركي في فيتنام ، والروس مدينون لنا بواحدة، ولآن عليهم تذوق ما تجرّعناه". وهذا ما كان يفكر فيه الروس بعد أحداث ١١أيلول لتوريط الأميركيين في الوحل الأفغاني، وتجرّع الكأس الذي تجرّعوه قبلهم ...

وتمتعت السي آي إي بدور المنسق الكبير لجميع الأعمال في أفغانستان ضد السوفيات . فهي التي تقوم بدور شراء وترتيب الحصول على اسلحة من الطراز السوفياتي من مصر والصين وبولندا وإسرائيل، ومن كل مكان متوفر. وإذا لم تجد من هذه الأنواع تقدم فوراً أسلحة اميركية. وكانت السي آي إي تقوم بترتيب التدريب العسكري للاسلاميين على يد ضباط أميركيين ومصريين وصينيين ،

وتدق أبواب دول الشرق الاوسط لجمع التبرعات والأموال للإسلاميين الأفغان خصوصاً من السعودية التي كانت تدفع مئات كثيرة من ملايين الدولارات كل سنة ، وبما يزيد على مليار دولار سنوياً. وكانت السي آي إي تقوم بالضغط على باكستان وتقديم الرشوات لها لتأجير أراض في بلادها لمعسكرات التدريب والاعداد للعمليات ضد السوفيات، حتى أصبح الباكستانيون المخططون للعمليات العسكرية للإسلاميين الأفغان . وأصبح الجنرال الباكستاني "ميان محمد أفضال" الذي كان يتقاضى راتباً شهرياً من السي آي إي هو الضابط الأعلى للتعاون الباكستاني ـ الأميركي مع الاسلاميين المتمردين. (من" وثائق السفارة" المعلومات السرية للسي آي إي ـ تقرير ٣٠/١٠/١٩٧٩. المجلد رقم ٣٠).

ولهذا الغرض أعادت واشنطن مساعداتها العسكرية والاقتصادية للباكستان طالما إنها ستشارك في هذه الحرب، علماً ان الجمهور الباكستاني كان قبل شهرين من غزو القوات السوفياتية لأفغانستان قد أحرق ونهب سفارة الولايات المتحدة في (إسلام آباد) ومراكزها الثقافية في مدينتين كبيرتين.

هذا، وقد ادرك الاعلام الباكستاني المستقل خطورة ما تفعله واشنطن. فقد ذكرت صحيفة " المسلم" إن الولايات المتحدة "تريد

للقتال أن يستمر حتى آخر أفغاني، والباكستان لا تشعر بالرضى من وصفها بدولة مواجهة" . وقالت صحيفة " لوس انجلس تايمز " اللندنية في ١٩٨٨/١٠/١٧ إن عشرات الاميركيين السود المسلمين كانوا الى جانب الاسلاميين داخل أفغانستان وقتلوا في الحرب ضد السوفيات، ورجع عدد ممن نجوا في تلك الحرب الى الولايات المتحدة. وغطت الآلة الاعلامية الأميركية وتصريحات المسؤولين الاميركيين العالم بشعارات مثل : "العدوان السوفياتي، والغزو السوفياتي ، وابتلاع السوفيات لدولة بريئة كخطوة على طريق غزو العالم أو الشرق الاوسط". ولم يكن الرأي العام لديه معرفة كاملة بأفغانستان ، وبأنها كانت مستقلة منذ ستين عاماً وكانت تعيش بسلام كجارة قريبة للاتحاد السوفياتي . بل ان بريجنسكي نفسه الذي يعادي السوفيات بشدة هونفسه من كتب في مذكراته عن واقع أن أفغانستان كانت دوماً محايدة حتى أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولم يطمع بها السوفيات في ذلك الوقت.

هذا، ومنذ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، غيّر الصراع بين الولايات المتحدة الأميركية والأصولية الإسلامية العديد من الثوابت الدبلوماسية، وكان آخرها التقارب بين الحلف الأطلسي وروسيا في أوائل شهر حزيران ٢٠٠٢. على هذا الأساس، يتبادر الى الأذهان السؤال التالي: ماهي الخلفية الحقيقية للصراع بين أميركا والأصولية الإسلامية ؟. ولماذا حصل ماحصل في هذه العلاقة بين الجانبين؟.

ان الكتاب الذي الفه الصحافي الأميركي المتخصص في شؤون الشرق الاوسط "جون كولي" بعنوان "حروب غير مقدسة : أفغانستان، أميركا ، والارهاب الدولي "، يعتبر مرجعاً مهماً في هذا الإطار . وقد نشر في أيلول ١٩٩٩ ، وأعيد طبعه في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، كما ترجم الى الإيطالية والفرنسية أيضاً .

وبعد عمليات ١١ أيلول ٢٠٠١، قام جون كولي بتنقيح بعض المقاطع من الكتاب ووضع له مقدمة جديدة في إطار التحضير للطبعة الفرنسية التي صدرت في باريس في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢ تحت عنوان : " السي آي إي والجهاد : ١٩٥٠_ ٢٠٠١". وهكذا تبدو هذه الطبعة اكثر اكتمالاً من سابقاها.

إن أهمية كتاب "جون كولي " تكمن في أنه يكشف النقاب عن تحالف قديم وعميق بين الإدارة الأميركية والحركات الأصولية الإسلامية عبر العالم، وذلك على مدى نصف قرن. وهو يقدم الدلائل والمراجع والتفاصيل التي لا تترك مجالاً للشك في حقيقة وجود هذا التحالف.وبالنظر الى كونه الصحافي الدقيق والمعروف بخبرته الطويلة في شؤون الشرق الأوسط والعالم الإسلامي،فإنه غطى أيضا حرب الجزائر (١٩٥٦ _ ١٩٦٢)،والحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧، والحرب في اليمن (١٩٦٧ _ ١٩٦٩)، وأحداث الأردن (١٩٧٠)،

والحرب بين الهند وباكستان (عام ١٩٧١)، واجتياح لبنان (١٩٨٢)، والحرب بين العراق وإيران ، وكذلك اجتياح قبرص (١٩٧٤)... إلخ...

في هذا الكتاب يؤكد "جون كولي" على التحالف الأميركي _ الأصولي على مدى نصف قرن، مبرهناً كيف أن الولايات المتحدة حضنت الأصوليين الاسلاميين وساعدهم عبرالعقود لكي تستخدمهم للدفاع عن مصالحها السياسية، لا سيما في إطار الصراع الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة". كما أنه يؤكد بأن هذه العلاقة الأميركية _ الأصولية لم تكن علاقة عابرة، بل هي أديرت من داخل " البيت الابيض" وعلى مستوى كافة الأجهزة الأميركية ، وغاصت فيها الشركات متعددة الجنسيات والمخابرات والمصارف وتجار الأسلحة والمخدرات... يضاف الى ذلك، أن كتاب "جون كولي" هذا، يظهر بوضوح الدور الذي لعبته، ليس فقط المخابرات الأميركية في تعزيز الحركات الأصولية ، بل أيضاً دور المخابرات الفرنسية والبريطانية والمصرية والإيرانية و... الإسرائيلية !! وهويبين أيضاً كيف استخدمت واشنطن الأنظمة المقربة منها لتحقيق الهدف عينه، اي تعزيز الحركات الأصولية ، لا سيما النظام المصري والباكستاني والمغربي والسعودي والأردني.

في المقدمة التي وضعها للطبعة الفرنسية من كتاب جون كولي، يقول المفكر الفلسطيني_ الأميركي ادوارد سعيد "ان هذا الكتاب آية في الدقة والبحث المتعمق والتحليل"... ويضيف سعيد :"إننا نشهد اليوم شبه جنون عالمي حول الارهاب. غير ان هذه الظاهرة لم تتم دراستها بما فيه الكفاية، ولم تحلل بشكل جدّي، وذلك على الرغم من الحملة الاعلامية الشعواء التي رافقت الحرب الاميركية في أفغانستان ضد الطالبان... وفي هذا الاطار ليس هناك من كتاب أفضل من هذا الكتاب الدقيق والعميق الذي وضعه جون كولي ... إن هذا الكتاب هو الكتاب الوحيد الذي يضع النضالية الاصولية الاسلامية في إطارها المؤلف من مجتمعات فقيرة محكومة من أنظمة سيئة، فاسدة ومستبدة. وأيضاً من قوى عظمى مثل الولايات المتحدة إستخدمت كل الوسائل للتلاعب بالناشطين الاسلاميين يوماً وتركهم يوماً آخر أو نسيانهم قبل أن يرتدّوا عليها، ويشنّوا عليها الحرب " .

ويختم إدوارد سعيد مقدمته قائلاً :" ليس هناك اي كتاب شبيه بهذا الكتاب. إن حظنا كبير بأن يكون هذا الكتاب بين أيدينا ".

إلا أن الكاتب العربي الكبير محمد حسنين هيكل يقول في كتابه : "من نيويورك الى كابول " بانه اعتمد في هذا الموضوع على ثلاثة مصادر شكلت جوهر معالجته لهذه المسألة:

أولاً: كتاب "طالبان : الاسلام والنفط والصراع الكبير في وسط آسيا"ومؤلفه عميد الصحافيين الباكستانيين "أحمد رشيد"، وقد ظهر هذا الكتاب ونشر في لندن لأول مرة سنة ٢٠٠٠، ثم أعيد نشره من جديد ثلاث طبعات سنة ٢٠٠١ (وإن هذا الكتاب كان أمام الرئيس الاميركي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني "طوني بلير" في نفس الوقت من أواخر شهر أيلول ٢٠٠١) .

ثانياً: كتاب "الحروب غير المقدسة: افغانستان، أميركا ، والإرهاب الدولي "ومؤلفه الصحفي الاميركي المخضرم " جون كولي " ...

ثالثاً : كتاب "غسيل الواقع والسطر الثاني من هذا العنوان هو : "وكالة المخابرات المركزية الاميركية والمخدرات والصحافة". وقد إشترك في تأليف هذا الكتاب إثنان من نجوم التحقيق بالعمق ، أولهما "ألكسندر كوكبيرن " والثاني "جيفري سان كلير" . وقد نشر الكتاب في لندن عام ١٩٩٨.

ويضيف محمد حسنين هيكل قائلاً بأن هذه الكتب الثلاثة ، تتفق على مجموعة من الحقائق الاساسية، تتصل بإدارة الولايات المتحدة لحربها الباردة ضد الاتحاد السوفياتي (وهي الحرب التي بدأت أوائل الخمسينات من القرن العشرين ، واستراتيجيتها إطلاق الأفكار قبل إطلاق النار، وخطف العقائد والأديان قبل إستخدامها ضد الخصم

الشيوعي الأخطر). وهذه المجموعة في مصادرها المترابطة والمتكاملة تبرز الحقائق الاساسية الآتية :

١ــ إن المخابرات المركزية الاميركية متعاونة مع المخابرات العسكرية الباكستانية سبقت الى إدارة عمليات "حرب نفسية" هدفها إثارة المشاعر المعادية للاتحاد السوفياتي داخل جمهورياته الجنوبية وفيها غالبية إسلامية مستغلة في ذلك فجوة أو جفوة طبيعية بين النظام السوفياتي "المادي" في فلسفته ، وبين الاسلام "الروحاني" في مبادئه. وبالطبع فإن دافع المخابرات الاميركية لم يكن "الحرص على الدعوة أو صدق الايمان " وإنما"إقلاق وإزعاج" الاتحاد السوفياتي في أكثر المواقع إثارة للمواجع .

٢ــ إن إستعمال أفغانستان قاعدة لإدارة وتوجيه عمليات إقلاق وإزعاج الاتحاد السوفياتي ، بدأ على استحياء أوائل الخمسينات ، واشتد في الستينات، وبلغ الذروة في أواخر السبعينات، حين أصبح هدف مجلس الأمن القومي الاميركي وعلى رأسه زبيغنيو بريجنسكي ، إستفزاز الاتحاد السوفياتي بتصعيد النشاط المعادي له في أفغانستان من المستوى النفسي إلى المستوى العملي والوصول في ذلك إلى درجة ترغمه ــ ولو مكرهاً ــ على التدخل عسكرياً في أفغانستان ، فإذا

تحقق ذلك فهذه هي الفرصة لتحويل ذلك البلد ال فيتنام سوفيتية تؤثر عليه بمقدار ما اثرت فيتنام الأميركية على أصحابها.

٣ _ كان تقدير "بريجنسكي"_ كما عرضه على الرئيس جيمي كارتر _ أن الولايات المتحدة لا يصلح لها أن تظهر علانية في أفغانستان (عندما تتحول الى فيتنام سوفيتية)، وانما الأفضل أن تظل بعيدة بمسافة كافية، وأن تترك المعركة للمسلمين يخوضونها باسم "الجهاد الاسلامي" ضد "الإلحاد المادي" . وأهم من ذلك يتكفلون بتمويلها لأن العبء أثقل مما تستطيع وكالة المخابرات المركزية أن تحمله على ميزانيتها، كما أنه أكبر مما يقبل به الكونغرس في الموافقة على اعتمادات سرية تقدم إليه "مستقلة لوحدها"، زيادة على ذلك فإن الذهاب إلى "لجنة الأمن" (المتفرعة من لجنة الشؤون الخارجية) لطلب الموافقة على مبالغ بهذا الحجم يؤدي إلى كشف العملية (لأن الكونغرس "مبنى من الفخار" ما فيه يرشح خارجه) ، وذلك يحرج السياسة الأميركية، والإحراج في مثل هذه الحالة خطر، لأنه يؤدي في هذه الحالة لتعقيدات دولية من الأفضل تجنّبها. وهكذا رأى بريجنسكي أن هذه العملية، بقدر ما هي ضرورية وحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، فإنه عمل جاهداً عبراقتراحاته وتوصياته، بأن تدار اللعبة على الأرض بمهارة وذكاء _ بإشراف أميركي فاعل ومؤثر _ دون أي دليل يثبت على هذا التورّط، وصولاً إلى استنزاف الاتحاد السوفياتي في

أفغانستان ب"سلاح الجهاد" و "وكالة اسلامية" تبعد عن الولايات المتحدة أي شبهة تؤدي إلى ما لا يحمد عقباها . وهكذا كان .

فكيف جرت الأمور إزاء هذا الوضع؟
وما هي الخطوات التي أقدم عَليها السوفيات في أفغانستان ؟
وما هي ردّة فعل الولايات المتحدة الأميركية ، خصوصاً الرئيس جيمي كارتر ومستشاره للأمن القومي بريجنسكي؟

يشير الصحافي الأميركي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط "جون كولي " أنه في ٢٧ نيسان ١٩٧٨ حدث انقلاب في كابول قتل خلاله الرئيس محمد داوود (الذي كان قد قام عام ١٩٧٣ بانقلاب عسكري اطاح بالملك ظاهر شاه)، واستلم الحكم اتجاه ماركسي وعين "نور محمد طاراقي" رئيساً للبلاد، غير أن الرجل القوي في هذا النظام الجديد كان في الواقع "حفيظ الله أمين".

إزاء ذلك، فقد اعتبرت المخابرات الأميركية (سي آي إي) وغيرها من الأجهزة الغربية ، إن هذا الحكم الجديد هو حكم شيوعي ومقرب من الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت نفسه، فقد أثار هذا الحكم قلق موسكو ، إذ كان الكرملين يعتبر "حفيظ الله أمين" ميالاً الى الأميركيين، ولا بل ربما عميلاً لـــ"سي آي إي " .

وفي آذار ١٩٧٩ حصلت إنتفاضة ضد النظام في مقاطعة "هرات" ، وقتل عدد من المستشارين السوفيات الذين ارسلوا لقمع الإنتفاضة . ولاحظت المخابرات السوفياتية أن هذه الإنتفاضة مدعومة من جهات خارجية (حددها جون كولي بإيران).

زادت هذه التطورات من قلق موسكو ، سيّما وأن "حفيظ الله أمين" كان قد عيّن رئيساً للحكومة في كابول. وقرر الكرملين مراقبة حفيظ الله أمين عن كثب ، وعيّن لهذا الغرض في العاصمة الأفغانية دبلوماسياً محنّكاً هو "فاسيلي سافرو نتشوك "، ما لبث أن عزّز الشكوك السوفياتية حول حفيظ الله أمين.

بعد إنتفاضة "هرات" تجمعت شكوك ومؤشرات تفيد أن الـ"سي آي إي " وإيران وباكستان كانوا يحثّون بعض القبائل وقادهّا الاسلاميين في أفغانستان على التحرك لدرجة أن نظام طاراقي _ أمين شعر بالخطر وطلب من موسكو إرسال قوة عسكرية محدودة بهدف حماية بعض المواقع الاستراتيجية . غير أن موسكو رفضت لأن هذا التدخل المحدود كان سيفسّر بمثابة اعتراف بهشاشة "الثورة الأفغانية".

وفي صيف ١٩٧٩ ، تمكّن " زبيغنيو بريجنسكي " ، المستشار لشؤون الأمن القومي في البيت الابيض وأحد أكثر المسؤولين الأميركيين عداءً للإتحاد السوفياتي، من إقناع الرئيس جيمي كارتر

بتوقيع أمر سرّي يقضي بتقديم المساعدة الى " المجاهدين" الأفغان الذين كانوا يقاومون النفوذ السوفياتي الشيوعي في بلادهم .

وكان هذا الامر السرّي هو في الواقع بداية المتاعب بالنسبة لنظام طاراقي ـ أمين وبالنسبة للسوفيات في أفغانستان. ففي ٢٣ حزيران ١٩٧٩ تمرّد الجيش في العاصمة كابول ، قرب البازار . وفي ٦ آب تمردت وحدة من الجيش الأفغاني ، تحت إشراف أو أقلّه بتشجيع من الـ " سي. آي. إي" وعملاء باكستانيين ، وحاولت السيطرة على قلعة " بالاهيزار" داخل كابول ، وهي في موقع استراتيجي يمكن منه إستهداف معظم أحياء العاصمة .

واشتبه السوفيات بـ " حفيظ الله أمين " معتبرين أنه كان وراء هذه التمردات العسكرية أو أنه على الأقل كان على علم بأنها سوف تحدث. واعتبروا أنه ، نظراً لحسن علاقاته مع السفارة الأميركية في كابول ، يريد في الواقع السيطرة شخصياً على الحكم وتحويل " الثورة الأفغانية " الى دكتاتورية فردية ، وذلك ربما بمؤازرة من واشنطن .

وفي ١٧ أيلول١٩٧٩ ، حصلت معارك بين فصائل الحكم في كابول ، وقتل الرئيس " نور محمد طاراقي " (الذي كان مقرباً ن موسكو) وحل محله " حفيظ الله أمين " .

في هذا الجو المعقد من المؤامرات والصراعات الدموية بين الفصائل الأفغانية والتنافس بين أجهزة ست دول أجنبية كانت تنشط في أفغانستان (هي الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وإيران وباكستان والهند وبريطانيا)، إتخذ الكرملين قراره بالتدخل في أفغانستان ، خصوصاً بعد أن كان السوفيات قد دفعوا الى قمة السلطة الأفغانية بضابط من غلاة الشيوعيين ــ كما يقول محمد حسنين هيكل ــ هو " بابراك كارميل " الذي لم يكد يدخل القصر الجمهوري ، حتى دعى الجيش السوفياتي الى دخول أفغانستان بحجة أن الخطر داهم ، وأن نشاط المخابرات الأميركية والمخابرات الباكستانية على وشك أن يحدث إنقساماً في الجيش الأفغاني يمهد الطريق ويفتحه لعناصر في كابول مستعدة للتفاهم مع الولايات المتحدة .

هذا ، وقد إتخذ الكرملين قراره بالدخول الى أفغانستان بعدما لاحظ النشاطات التي كانت تقوم بها المخابرات الأميركية في أفغانستان . كما إعتبر أنها ، ربما ، كانت وراء التمردات العسكرية التي جرت ضد النظام الشيوعي في ١٩٧٨و ١٩٧٩. ورأى هذه المخابرات تقوم بعمليات تنصّت وإستطلاع داخل أفغانستان . وخشي أن يكون هدف الأميركيين هو خلق حالة من عدم الاستقرار على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي. وفي تحليله للوضع ، إعتبر الكرملين أنه ربما أن الولايات المتحدة قد خسرت قواعدها في إيران بعد إنهيار نظام الشاه

في عام ١٩٧٩ ، فهي ربما تحاول أن تحل الباكستان، وربما أفغانستان مكان إيران كقاعدة أميركية في المنطقة. وأنه اذا ما وقعت أفغانستان تحت سيطرة الولايات المتحدة وباكستان، فإنه يكون حينئذ بمستطاع الأميركيين نصب صواريخ قصيرة المدى في أفغانستان ، وبالتالي تهديد المصالح الاستراتيجية للإتحاد السوفياتي، لا سيّما في كازاخستان .

لكن الامور من وجهة نظر بريجنسكي كانت مختلفة. فهو كان قد بدأ قبل أشهر عدّة من الاجتياح السوفياتي بمدّ المجاهدين الأفغان سرّاً بالأسلحة.

هذه الحقيقة_ حول الدعم الأميركي للإسلاميين الأفغان قبل الاجتياح السوفياتي _ لم يعترف بها بريجنسكي إلا بعد سنوات من ذلك. فالرواية الرسمية الأميركية كانت تفيد أن الرئيس كارتر لم يوافق على مدّ المقاومة الأفغانية بالاسلحة، عبر باكستان ، إلا بعد الاجتياح السوفياتي .

لكن في كانون الثاني ١٩٩٨، صرّح بريجنسكي الى مجلة "لونوفيل اوبسرفاتور" الفرنسية قائلاً :

"إن الحقيقة التي لم يكشف النقاب عنها حتى اليوم هي مختلفة تماماً : لقد وقع الرئيس كارتر في ٣ تموز ١٩٧٩ أول أمر متعلق بتقديم مساعدة سرّية الى معارضي النظام الأفغاني المقرب من موسكو . ولقد كتبت في اليوم ذاته تقريراً الى الرئيس كارتر قلت فيه إنني أعتقد بأن

هذه المساعدة سوف تؤدي الى تدخل عسكري سوفياتي في أفغانستان"... وأمام الدهشة التي أصابت الصحافي الذي كان يحاوره ، أضاف بريجنسكي قائلاً : "لقد كان هذا القرار السّري فكرة ممتازة. فهو أدى الى استدراج السوفيات الى الفخّ الأفغاني . فلماذا تريدني إذاً أن أندم على ذلك ؟".

وأضاف بريجنسكي أنه فور الاعلان رسمياً عن أن الجيش السوفياتي قد اجتاز الحدود الأفغانية في ٢٣ كانون الاول ١٩٧٩، كتب تقريراً الى الرئيس كارتر يقول له فيه : "ها هي الفرصة قد سنحت لنا لكي نقدم الى الاتحاد السوفياتي حرب فيتنام الخاصة به". وختم بريجنسكي بالقول أن السوفيات قد اضطروا بذلك الى خوض حرب " ليس بالإمكان تحمّلها " طيلة عشر سنوات ، وإن هذه الحرب قد أدت في النهاية الى تثبيط همّة الأمبراطورية السوفياتية وإنهيارها.

اما كيف وقع الإتحاد السوفياتي في الفخّ الأفغاني عبر قرار الكرملين بالدخول العسكري الى أفغانستان. يوضح محمد حسنين هيكل ، التفاصيل بدقة ، مستقاة من مصادرها الأصلية ، وأيضاً من أصحابها الذين شاركوا في صنع القرار بشأنها . وهذا ما يعطي الموضوع مصداقيتّه وبعده الوثائقي البالغ الأهمية في هذه المسألة .

من هنا ، لم يكن قرار القيادة السوفياتية بدَخول الجيش الأحمر الى أفغانستان سهلاً ، بل كان إختياراً بالغ التعقيد فرض عليها ما لم تكن

مستعدّة له أو متفقة عليه . والحقيقة أن قرار التدخل أحدث إنقساماً داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، كما أنه أوقع خلافاً بين المكتب السياسي وبين القيادة العليا للقوات المسلحة السوفياتية . وطبقاً للوثائق (التي فتحت ملفاها قبل أوانها بأمر من الرئيس الأسبق " بوريس يلتسين " بقصد تحديد المسؤوليات في النهاية المؤلمة للنظام الشيوعي) فإن أول إشارة واضحة عن إحتمال دخول الجيش السوفياتي الى أفغانستان وردت في مذكرة الجنرال " ليونيد شيبارشين " الممثل الرئيسي للمخابرات السوفياتية في كابول . والمذكرة " تشير الى إتصالات سرّية يقوم به الجنرال "حفيظ الله أمين " مع " قيادات التمرد" الإسلامي نهايتها تمكين عملاء المخابرات الأميركية من مقادير البلاد ، وتظهر بعد ذلك في الوثائق السوفيتية رسائل من " بابراك كارميل " تشرح خطورة الأوضاع في كابول، ثم تتحدّد الخطوط أكثر في مذكرة مشتركة قدمها الى المكتب السياسي أربعة من أعضائه هم : " يوري أندربوف " المشرف على الأمن الداخلي ،"وأندريه غروميكو " وزير الخارجية ، و " ديمتري أوستينوف" نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، و " بوريس بوناماريوف " مسؤول الشؤون العقائدية . وفي هذه المذكرة أبدى الساسة الأربعة " أن الموقف في كابول يقتضي دخول قوات من الجيش السوفياتي وإلا فإن أفغانستان سوف يجري تسليمها للولايات المتحدة الأميركية وعملائها ، بكل ما يعنيه ذلك من

إنكشاف يعرّض للخطر أمن الجمهوريات السوفياتية الجنوبية (الإسلامية).

وعندما عرضت المذكرة – وهي مكتوبة بخط اليد – على إجتماع المكتب السياسي يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٧٩، إعترض عليها خمسة من أعضائه وهم :" سوسلوف "، و " جريشين " و " كيرلينكو " و" بلش " و " تيخونوف ".

وكان رئيس المكتب السياسي هو الزعيم السوفياتي "ليونيد بريجنيف" موزعاً بين الفريقين، والداعي الى حيرته أن ثلاثة من كبار القادة العسكريين الذين حضروا اجتماع المكتب السياسي اعترضوا ــ هم أيضاً ــ على إدخال الجيش السوفياتي في وحدات منه الى "ساحة الفوضى الأفغانية "، وكان الثلاثة هم : الماريشال "نيكولاي أوجاركوف" والماريشال "سيرجي أخرامووييف"من رئاسة أركان حرب الجيش ، والجنرال "فالنتين فادينيكوف" وهو المستشار العسكري لرئيس المكتب السياسي (زعيم الاتحاد السوفياتي).

وطالت المناقشات طوال يومي ٢٥و٢٦ كانون الاول ١٩٧٩ . وعند الظهر إنضم "بريجنيف" الى معسكر الداعين للتدخل، وبإنضمامه اليهم رجحت كفّتهم وصدر القرار. ومع غروب مساء يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٧٩ ، نزلت وحدات من الجَيش السوفياتي بالطائرات

في مطار كابول ، كما أن فرقة مدرّعة من هذا الجيش بدأت عبور الحدود بسرعة متوجهة الى العاصمة الأفغانية.

وصباح يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٧٩، نزل الرئيس جيمي كارتر الى مكتبه البيضاوي في الساعة السادسة والنصف كما هي العادة كل يوم ليجد مستشاره لشؤون الأمن القومي "زبيغنيو بريجنسكي" في انتظاره بنفاد صبر . مع إن ذلك الاجتماع الصباحي موعد مقرر كل يوم بين الرئيس ومستشاره ، فإن كارتر كان يعرف أن أخباراً مثيرة تنتظره. فقد أيقظه "بريجنسكي" من النوم في الساعة الثانية صباحاً ليخطره بأن "الجيش السوفياتي دخل أفغانستان". وكذلك كان كارتر يتوقع _ بعد أربع ساعات ونصف على هذا الاخطار المبدئي _ أن مستشاره للأمن القومي ينتظره في المكتب البيضاوي حاملاً "سيلاً من التفاصيل" و "قائمة من الخيارات" للعرض والقرار.

من هنا يضيف محمد حسنين هيكل قائلاً أن من المصادفات أنني سمعت بنفسي بعد عشر سنوات تفاصيل حوار الرئيس الامريكي مع مستشاره للامن القومي ، وقد سمعتها من الطرف الأقدر على روايتها وهو "بريجنسكي" نفسه، ووقتها كنا في أحد صالونات السفارة المصرية في موسكو ليلة ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩ والسفير في ذلك الوقت هو وزير الخارجية المصري الحالي "أحمد ماهر" .

وقتها كانت موسكو (أيام غورباتشوف وفترة الجلوسنوست أو الشفافية)،تشهد إجتماعات مصارحة بين الروس والأمريكان ، وكانت الإجتماعات تحت قيادة رجلين كلاهما يعرف الخبايا : "أنا تولي دوبرينين " السفير السوفياتي في واشنطن لربع قرن ، وهو عضو في المكتب السياسي مع غورباتشوف – على الناحية السوفيايتة – وأما على الناحية الأخرى فقد كان " زبيغنيو بريجنسكي " مستشار " كارتر" للأمن القومي – هو الذي يتصدّر المجموعة الأميركية –.

وكان " أحمد ماهر " بيقظة دبلوماسي مجرّب قد دعا المجموعتين الروسية والأميركية الى العشاء في بيت السفارة المصرية ، وكان السفير الأميركي في موسكو وقتها (ماتلوك) وكنت – الضيفين الوحيدين من خارج مجموعتي " المصارحة " .

وعلى مائدة العشاء دار كلام لاحظ فيه " أناتولي دوبرينين " أن الدبلوماسية في الزمن الجديد تقتضي تشاوراً مسبقاً بين الأطراف لا تتخفى فيه النوايا وراء العبارات المبهمة ، لأننا في عصر لم يعد في مقدور طرف أن يخبئ فيه شيئاً ، وأن " الشطارة " الزائدة في السرّية كما كان في عهود سابقة لم يعد لها لزوم ، لأن تصرفات الأطراف في أي أزمة تدل عليها الخيارات المفتوحة أمامهم وضمنها حسابات قوتهم. ثم أن " مناخ السرّية قد يوقع الجميع وبينهم أصحابه في خطأ التقدير . وكذلك تبدأ ردود أفعال تصعب السيطرة عليها وتؤدي لأوخم

العواقب ". وأشار " دوبرينين " على سبيل التدليل الى قرار دخول الجيش السوفياتي الى أفغانستان ، وكيف أن سرية التصرف ومفاجآته أوقعت الطرف الأميركي في خطأ كبير عند تقدير النوايا السوفياتية بمعنى أن السوفيات إعتبروا دخولهم الى أفغانستان إجراءً دفاعياً محضاً ، لكن الأميركان " قدّروه " هجومياً وتصرفوا على هذا الأساس ".

ويضيف محمد حسنين هيكل قائلاً :" وبعد أن غادرنا مائدة العشاء وجلسنا لتناول القهوة ومعها أحاديث السهرة ، في ركن الصالون الرئيسي لبيت السفارة قلت لــ" بريجنسكي " و لــ " دوبرينين" معاً أن حكاية الدخول العسكري السوفياتي الى أفغانستان والرد الأميركي عليه واقعه مهمة في سياق الحرب الباردة تساوي التقصّي والتدقيق ، ولذلك أستأذنهم في العودة اليها .

والشاهد أنني لم أكن في حاجة الى أكثر من سؤال واحد وجهته لــ " دوبرينين" ، وردّ عليه بقوله: "صحيح مازال إعتقادي أن أصدقاءنا الأميركان أخطأوا في تقدير نوايانا : كان إجراؤنا دفاعياً صرفاً، وكان ذلك ظاهراً أمامهم ، لكنهم أخذوه هجومياً وعدوانياً وكذلك فعلوا مافعلوا". ثم كان أن "بريجنسكي تدخّل وأفاض في الحديث ولقرابة ربع الساعة راح يتكلم ونحن نصغي جميعاً دون مقاطعة (وحين حاول السفير – ماتلوك – أن يتدخل في الحديث وجدتني دون قصد أشير اليه بيدي راجياً منه أن لا يقطع تدفق الرواية واستجاب الرجل).

قال "بريجنسكي" وبأسلوبه الذي تتدافع فيه العبارات وتتماسك الألفاظ وتجيء مخارج حروفها قائمة محددّة موجها كلامه في البداية ل "دوبرينين":

"كيف كان يمكن لي _ أو لغيري _ فجر ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ تقديرنواياكم باعتبارها "عملا دفاعياً "، بينما كانت الشواهد أمامنا تقول عكس ذلك ؟".

يستطرد "بريجنسكي" وقد عاودته حرفته القديمة أستاذاً للعلوم السياسية :

أولاً : كانت الأجواء في المنطقة شديدة التوتر بقيام الثورة الإسلامية في إيران ونجاحها وسقوط النظام الإيراني بكل مؤسساته : الذي راح يهاجم أميركا باعتبارها الشيطان الأكبر . ولم تمض أسابيع حتى أنتج التحريض أثره ، وإذا السفارة الأميركية في طهران تقع تحت الحصار ، ويتحوّل كل من فيها رهائن لشباب إسلامي غاضب .

وثانياً : (موجهاً كلامه لدوبرينين) : إنكم تدخلتم في حرب أهلية أفغانية بين حكومة شيوعية وأغلبية من السكان مسلمة ، وقد وجدناكم ذات صباح تقتحمون حدود أفغانستان ، وإذا القوات السوفياتية طرفاً في هذه الحرب الأهلية ضد المسلمين .

وثالثاً : إنني شخصياً وغيري من أعضاء مجلسَ الأمن القومي الأميركي (الذي دعوته قبل إجتماعي الصباحي مع الرئيس كارتر)، قدّرنا أنه

لا يمكن أن يكون تدخل الجيش السوفياتي نهاية النهاية في أفغانستان ، وإنما بداية البداية في هذه الدولة .

يستطرد " بريجنسكي " قائلاً : " وعندما جلسنا أمام الرئيس " كارتر " صباح ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ سألني عن تقديرنا لنواياكم فقلت له : " سيادة الرئيس ! نحن أمام جيش سوفياتي يزحف جنوباً في أفغانستان .

وأفغانستان هي أقرب طريق للسوفيات الى المحيط والخليج ، ونحن لا نستطيع على الإطلاق وبضمير مستريح أن نقطع بأنهم لن يذهبوا الى أبعد من أفغانستان ، وحتى من أفغانستان فإنهم اقتربوا أكثر مما ينبغي من المياه الدافئة للمحيط الهندي ومن منابع النفط في الخليج وذلك يدعونا الى التصرف، وتصرفنا يكون له هدفان:

الهدف الاول: وقف السوفيات لا يتقدمون بعد أفغانستان.

الهدف الثاني : إرغامهم الى التراجع والخروج من أفغانستان.

وبصراحة_ يتابع بريجنسكي_ فإنني قلت للرئيس أيضاً :

"سيادة الرئيس إن الروس وقعوا في فخّ، وتلك فرصتنا كي نردّ لهم جميل فيتنام، ولذلك يتعين علينا أن نعمل على سد الطرق أمامهم بحيث تحول أفغانستان الى مصيدة لا يخرجون منها إلا بفضيحة تهزّ هيبة الدولة السوفياتية وتكسر شوكتها".

وعلى هذا الاساس كانت انجح عملية مخابرات في القرن العشرين ـ كما يصفها هيكل ـ تشترك فيها معظم الأجهزة الأمنية والعسكرية الاميركية ، "لإقلاق وإزعاج الاتحاد السوفياتي " .

وحسب ما يؤكد بريجنسكي أنه في الساعة الثانية من صباح يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٧٩، إنعقد مجلس الامن القومي بحضور الرئيس "كارتر" لبحث " الدخول العسكري السوفياتي في أفغانستان واستعراض الخيارات المفتوحة أمام الولايات المتحدة للردّ عليه".

وكانت جلسة مجلس الأمن القومي في الواقع حواراً نشيطاً بين مستشار الرئيس للأمن القومي "زبيغنيو بريجنسكي" وبين الأميرال "ستانسفيلد تيرنر" مدير وكالة المخابرات المركزية ، وطبقاً للوثائق الاميركية ـ ومن ضمنها مذكرات " كارتر" ووزير الخارجية "سايروس فانس"(ومذكرات بريجنسكي نفسه)- فإن اجتماع مجلس الأمن القومي إستقر على الخطوط التالية :

١ ـ إن ما عرضه مستشار الأمن القومي (بريجنسكي) وما توافر لدى وكالة المخابرات المركزية الاميركية ووكالة الأمن القومي ومخابرات وزارة الدفاع، تقطع كلها بأن حجم التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان كثيف ، وبالتالي فإنه " ضمن الاحتمالات التي لا يمكن

إستبعادها أن يكون الهدف التالي لهذه القوات عملاً سوفياتياً في اتجاه الخليج حتى بحر العرب والمحيط الهندي، وذلك تهديد للمصالح القومية الأميركية" .

٢ _ إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتدخل علناً ضد السوفيات في أفغانستان لأنها لا ترتبط مع هذا البلد بأي اتفاقات دفاع مشترك، ثم ان تدخلها الصريح حتى مع تجاوز الإعتبارات القانونية ، يمكن أن يؤدي الى صدام مباشر مع الإتحاد السوفياتي ، ويمكن أن يستفز من ردود الفعل السوفياتية ، مما يجعل الخطر على الخليج (حتى بحر العرب والمحيط الهندي) محققاً وليس محتملاً فقط .

٣ _ إن الولايات المتحدة مدعوة الى تعزيز وجودها المسلح في الخليج، تحسّباً لكل الإحتمالات ، ولذلك فإن سفراءها المعتمدين عليهم الآن أن يطلبوا من " الأطراف المحليين " أن يسمحوا بهدوء وبغير صخب إعلامي ، بتفعيل تفاهمات وإتفاقيات سابقة في التعاون العسكري مع الولايات المتحدة .

٤ _ إن الولايات المتحدة عليها أن تشجع عناصر المقاومة في افغانستان على تكثيف نشاطها بما يمكنها من تعطيل الجيوش السوفيتية،ثم الإنتقال من حرب التعطيل الى حرب التوريط _ أي حرب إستنـــزاف _ ترغم السوفيات في النهاية على الإنسحاب من أفغانستان عسكرياً في ظروف غير ملائمة سياسياً .

٥ _ وبما أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظهر فاعلاً رئيسياً في النشاط العسكري المعادي للسوفيات في أفغانستان _ حتى لا يؤدي ذلك الى صدام مسلح بين القوتين _ فإن عليها (الولايات المتحدة) أن تجد قيادة بديلة لهذه الحرب الخفيّة في أفغانستان ، ولا بد أن تكون لهذه القيادة أهلية تعطيها نوعاً من مشروعية " التدخل عملياً " ضد السوفيات في أفغانستان .

٦ _ بما أن المقاومة الأفغانية ، التي أدى نشاطها الى خلخلة الأوضاع في أفغانستان بما أوصل الى التدخل السوفياتي ، مقاومة إسلامية ، فإنها لا بد أن تستمر كذلك وتتصاعد باستنفار كافة أصدقائها ومناصريها في العالم الإسلامي والدول الإسلامية ، والوصول في ذلك الى حدّ تكوين تحالف إسلامي واسع يحمل عبء محاربة السوفيات في أفغانستان وإرباكهم .

٧ _ وهذه المقاومة لا بد لها من مصدر سلاح وذخيرة لا ينقطع . وحين سأل أحد الحاضرين عن مصدره كان الرد عليه (من بريجنسكي): لا بد أن نحصل عليه من أي مكان ، نشتريه ، نستأجره ، نسرقه إذا اقتضى الأمر .

٨ _ ومن الأفضل أن يكون السلاح سوفياتي الصنع حتى يصعب إتهام الولايات المتحدة بأنها مصدره ، وذلك يعطيها فرصة أن تقول للسوفيات إذا سألوها ، ان هذا سلاح سوفياتي تحصل عليه المقاومة

الإسلامية من الإتحاد السوفياتي أو من قواته في أفغانستان (أي من عندهم).

٩ _ إن المملكة العربية السعودية قدمت من قبل دعمها الى العناصر الإسلامية في أفغانستان . وفيما تقول به التقارير ، فإن المملكة العربية السعودية التي تشعر الآن بضغط الثورة الإسلامية في إيران عليها، وترى أن سقوط الملكية في إيران نذير شؤم للأسرة الحاكمة ، على استعداد لأن تتخلى عن حذرها التقليدي وتوظف " موارد المملكة المعنويّة والمادّية " في " جهاز إسلامي مقدس ضد الإتحاد السوفياتي ". وإذا تحمّست المملكة للدعم فإن السلاح يمكن شراؤه من مصادر عديدة (والمال عصب كل أنواع الحروب بما فيها الجهاد الإسلامي).

١٠ _ ومن باب الإحتياط لاحتمال أن تتحرّج المملكة " بتردّدها الدائم " في الخروج وحدها الى هذا الجهاد المقدس ، فإنه من الضروري تدعيمها مبكراً بشراكة إسلامية واسعة راسخة وقوية ، بحيث أن يكون من ذلك إغراء لها بدور قيادي على رأس تجمّع إسلامي يخوض " الجهاد" دفاعاً عن الدين والشرع .

والسعودية في الواقع _ كما يقول هيكل _ جاهزة لهذا الدور إذا وجدت تشجيعاً عليه ؛ لأن الثورة الإسلامية في إيران حركت قلقاً إسلامياً في المملكة وتظهر في وسطه قيادات متشدّدة من الوهابيين الذين علا صوتهم بالنقد لتصرفات الأسرة الحاكمة في ثروة المملكة ،

كذلك فإن الثورة الإيرانية كان لها ردود فعل في المناطق الشرقية من المملكة وهي مناطق شيعية المذهب ، وعلاقتها بالنظام من الأصل متوترة .

١١ـ إن مصر يمكن إقناعها بأن تقدم سنداً قوياً للسعودية في " تدخّل إسلامي معادٍ للسوفيات في أفغانستان ". والرئيس " أنور السادات " متحفّز في أي وقت للعمل ضد الإتحاد السوفياتي ، وهو بالفعل منهمك في نشاطات متنوعة في هذا الإتجاه بموجب إتفاق " نادي السفاري " الذي يضم السعودية والمغرب إيران ومصر وفرنسا ، ومع أن تجمّع السفاري يركز نشاطه على أفريقيا ، فإنه ليس صعباً إقناع الرئيس السادات بفتح جبهة أخرى لهذا النشاط يقوم عليها عمل جهادي ضد السوفيات في أفغانستان.

هذا ، بالإضافة الى مغريات إضافية تقنع الرئيس السادات بذلك :

ـ إن الثورة الإسلامية في إيران تشغل باله (السادات) خشية زيادة نفوذ الجماعات الإسلامية في مصر ولو بالعدوى . والرئيس السادات غاضب من الثورة الإيرانية لأنها أنهت حكم أسرة " بهلوي "، وعزلت صديقه " محمد رضا بهلوي " شاه إيران .

ـ إن الرئيس السادات راغب الى أقصى حد في التعاون مع الولايات المتحدة عن إعتقاد لديه من أيام إدارة ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر بأن " ٩٩ % من أدوار حل قضية الشرق الأوسط في يد

الولايات المتحدة وحدها ". وهو لم يقصّر في إعلان ما يعتقده ولا في التصرّف على أساسه .

[وكانت هذه العلاقة بين الرئيس "السادات" وبين شاه إيران من مفارقات السياسة المصرية وعجائبها _ على حدّ قول هيكل _ ذلك أن شاه إيران كان باستمرار وبغير انقطاع ، أقرب الأصدقاء الى إسرائيل ، كما أن بترول إيران كان وقود أسلحة الجيش الإسرائيلي في البرّ والجو والبحر طوال معارك السويس عام ١٩٥٦، وسيناء عام ١٩٦٧، وحرب الإستنزاف من ١٩٦٨ الى ١٩٧٠، والعبور سنة ١٩٧٣.

لكن الرئيس " السادات " روى في معرض دفاعه عن إستضافته لشاه إيران في مصر بعد طرده من الولايات المتحدة الأميركية _ وليس فقط من إيران _ بقوله :" إنه إستضاف شاه إيران حتى يردّ له جميلاً سبق به " الرجل " الى مساعدة مصر ، وتمثّل بشحنة بترول كان المجهود الحربي المصري في تشرين الأول ١٩٧٣ يحتاجها وطلبها (الرئيس السادات) من شاه إيران ، فقام الشاه بتحويل إحدى ناقلات البترول الإيرانية بكامل حمولتها من عرض البحر الى مصر بدلاً من وجهتها الأصلية]. وهذه "الواقعة " ليست صحيحة _ كما يقول هيكل _ في معرض تناوله لهذه النقطة مؤكداً أن " تلك واقعة فيها من العواطف أكثر مما فيها من الحقائق "... ويظهر أن الرئيس " السادات"

في رغبته لمساعدة شاه إيران ، إستعار له مشهداً من قصة العلاقات المصرية ـ السوفياتية وأعاد صياغته بما يناسب هواه في ظرف مختلف .

هذا ، وبشيء من " الدقة التوثيقية " يشير محمد حسنين هيكل الى إجتماع مجلس الأمن القومي الأميركي قائلاً : " وعلى أي حال ، فقد إنتهت مداولات مجلس الأمن القومي الأميركي برئاسة "كارتر"صباح ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ بتوجيه رئاسي يقضي بـ : " أن يتوجّه مستشار الرئيس للأمن القومي "زبيغنيو بريجنسكي " الى منطقة الشرق الأوسط بادئاً بالقاهرة لمقابلة الرئيس " أنور السادات " والبحث معه في تنظيم جهد إسلامي شامل يساند المقاومة الإسلامية الأفغانية في مواجهتها لجيش الإحتلال السوفياتي ؛ ثم يتوجه " بريجنسكي " بعد القاهرة الى الرياض لمقابلة الملك خالد وولّي العهد الأمير " فهد " ووزير الدفاع الأمير " سلطان " ، ويجري معهم محادثات تضمن حشد موارد السعودية ونفوذها لقيادة " جهاد إسلامي " ضد الشيوعية في أفغانستان . وإذا نجح " بريجنسكي " في مهمته مع الرئيس السادات " فإنه يستطيع أن ينقل الى القادة السعوديين ما يطمئنهم الى أنهم ليسوا وحدهم في ساحة الجهاد)".

" وأخيراً يتوجّه مستشار الأمن القومي الأميركي الى باكستان ليقوي موقف الحكومة فيها بموارد السعودية ونفوذها ـ وبثقل مصر

ووسائلها_ . وحتى تثق هذه الحكومة في إسلام أباد أنها سوف تكون وسط عمل إسلامي يلتف فيه من حولها ويجمع على أرضها قوى الإسلام وإمكانياتها ". وكان ذلك حلم باكستان الذي بدا بعيد المنال ، والآن أصبح في متناول اليد .

وطوال الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني ١٩٨٠، كان "بريجنسكي " مستشار الرئيس " كارتر " للأمن القومي في زيارة سرّية ممتدّة للشرق الأوسط .

وفي يوم ٣ كانون الثاني ١٩٨٠ قابل الرئيس " السادات " لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة . وفي اليوم التالي (٤ كانون الثاني) كان في جدّة يقابل الأمير " فهد " والأمير " سلطان ". وفي يوم ٥ كانون الثاني وصل " بريجنسكي " الى إسلام أباد ليرتب الأرضية للجهاد بإسم الإسلام ضد الإلحاد .

لكن العملية كما اتضح ، كان وراءها أكثر مما ظهر منها ، لأن الجهاد الإسلامي الذي أعلن ضد الإتحاد السوفياتي لم يكن رد فعل طبيعياً لدخول الجيش السوفياتي ، وإنما كان خطوة وسط سياق جرى قبلها واستمر بعدها :

- كانت الخطوة الأولى قراراً أميركياً بإزعاج السوفيات في جمهورياتهم الجنوبية من قواعد في أفغانستان .

– والخطوة الثانية تصعيد هذا النشاط وتكثيفه الى درجة تضطر السوفيات الى التدخل العسكري .

– وأخيراً تجيء الخطوة الثالثة وهي إعلان الجهاد عندما يقع الدخول السوفياتي المأمول والمطلوب.

وذلك في سياق الحقائق التي تكشف أخيراً أن " بريجنسكي " كان يتستّر عليها بأستار سميكة من الغموض ، لكنه أخيراً فتح خزائن ذاكرته (وأوراقه) واعترف في حديث طويل مع المجلة الفرنسية "لو نوفيل أوبسرفاتور " _ كما ذكرنا سابقاً _ إعترافاً كاملاً وافياً. وقد جرى الحديث بالنص التالي :

سؤال : إن المدير السابق لوكالة المخابرات الأميركية " روبرت جيتس " كتب في مذكراته التي صدرت بعنوان : " من الظلال " أن المخابرات الأميركية بدأت تساعد " المجاهدين " في أفغانستان بشكل مكثف قبل ستة شهور من دخول الجيش السوفياتي الى ذلك البلد ، وقد كنت أنت في تلك الأيام مستشاراً للأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة ، ومعنى ذلك أنك تعرف وأنه كان لك دور، فهل ما ذكره " جيتس " صحيح ؟

بريجنسكي : نعم ، طبقاً لما تقول به السجلات الرسمية ، فإن الولايات المتحدة لم تدخل بثقلها في أفغانستان إلا سنة ١٩٨٠ بعد أسابيع من دخول القوات السوفياتية الى كابول ، لكنه في التاريخ

الحقيقي (بصرف النظر عما تقول به السجلات) فإن التدخل الأميركي لمساندة " المجاهدين " بدأ قبل ذلك بستّة شهور .

إنني يوم ٣ تموز ١٩٧٩ عملت على إصدار توجيه رئاسي من "كارتر " بتقديم كل المساعدات الممكنة الى العناصر المعادية للسوفيات في كابول ، وفي ذلك اليوم كتبت للرئيس مذكرة قلت فيها:

" إن موقف السوفيات يزداد صعوبة في أفغانستان مع كل يوم ، وأعتقد أننا رفعنا الضغط درجة . فاعتقادي أن الإتحاد السوفياتي سوف يرغم على التدخل عسكرياً ومباشرة في أفغانستان ".

سؤال : معنى ذلك أنك فعلت ما فعلته عامداً لاستفزاز السوفيات ؟

بريجنسكي : ليس بالضبط ، نحن لم نقم بــ " زقّ " الروس حتى يتدخلوا ، ولكننا عارفون بما نفعل _ رفعنا درجة إحتمال تدخلهم_ وقد حصل .

سؤال : هل معنى ذلك أن الروس كانوا على حق في تبرير دخولهم الى أفغانستان على أساس أنهم إضطروا اليه لمواجهة عملية سرّية تقوم بها الولايات المتحدة ضدّهم ؟ كانوا يقولون ذلك ولم يكن أحد يصدّقهم، والآن يظهر أن فيما قالوه شيئاً من الحقيقة، وذلك أمر يدعو الى الأسف .

بريجنسكي: الأسف على ماذا ؟ إن العملية السرّية التي قمنا بها كانت فكرة رائعة، لقد أدّت الى دخول السوفيات في فخّ ، تمنّينا أن يدخلوا في مثله وقد دخلوا، فهل تريدون أن أقول لكم أنني آسف على مخطط وضعناه ونفذناه ونجح بامتياز ؟

ويضيف "بريجنسكي" قائلاً : يوم تدخّل الروس بجيشهم في أفغانستان كتبت للرئيس "كارتر" مذكرة قلت له فيها : "إن أمامنا الفرصة الآن لكي نجعل الاتحاد السوفياتي يذوق مرارة الكأس التي شربناها في فيتنام، والحقيقة أننا ولمدة عشر سنوات جعلنا الروس يترفون دماً ولا يستترفون جهداً فقط ؛ فهم حين دخلوا أضرّوا باقتصادهم وأرهقوا سلاحهم وأضعفوا معنويات جنودهم وأضرّوا هيبتهم ، وذلك أدّى في النهاية الى تمزّق الأمبراطورية السوفياتية .

سؤال : هل تعرف ان ذلك معناه أنكم أعطيتم السلاح للإرهابيين الذين أصبحوا أعداء لكم ؟...إنكم خلقتم بذلك صورة الاسلام الإرهابي.

بريجنسكي : أيّهما أفضل للغرب : إنهيار الاتحاد السوفياتي أو ممارسة الارهاب بواسطة بعض الجماعات الاسلامية ؟ أيهما أخطر على الغرب: طالبان أو الاتحاد السوفياتي ؟

سؤال : لكن الارهاب الاسلامي يمكن أن يتحول الى موجة عالمية ؟

بريجنسكي : هذا الكلام فارغ ، يخلط بين الاسلام وبين ظواهر العولمة ، لننظر الى الأحوال الاسلامية بدون تهييج ، هناك دين له احترامه وله أتباع يقدّر عددهم بمليار ونصف المليار من الناس، لكن الدين لا يجمع هؤلاء سياسياً في التحليل الأخير . ما الذي يجمع مسلماً أصولياً من السعودية أو مسلماً عسكرياً من باكستان، أو مسلماً معتدلاً من الغرب ، أو مسلماً متعلماً من مصر ، أو مسلماً قبلياً من وسط آسيا ؟ لا شيء يجمع هؤلاء إطلاقاً، لا يجمعهم إلا ما يجمع المسيحيين في العالم وهو في الواقع لا شيء !

هكذا تكلم الرجل (بريجنسكي) الذي "صمّم " و "هندس" المشروع الذي عرف بـــ "مشروع الجهاد الاسلامي في أفغانستان"، متواصلاً فيه مع استراتيجية أميركية ثابتة جرى وضعها من قبل زمنه وزمن رئيسه "جيمي كارتر" بهدف كسب معركة كان عليها أن تدور في أفكار الناس وعقولهم، والهدف أن تتفوّق الرأسمالية الاميركية ومثالها الأمبراطوري .

وتلك المعركة بدأها " دوايت أيزنهاور " (ومعه الأخوان جون وآلان فوستر دالاس) ، وواصلها " جيمي كارتر" (ومعه بريجنسكي و ستانسفيلد تيرنر)، وأخيراً وصلت المعركة الى "جورج بوش" (ومعه دونالد رامسفيلد وكونداليزا رايس

وجورج تينيت)، وكان وصولها الى " بوش" في ظروف متغيّرة _ كما يقول هيكل _ ذابت فيها ثلوج كثيرة فوق جبال أفغانستان ، وذابت قربها إمبراطوريات .

على ضوء ذلك ، ومهما إختلفت الآراء حول ولادة حركة "طالبان " ونشأتها ، إن كانت هناك جهات خارجية وراءها ، أم أنها مخاض طبيعي ونتيجة محتّمة للظروف التي كانت تسود البلاد (أفغانستان) يبقى من المؤكد أن " الملاّ محمد عمر " كان مجرّد عضو في " الحزب الإسلامي " الذي يتزعمه " مولوي يونس خالص"، أحد قادة الفصائل الأفغانية . كان له من العمر عشرون سنة عندما اجتاح الجيش السوفياتي أفغانستان لمساعدة الشيوعيين في كابول . وكانت عائلته تقيم في مخيم بالقرب من بيشاور حيث تابع الفتى دروسه القرآنية قبل أن يلتحق بالجيش لمحاربة "الكافرين".

تشكلت فرق الجهاد آن ذاك من مجموعات مقاومة ضد الإحتلال السوفياتي ، تدرّبت على "حرب العصابات " في مركز تسيطر عليه المخابرات الأميركية (سي. آي. إي) والأمن الباكستاني . وفيه تلقى الملاّ عمر تدريبه . حارب محمد عمر سنتين ضد الإحتلال السوفياتي حسب شهادات عدة ، وأكد أنه دمر عدّة دبابات مما سمح له بترؤس وحدة مجاهدين ، حتى اليوم الذي فقد فيه عينه

اليمنى. وبعد إنسحاب الجيش السوفياتي وسقوط النظام الشيوعي ، ووفاة والده ، عاد وأقاربه الى أفغانستان ليقيم في " سنغسار " حيث كان يعطي دروساً في القرآن ، وفي ذلك الحيّ الفقير بدأت قصة " طالبان " وصعود الملاّ عمر .

وبنوع من التحديد الدقيق حول عوامل ظهور حركة " طالبان " والإستيلاء على السلطة في كابول خلال فترة قصيرة من ظهورها لم تتجاوز العامين ، عوامل داخلية وخارجية ساهمت في هذه النشأة . وفي ظل هذه العوامل ظهرت الحركة بعدما وصلت الحالة الأفغانية الى ذروة الأزمة ، مما جعل الظروف مواتية لظهور هكذا حركة ، التي كان يحظى أعضاؤها بتقدير واحترام كبيرين من قبل الأفغان ، باعتبارهم أكثر قطاعات الشعب نزاهة وأمانة وديناً ...

هكذا يجمع المراقبون والمحلّلون السياسيون أن حركة طالبان ظهرت بدعم سياسي ولوجستيكي باكستاني وبتمويل نفطي وبتسليح أميركي . وكانت باكستان هي المستفيدة رقم واحد من إنشاء هذه الحركة _ كما يقول يوسف الجهماني في كتابه "تورا بورا أولى حروب القرن" _ لذا فهي قد قامت حينها بتكليف أجهزة مخابراتها بمهمة الاشراف على تشكيل الحركة والتنسيق بينها وبين الحكومة الباكستانية والادارة الأميركية ممثلة بالمخابرات الاميركية (سي آي إي) والأطراف الداعمة مادياً . ويؤكد هذا

الرأي المسؤولون الباكستانيون ومنهم رئيس جهاز الاستخبارات الباكستاني السابق الجنرال "حميد جل " ، الذي يرى أن حركة طالبان هي "نبتة أمريكو _ باكستانية"زرعت في أفغانستان. وذهب "حميد جل" أبعد من ذلك حينما قال في الندوة التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بإسلام آباد بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٩٥ : "إن سياسة باكستان في أفغانستان تديرها المخابرات المركزية الاميركية، وإن حركة طالبان زرعت زرعاً في افغانستان".

والجدير بالذكر، أن المجاهدين الأفغان لعبوا دوراً أساسياً في مساعدة أميركا على كشف أسرار الأسلحة السوفياتية ، وكأنهم "يردّون جزءً من الجميل للولايات المتحدة على دعمها لهم".

إذ من المعروف أنه في أواخر السبعينات، كانت العلاقة سيئة بين الولايات المتحدة وباكستان، بسبب البرنامج النووي الباكستاني الذي كان يهدف الى الردّ على البرنامج النووي الهندي . وكانت واشنطن قد فرضت عقوبات على إسلام آباد لحثّها على التخلّي عن هذا البرنامج .

غير أن الاجتياح السوفياتي لأفغانستان في كانون الاول ١٩٧٩ خلق وضعية جديدة ومعقدة. فمن ناحية، لاحظت الولايات المتحدة أن باكستان هي القاعدة الوحيدةَ الممكنة ، لاسيما بعد إنهيار نظام الشاه في إيران، لشنّ حرب ضد "الجيش الأحمر" في

أفغانستان ، لكنها لم تكن في وارد غضّ النظر عن مشروع القنبلة النووية الباكستانية .

ومن ناحية أخرى ، كان النظام الباكستاني في حاجة ماسة الى المساعدات الاقتصادية وللخروج من عزلته الدبلوماسية، وغير راغب كذلك في التخلي عن مشروعه النووي.

وعندما التقى زبيغنيو بريجنسكي ، مستشار الرئيس الاميركي جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي، بالرئيس الباكستاني ضياء الحق للمرة الاولى في إسلام آباد في كانون الثاني ١٩٨٠ ، إتفقا سويّة على أن تمرّ المساعدات العسكرية والمالية عبر باكستان، وأن تتولى باكستان تدريب جيش المرتزقة الإسلاميين وإستقبالهم على أراضيها قبل إدخالهم الى أفغانستان . كانت واشنطن لا تودّ الظهور بتاتاً في الصف الأول في هذه الحرب . ووافقت إسلام آباد على لعب دور الواجهة .

مقابل ذلك ، فرض ضياء الحق شروطه ومنها أن تلتزم الدول التي ترسل المساعدات الى باكستان (الولايات المتحدة ومصر والسعودية والصين وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل) بالصمت الكامل حول الموضوع ، لا بل أن تنفي عند الحاجة إرسالها أية مساعدات.

وكانت هذه المساعدات تصل أولاً الى يد الجيش الباكستاني الذي كان يقوم ، عبر أجهزة مخابراته ، بتوزيعها على الفصائل

الإسلامية السبعة التي كانت تشكل المقاومة الأفغانية ، وهي فصائل كانت تتشكل من مزيج بالغ التعقيد من الولاءات الدينية والقبلية والمصالح الشخصية والعلاقات الخارجية . لكن السمة المشتركة في كل هذه الوضعية كانت الفساد والبحث عن المصلحة المادية . إذ كان جزء كبير من المساعدات يتبخّر تدريجياً قبل وصوله الى المجاهدين ، وحتى بعد وصوله كان بعض القادة الإسلاميين يستفيدون منه شخصياً .

وكان الأميركيون ، يريدون تزويد المقاومة الأفغانية بأسلحة سوفياتية الصنع ، كي لا يتمكن السوفيات من الحصول على دليل ملموس على ضلوع واشنطن في تلك الحرب . لذا إضافة الى الأسلحة السوفياتية التي كانت موجودة بكميات لدى مصر والتي وافق الرئيس المصري أنور السادات على إرسالها الى باكستان دفعت واشنطن إسرائيل الى إرسال الأسلحة السوفياتية، التي كانت قد غنمتها في الحروب ضد العرب ، لا سيما في حرب ١٩٦٧، الى باكستان ... بل وتمّ تحويل مصنع أسلحة في مصر لكي ينتج أسلحة سوفياتية مزوّرة . كذلك كانت واشنطن تبحث في السوق الدولية عن أسلحة سوفياتية لشرائها ، لا سيما بطرق غير مباشرة من دول أوروبا الشرقية خصوصاً من بلغاريا .

ولم يكن التمويل بمشكلة _ كما يقول جون كولي في كتابه "حروب غير مقدسة " _ إذ كان قد تمّ الإتفاق بين بريجنسكي والسعودية على تقاسم جميع تكاليف الحرب في أفغانستان مناصفة بين واشنطن والرياض .

وقد لعب المال دوراً محورياً في ما جرى في أفغانستان ليس فقط على شكل مساعدات أرسلت الى المقاومة الأفغانية ، بل كأداة مباشرة على الأرض ولا سيما في إطار البرنامج الأميركي السرّي المسمّى " سوفمات " والهادف منذ الستينات وحرب فيتنام ، الى كشف أسرار صناعة الأسلحة السوفياتية .

هذا ، وقد تبين منذ بداية الحرب في أفغانستان أن معنويات الجيش السوفياتي كانت منخفضة جداً ، وأنه من الممكن إختراقه بالفساد . لذا تمكنت المخابرات الأميركية عبر وسطاء أفغان من شراء كميات من الأسلحة السوفياتية الجديدة التي لم تستخدم بتاتاً إذ كانت لا تزال في توضيبها الأصلي ، والتي كان يتمّ إخراجها من مخازن الوحدات السوفياتية لا سيما في كابول . ومن بين هذه الأسلحة كان هناك مثلاً صواريخ جو _ أرض مضادة لصواريخ أرض _ جو من نوع " ستينغر " الأميركية الصنع . ولقد درس الجيش الأميركي هذه الصواريخ السوفياتية ، ومن ثم عدّل على

ضوء ذلك صواريخ " ستينغر" التي كان يرسلها الى المقاومة الأفغانية ، مما أفقد الصواريخ السوفياتية المضادة أية فعالية .

وكانت المخابرات الأميركية ترسل الى المخابرات الباكستانية لوائح مفصّلة بالأسلحة السوفياتية التي تودّ الحصول عليها ، وكان يتمّ تكليف الوسطاء الأفغان بالسطو على مخازن الأسلحة السوفياتية أو بشرائها من الجنود السوفيات . أو في حال تعذر ذلك بالبحث عنها في مواقع المعارك وإرسالها من ثم الى باكستان ومنها الى الولايات المتحدة لكي تتمّ دراستها عن كثب .

ولقد تلقّت بعض الفصائل الإسلامية الأفغانية تدريباً خاصاً حول تقنيات تجريد الوحدات السوفياتية الخاصة من الأسلحة المتطورة التي كانت بحوزتها .

من ناحية أخرى وبالوسائل نفسها ، دفعت المخابرات الأميركية العديد من الطيارين الحربيين في الجيش الأفغاني الرسمي ، الموالي للإتحاد السوفياتي ، الى الهروب مع طائراتهم ، وبذلك حصلت على طائرات حربية من نوع " ميغ _ ٢١ " ، ولا سيما على طائرات مروحية حربية من نوع " أم أي– ٢٤ " و " أم أي _ ٢٥ " .

وحتى الطائرات السوفياتية التي كان يتمّ إسقاطها في المعارك ، كان يقوم الإسلاميون بتفكيكها وتسليمها الى الأميركيين . وهذا ما

حصل مثلاً في عام ١٩٨٨ عندما أصاب المجاهدون طائرة من نوع " سوخوي — ٢٤ "، واضطرت الطائرة الى القيام بهبوط إضطراري، ومن ثم إستلمتها المخابرات الأميركية . وتبين أن الطائرة لم تكن متضرّرة جدّياً من إصابتها .

ولمكافأة المجاهدين ، أرسلت المخابرات الأميركية إليهم شاحنة من نوع " تويوتا " وبعض قاذفات القنابل .

والجدير بالذكر ، أن قائد طائرة السوخوي تلك الذي وقع في الأسر كان الملازم "الكسندر روتسكوي"، ولقد عرض عليه أن ينشقّ عن بلده، غير أنه فضل العودة الى موسكو ،حيث وصل الى مرتبة نائب لرئيس الجمهورية الروسية ، ومن ثم ساهم في المحاولة الانقلابية التي قضت على نظام ميخائيل غورباتشوف وأدّت الى إنهيار الاتحاد السوفياتي.

لقد كلفت الحرب ضد السوفيات في أفغانستان قرابة مليار دولار في السنة ، لكن خلال السنوات العشر التي إستمرتها تلك الحرب ، (إذ إنسحب السوفيات نهائياً من أفغانستان في عام ١٩٨٩) ، كانت "الحرب الباردة" مستمرة بين واشنطن وموسكو، ولم يكن من المتوقع أن ينهار الاتحاد السوفياتي بتلك الصورة، وبتلك السرعة.

لذا كانت الصناعة الاميركية العسكرية تواصل أبحاثها ومعدّاتها وتقنيّاتها . ولقد كان للمعلومات التي حصلت عليها الولايات المتحدة بواسطة الاسلاميين في أفغانستان دور كبير وأساسي في كشف أسرار التقنيات السوفياتية ، حيث استخدمتها فيما بعد في حروب أخرى من هذا العالم الذي قلمّا تشتعل شرارة الحرب فيه إلا ويكون للولايات المتحدة مساهمتها في إشعال نارها .

والواقع، أن مليارات من الدولارات كانت بحاجة اليها منظمات الجهاد في افغانستان، باعتبار أن لا حرب بدون مال ، ومن يدفع المال يوجّه السياسة _ كما يقال_ فمن أين تمّ تمويل هذه الحركات الجهادية الأفغانية ؟ وكيف ؟ .

فبعد دخول الجيش السوفياتي الى أفغانستان في أواخر عام ١٩٧٩، لم يكن من السهل على الادارة الاميركية رصد تمويل رسمي للمقاومة الاسلامية في أفغانستان. لذا تمّ اللجوء الى ما يسمى بـ "الميزانية السوداء" في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون)، وهي ميزانية مخصصة للعمليات السريّة عبر العالم كما يقول جون كيلي _ ولم يكن من الواضح في البداية كم سيكون عدد "المتطرفين الاسلاميين" الذين سيتطوّعون للقتال تحت العلم الاميركي الذي كان مخبأ بالكاد وراء راية الاسلام الخضراء.

وفي صيف ١٩٨٣، أي بعد سنتين ونصف من بداية الاجتياح السوفياتي، كان عدد أفراد جيش المنظمات الاسلامية يتراوح حسب التقديرات بين ٨٠و١٥٠ ألف عنصر متفرغ كلياً لمحاربة السوفيات. وإضافة لهؤلاء المتفرغين، كان هناك مئات الآلاف من المدنيين الافغان والباكستانيين الذين كانوا يقاتلون من وقت الى آخر . كان يجب أولاً دفع معاشات لكل من هؤلاء المقاتلين ، وكان يجب أن يكون معاشهم أعلى مما يمكنهم الحصول عليه في حياتهم العادية . لذا ، كان معاش المقاتل المتفرغ في النصف الأول من الثمانينات يتراوح تبعاً لرتبته والموقع الذي يقاتل فيه ، ما بين ١٠٠ الى ٣٠٠ دولار في الشهر ، وأكثر من ذلك بكثير للقادة ومساعديهم .

وكانت هذه المعاشات بالنسبة لمعظم الذين يقاتلون في صفوف الإسلاميين هناك ـ من أفغان وباكستانيين وجزائريين ومصريين وفيليبينيين ، ألخ ...ـ تعتبر بمثابة مبلغ كبير طائل . إضافة الى المعاشات كان يجب تمويل الأسلحة والتدريب .

على ضوء ذلك ، فكيف تمّ تقاسم تكاليف " الجهاد " ؟.

في الحقيقة ، إن الولايات المتحدة تمتلك خبرة كافية في هذا المجال، ولديها من الوسائل والأساليب ما يمكّنها من الحصول الى ما تبتغيه ، ولو بطرق ملتوية تحقيقاً لمقولة " الغاية تبرر الوسيلة" . على

هذا الأساس ، تمّ الإتفاق منذ البداية بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية على تقاسم تكاليف " الجهاد " مناصفة في أفغانستان .

لكن منذ منتصف شهر كانون الثاني ١٩٨٠، أي بعد أسابيع قليلة من بداية الإجتياح السوفياتي، كانت المساهمة السعودية قد بدأت تتخطى المساهمة الأميركية ، إنطلاقاً من " الإيمان الديني للمملكة ضد الشيوعية الملحدة المعادية للإسلام " _ على حدّ قول " المحرّر العربي " في هذا الصدد _ وحتى عام ١٩٨٠، كانت "الميزانية السوداء " _ التي تموّل جميع العمليات السرّية الأميركية عبر العالم _ لا تتخطى الـ٩ مليارات دولار سنوياً .

ولقد استخدمت هذه الميزانية في عمليات ضخمة لدرجة لم يعد من الممكن إبقاؤها سرّية ، مثل عملية بيع الأسلحة الأميركية الى إيران (التي أطلق عليها فيما بعد إسم " فضيحة إيران غيت ")، ومثل العمليات السرّية التي كانت تهدف الى إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في لبنان في الثمانينات . لكن الحرب في أفغانستان ضد السوفيات كانت أكبر عملية سرّية قامت بها الولايات المتحدة في تاريخها . لذا ، فور وصول الرئيس رونالد ريغان الى البيت الأبيض تمت مضاعفة "الميزانية السوداء " أربع مرات ، وصار مقدارها ٣٦ مليار دولار سنوياً حتى العام ١٩٩٠.

كانت السعودية تدفع من جهتها دولاراً مقابل كل دولار تدفعه الولايات المتحدة . لكن إضافة الى هذه المساهمة السعودية الرسمية ، كان هناك تمويل سعودي وعربي خاص لـــ" الجهاد " في أفغانستان يقدر بملايين الدولارات . كذلك لعب " المصرف الدولي للتسليف والتجارة BCCI (الذي انهار على اثرفضيحة مالية ضخمة إنفجرت في تموز ١٩٩١)، دوراً مهماً في تمويل الحرب في أفغانستان .

وبالإمكان القول أن التحالف الاميركي _ السعودي لتمويل هذه الحرب هو الذي أدى فيما بعد الى ما يمكن تسميته بخصخصة "الجهاد" في أفغانستان. لكن التمويل الاميركي كان يتزايد بفضل الجهد الحثيث الذي كان يقوم به بعض أعضاء الكونغرس المتطرفين والمحافظين، الذين كانوا يعتبرون أن "الجهاد" في أفغانستان هو الفرصة السانحة للولايات المتحدة للقضاء على الاتحاد السوفياتي من دون خسارة أي مواطن أميركي، فهم كانوا يقولون : "لقد قتل٥٨ ألف أميركي في فيتنام ، وعلينا الانتقام من الروس على ذلك". ومما زاد في ضغينة هؤلاء في ما بعد هو حادث الطائرة الغامض الذي تمّ في ١٧ آب ١٩٨٨ وقتل فيه الرئيس الباكستاني ضياء الحق وجميع من كان على متن طائرته ومنهم السفير الاميركي والملحق العسكري الاميركي في أفغانستان ورئيس المخابرات الباكستانية

الذي كان يدير كل عملية دعم "الجهاد" في أفغانستان . فلقد اعتبر هؤلاء أن الحادث كان عملية مدبّرة من قبل السوفيات.

ومنذ مطلع الثمانينات ، أدّت جهود رجال الكونغرس هؤلاء الى زيادة الميزانيات المخصّصة لأفغانستان، والى إقناع الادارة الأميركية بتزويد "المجاهدين" بأسلحة متطورة لاسيما بصواريخ أرض _ جو من نوع "ستينغر" .

غير أن التمويل الرسمي الاميركي لم يكن كافياً لوحده. كان يجب إيجاد مصادر أخرى . ولحسن الحظ _ على حدّ قول جون كيلي _ كان هناك التمويل السعودي على نوعيه الرسمي والخاص .

كان عرّابا هذا التمويل السعودي هما الشيخ "كمال أدهم" المسؤول السابق عن المخابرات السعودية حتى عام ١٩٧٧ ، وإبن أخته الأمير تركي الفيصل الذي خلفه في هذه المنصب حتى آب ٢٠٠١ . ولقد تبين فيما بعد أن "كمال أدهم" كان ضالعاً في قضية "المصرف الدولي للتسليف والتجارة " (BCCI) ، وهو قبل كحّل لهذه المشكلة مع القضاء الاميركي بدفع غرامة مقدارها ١٠٥ مليون دولار، وكان من الواضح أن هذا القضاء الاميركي لم يكن راغباً بإحراج كمال أدهم ومعه المخابرات الاميركية التي كان على ثقة بها . حتى أن محمد حسنين هيكل يقول عن هذا المصرف وأبرز رجاله كمال أدهم (مدير المخابرات السعودية

ومستشار الملك فيصل) بأنه قام بدور "الممرّ المالي" الظاهر لأموال "الجهاد الاسلامي" في أفغانستان . (حتى أن مؤسس هذا المصرف كان رجل أعمال باكستاني بارز إسمه "آغا حسن العابدي").

والواقع أن هذا المصرف (BCCI) كان في حقيقته أداة أساسية استخدمتها الولايات المتحدة لتمويل الحركات الإسلامية في افغانستان . وصحيح أن زبائن المصرف قد خسروا بانهياره مبلغ ٩,٥ مليار دولار ، لكن ثمة أسراراً عدة دفنت معه ، لا سيما الدور الأميركي في الممارسات غير القانونية التي كان يقوم بها ، من تمويل حركات إرهابية الى تبييض أموال المخدرات ومساعدة حركات سياسية عبر العالم تعمل لصالح الولايات المتحدة ومخابراتها.

هذا ، وأن العديد من أسرار الدور الأميركي في فضيحة المصرف هذا _ كما يقول جون كيلي _ كان يعرفها رجل الأعمال اللبناني محمد حمود ، الذي كان على صلة وثيقة بالبيت الأبيض وبالمصرف، وهو توفي في ظروف غامضة في عيادة طبية في جنيف عام ١٩٩٠. والعديد من الذين تابعوا قضية " مصرف التسليف والتجارة " هذا يقولون أنه قد تمت تصفيته لأنه كان يعرف أموراً خطيرة عن الدور الأميركي في تلك الفضيحة المالية الهائلة .

والواقع أن هذا المصرف لم يلعب فقط دور شبكة مصرفية لتمويل الإسلاميين ، لا سيما عبر فروعه في الباكستان ، بل هو تدخّل على الأرض كطرف فاعل. فلقد سيطر موظفوه مباشرة على مرفأ كراتشي ، الذي كانت تصل اليه شحنات الأسلحة الموجهة الى المخابرات الباكستانية ومنها الى " المجاهدين " ، في أفغانستان . وتمكن موظفو المصرف بواسطة الرشوة تارة والتهديد تارة أخرى من السيطرة كلياً على الجمارك الباكستانية في ذلك المرفأ . وصار رجال المصرف يقومون بأنفسهم بإيصال شحنات الأسلحة المموّلة من اميركا والسعودية الى داخل أفغانستان . وتبين فيما بعد أنهم كانوا يلاقون صعوبات أمنية في بعض المناطق بسبب المعارك بين "المجاهدين " والسوفيات ، كانوا يكملون طريقهم ويذهبون بشحنات الأسلحة ويبيعونها الى الإيرانيين .

لقد بحث الأميركيون منذ البداية عن مصادر تمويل غير أميركية لـ" الجهاد " الأفغاني _ كما سبق _ فهم كانوا يريدون تجنب الظهور مباشرة على المسرح وأن تبدو هذه الحركات الإسلامية مستقلة عنهم . ومنذ عام ١٩٨١، بحث رئيس المخابرات الأميركية ويليام كايسي مع زميله السعودي الأمير تركي الفيصل عن وسائل تمويل سرّية . ومن بين المصادر التي عرضها الفيصل

كانت شركة بن لادن ، وهي شركة سعودية ضخمة ذات سمعة معنوية حسنة .

ومن يومها بدأت خصخصة تمويل الحركة الإسلامية . ولم تكن شركة بن لادن لوحدها . كان هناك عدد كبير من رجال الأعمال السعوديين والعرب والمسلمين الذين كانوا يريدون عن حسن نيّة مساعدة إخوانهم في أفغانستان .(وكان من بين هؤلاء عدنان الخاشقجي الذي كان على علاقة وثيقة بالأميركيين ، والعديد من الثروات والشركات الخليجية).

لقد دفع هؤلاء أموالاً طائلة لبناء مساجد في أوروبا وأعمال خيرية في العالم الإسلامي . ولكن العديد من هذه المشاريع تحوّل في الواقع الى قاعدة للإسلاميين العائدين من أفغانستان في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات .

وتدريجياً ، تبين للأميركيين وحلفائهم السعوديين ، أن هذه الحركات الإسلامية التي خلقوها وموّلوها بدأت تشكل خطراً مباشراً.فلقد قام أسامة بن لادن بعد عودته من أفغانستان بمساعدة " طارق الفضلي " وهو صديق يمني من مقاطعة حضرموت (وهي مهد عائلة بن لادن) على تأسيس حركة إسلامية في صنعاء والعمل على ضرب اليمن الجنوبي الذي كان مقرباً من السوفيات . وانهار

اليمن الجنوبي في حرب عام ١٩٩٤ مما كان مناقضاً كلياً للمصالح السعودية .

وبسرعة من تونس الى مصر الى المغرب الى الجزائر ، أو البوسنة أو الفيليبين أو الأردن أو السودان ، أو الدول الخليجية ، تبين أن الإسلاميين بدأوا ينشطون ضد المصالح الأميركية والسعودية ... كما بدأت هذه الحركات الإسلامية تستثمر وتبني مصادر تمويل خاصة بها ومستقلة . وكان أن كبرت هذه الحركات وبدأت تقوم بعمليات ضد المصالح الأميركية في الخليج وفي أفريقيا وفي أوروبا ، ولا بل في الولايات المتحدة نفسها ، وضد الأنظمة المقربة من الغرب في العالم الإسلامي . أضف الى ذلك أن باكستان والسعودية، حليفتي الولايات المتحدة قد ساعدتا بموافقة من واشنطن ، حركة " الطالبان " على النمو في أواسط التسعينات فوصلت الى الحكم في كابول ، وتحوّلت بذلك أفغانستان الى قاعدة للحركات الإسلامية في العالم . وفي النهاية وصلت الأمور الى ما جرى في الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١. وبذلك دفعت الولايات المتحدة وحلفاؤها ثمن اللعب بالنار وبالآخرين .

ومما يجدر ذكره في هذا الاطار، أن الولايات المتحدة الأميركية مدّت الاسلاميين في أفغانستان بأحد أنوَاع الصواريخ الحديثة المتطورة وهو صاروخ "ستينغر" . وقد لعب هذا الصاروخ

الاميركي المضاد للطائرات دوراً مهماً في "الجهاد" الاميركي في أفغانستان، حيث ألحق خسائر فادحة بالطيران السوفياتي وبالطيران الأفغاني. غير أن قصة إستخدام هذا الصاروخ تلخص لوحدها مخاطر السياسة الاميركية تجاه الحركات الاسلامية.

يقول"جون كيلي" في هذا الصدد ، بأن أول شحنة من صواريخ "ستينغر" وصلت الى الاسلاميين في إفغانستان كانت في صيف ١٩٨٦، وسقطت أول طائرة هليوكوبتر سوفياتية في شهر أيلول. وفي الاشهر العشرة التي تلت ذلك ، أطلق الاسلاميون ١٩٠ صاروخ "ستينغر"، وكانت نسبة هذا النجاح في استخدام هذا الصاروخ عالية جداً، إذ أصاب أهدافه في ٧٥في المئة من الــ ١٩٠مرّة.

هذا، وكان المدرّبون الاميركيون والمخابرات الباكستانية يحرصون في البداية على مراقبة استخدام "ستينغر " عن قرب ، لكن أمام الخسائر الفادحة التي ألحقها هذا الصاروخ بالجيش السوفياتي، وبما أن الاسلاميين بدوا قادرين على استخدامه بنجاح لوحدهم ، بدأت هذه الرقابة تخفّ ، بينما كانت شحنات"ستينغر" تتوالى الواحدة بعد الأخرى الى أفغانستان، مما أدّى بالمجاهدين الى الوقوع في حبّ صاروخ "ستينغر".

وعندما إنسحب الجيش السوفياتي في عام ١٩٨٩ ، شعرت المخابرات الاميركية بأن هذا الصاروخ قد يفلت من يدها، فبذلت جهداً ضخماً لشراء الصواريخ التي كانت قد ارسلتها الى الاسلاميين. غير أن القادة الاسلاميين كانوا على استعداد للتخلّي عن أهلهم بدلاً من التخلّي عن صواريخ "ستينغر" .

وارتفعت أسعار الـــ "ستينغر" في أفغانستان بشكل مذهل، فهذا الصاروخ الذي كانت القطعة الواحدة منه تكلف الجيش الاميركي ٣٥ ألف دولار . وعلى الرغم من هذا الثمن الباهظ، كان من المستحيل إقناع القادة الاسلاميين بالتخلي عنه.

بعد ذلك، بدأ يظهر أن هذا الصاروخ قد غادر افغانستان . ففي ٩ تشرين الاول سنة ١٩٨٧ إعترفت وزارة الدفاع الاميركية بأن قطع غيار تابعة لهذا الصاروخ قد وجدت على متن قارب تابع للبحرية الإيرانية في مياه الخليج .وتبين فيما بعد أن بعض المقربين في أحد قادة الأفغان ، قلب الدين حكمتيار ،قد باع البحرية الإيرانية في أيار ١٩٨٧، ستّة عشر صاروخ " ستينغر " بمبلغ مليون دولار .

كذلك ، أفاد تقرير روسي أن الجيش الإيراني قد سيطر على شحنة من الـــ "ستينغر" على الحدود مع أفغانستان ، وأن محتوى هذه الشحنة قد سلّم قسم منه الى القوات الإيرانية ، وتمّ بيع قسم

آخر (عشرة صواريخ) الى مهرّبي مخدّرات بسعر ٣٠٠ ألف دولار للقطعة (إذ كان هؤلاء المهرّبون يريدون التخلص من طائرات الهليوكوبتر التي كانت تراقب أحياناً ما يقومون به). ووصل الأمر إلى درجة ان المخابرات الأميركية خصّصت في السنوات الأخيرة من رئاسة جورج بوش (الأب) ميزانية مقدارها عشرة ملايين دولار لإسترجاع صواريخ "ستينغر" التي اختفت عن أنظار الأميركيين . غير أن هذا المبلغ لم يكن كافياً أبداً ، سيمّا وأن الإتحاد السوفياتي قد بدأ يتفكك ، وأن الجمهوريات الحدودية كانت قد بدأت تستقل وتبحث عن أسلحة في السوق السوداء ، مما جعل صاروخ "ستينغر" يصل الى مستويات خيالية . وربما يكون الـ"ستينغر" هذا قد تسرّب الى الشيشان أو الى بلدان أخرى .

إزاء هذا الوضع ، نتساءل عن الدروس السياسية والعسكرية والتاريخية (ولا سيّما الدروس الإنسانية) التي يمكن إستخلاصها من السياسة الأميركية تجاه الحركات الإسلامية ؟ .

من خلال المعاينة الدقيقة لتطورات القضية الأفغانية ، والطريقة التي تعاملت فيها الولايات المتحدة مع كافة الأطراف ، المعنيّين بها ، وبالتالي محاولات توريط الإتحاد السوفياتي في وحل أفغانستان وإستدراجه الى " فخّ أميركي " نصب له بإحكام فوقع فيه ، بالإضافة الى الأسلوب المخادع الذي انتهجته المخابرات والإدارة

الأميركية في إقامة " جبهة دعم إسلامي " لقضية " الجهاد في أفغانستان " من دول مموّلة ومساندة (عربياً وإسلامياً) يتبيّن بوضوح أن الولايات المتحدة تعمل وفق إستراتيجية محدّدة تهدف الى السيطرة على العالم والتحكّم بناسه وثرواته الطبيعية والباطنية ، وليست أفغانستان والحرب عليها ومن خلاله ، إلا حلقة في هذه السلسلة الأميركية العدوانية الرامية الى الإلتفاف على عنق العالم وشعوبه لخنقها وخنقه ، من أجل الوصول الى آحادية الحكم والتحكم والهيمنة .

كما أن أهم درس يمكن إستخلاصه من هذه السياسة هو أن الولايات المتحدة الأميركية _ شأنها شأن كل القوى الإستعمارية في أيّ زمان ومكان _ لا يمكن الوثوق بها مطلقاً ، لأن مصلحتها فوق كل اعتبار ، والتمسّك بحلفائها مرهون بالإستفادة منهم وامتصاص دمهم حتى آخر نقطة ، وعندما تجفّ دماؤهم وتنعدم الفائدة منهم عند الإنتهاء من المهمة والوظيفة الموكولة اليهم ، تتخلى عنهم وتلقيهم في سلّة المهملات دون أسف على فقدانهم ...

يضاف الى ذلك ، أن الولايات المتحدة نفسها تدرك أنه من الخطر إستخدام " المرتزقة " الإسلاميين لتحقيق أهداف السياسة الأميركية _ الى الأبد _ لأن ذلك قد يرتد في مرحلة لاحقة على المصالح الأميركية نفسها _ وهذا ما ينطبق على كل مرتزق ، وعلى

كل المرتزقة أينما كان وكانوا ـ. كما أن الفئات المحرومة بين المليار مسلم وأكثر الذين يعيشون على وجه الأرض ، مناهضة للولايات المتحدة ، أو بالأحرى لا مبالية ولا يمكن الإتكال على دعمها .

وإن أجهزة المخابرات الغربية غير قادرة على فهم " الحركات الإرهابية الإسلامية " وتوقّع ما ستقوم به بدقة ، باعتبار أن الأسس والمنطلقات والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها هذه الحركات ، متناقضة كلياً مع تلك التي تقوم عليها الدول الغربية ومخابراتها .

لذلك كان تاريخ الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط أجمع هو عبارة عن لائحة طويلة من الأخطاء ، ومن الدروس والعبر في الوقت ذاته . كما كان هذا التاريخ في العالم كله، منذ وجود القارة الأميركية ، تاريخاً مليئاً بالدم والقهر والتنكيل والتدمير والنهب المنظّم ، إلخ...

وفي معرض ذلك ، نستطيع إيجاز بعض الإنتهاكات الأميركية لحقوق الأمم والشعوب في العالم على الشكل التالي :

١ ـ قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين بالقنابل الذرّية وإبادة مئات الآلاف من البشر في آب ١٩٤٥.

٢ ـ قتل مئات الألوف من الشعب الكوري في الخمسينات وتدمير بلاده .

٣ _ التدخل في غواتيمالا (عام ١٩٥٤) والإطاحة بنظام الحكم فيه .

٤ _ قتل مئات الآلاف من أبناء الشعب الفيتنامي وتدمير بلاده .

٥ _ إغتيال رئيس الوزراء الإيراني الدكتور محمد مصدّق والقضاء على نظام حكمه الوطني الذي حرّر النفط الإيراني من السيطرة الغربية عليه .

٦ _ التخطيط للإنقلاب الدموي ضد سلفادور ألّليندي في تشيلي عام ١٩٧٣ .

٧ _ فرض الحصار على الساندينيستا في نيكاراغوا .

٨ _ قتل وإغتيال عشرات الآلاف من الثوار في أميركا اللاتينية وفي طليعتهم أرنستوتشي غيفارا .

٩ _ تمزيق أوروبا الشرقية والقضاء على وحداتها الوطنية ، وتحويل أغلبها الى دول عرقية .

١٠_ قصف العاصمة الليبية / طرابلس الغرب / وقتل الأبرياء وتدمير البنى التحتية .

١١_ تدمير العراق ومحاصرته إقتصادياً ، وقتل وتجويع مئات الآلاف من أبنائه .

١٢_ قصف وتدمير معمل لإنتاج الأدوية في الخرطوم ، ومقتل العشرات فيه .

١٣_ قتل آلاف الأبرياء في أفغانستان .

١٤_ الإستخدام المتكرر لحق الفيتو ضد مصالح الشعوب والأمم المضطهدة .

١٥_ النهب المستمر لخيراتِ الشعوب وثرواقا .

١٦_ أولاً وليس أخيراً ، إغتيال الملايين من الهنود الحمر ، سكان أميركا الأصليين ، والقضاء على حضارقم . (وقد جاء ذلك في كتاب يوسف الجهماني " تورا بورا أولى حروب القرن " ص ٢١).

وكل ذلك لا يعني أن تاريخ الولايات المتحدة كان بأجمعه إنتصارات أميركية ، بل إنه عرف كثيراً من النكسات والهزائم التي يصعب على أميركا أن تعترف بها . (ولم تكن هزيمتها في فيتنام إلا إحداها الأكثر مرارة).

وليس من المستغرب أن يعيش الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان مستقبلاً ، حالة شبيهة بتلك التي شهدقا الولايات المتحدة في فيتنام ؛ بمعنى أن تتحوّل أفغانستان الى " فيتنام أميركية جديدة " بعد أن نصبت فخّاً محكماً للجيش السوفياتي فيها لتكون له بمثابة " فيتنام سوفياتية "، خرج منها بعد إنسحابه من أفغانستان عام ١٩٨٩. وإذا صدق المثل العربي القائل " من حفر حفرة لأخيه وقع فيها "، فإن الإحتمال الكبير أن يقع الأميركيون في " الحفرة

الفيتنامية الأفغانية " خصوصاً إذا تطورت المقاومة الأفغانية ضدّ هذا الوجود العسكري الأميركي هناك وتصاعدت وتيرها ، لتشكّل فيما بعد " حالة " يحسب حساها مستقبلاً على هذ الصعيد .

ومثلما هزمت المخابرات المركزية الأميركية في فيتنام سابقاً ، فإنها ستهزم لاحقاً ، مهما استخدمت من أساليب ، ومهما ابتدعت من طرق ، خصوصاً إذا توحّد الشعب الأفغاني كله في جبهة مقاومة واحدة ضد " الإحتلال الأميركي " لأفغانستان ، فلن يعود أمام الولايات المتحدة من مخرج سوى ذلك المخرج الذي عرفته في هزيمتها بعد حرب فيتنام وإنسحابها منها ...

على هذا الأساس ، يطرح السؤال التالي : ماذا ستفعل واشنطن لكي لا تهزم في أفغانستان ؟، باعتبار أن كل ما يحدث في أفغانستان على كافة المستويات ينذر بالسوء ، وذلك بعد أن ارتفعت أصوات أميركية تقول بأن " واشنطن على أبواب " نفق فيتنامي" في أفغانستان وآسيا الوسطى "...

إن هذا السؤال يجيب عليه تفصيلياً أحد كبار الباحثين في "مجلس السياسة الخارجية الأميركية"،إيلي د.كراكوفيسكي،وذلك في مقال كتبه لمجلة " ويكلي ستاندارد " في الأول من تموز عام ٢٠٠٢.

في هذا الإطار ، تناولت مجلة " المحرر العربي " هذا الموضوع مؤكدة أنه من المهم كثيراً متابعة ما تقوله مجلة " ويكلي ستاندارد "

هذه لأن أهم محرريها وأصحابها هم من تيار إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) في وزارة الدفاع وفي مصالح النفط . وهي الناطقة في كثير من الأحيان باسم " مجلس السياسة الخارجية الأميركية " ، وهو بمثابة هيئة مصغرة عن " مجلس الأمن القومي الأميركي ".

وكان المحلل السياسي الأميركي " إيلي كراكوفيسكي" قد اختار عنواناً دبلوماسياً لدراسته هذه هو:" كيف يمكن تحقيق السلام في أفغانستان ؟ " . وعنوان من هذا النوع يحمل ضمناً دلالة على عدم إستقرار الوضع في أفغانستان رغم حجم القوة الأميركية وتحالفاتها المحلية الأفغانية وكل ما قامت به هذه القوة منذ ما يزيد على ثمانية أشهر . وهذا ما تكشفه دراسة كراكوفيسكي في هذا الشأن ، حيث تعتبر " وثيقة " على غاية كبيرة من الأهمية ، لأنها صادرة عن أحد مراكزالقرار الأميركي أولاً ، وتعبر عن المخاوف الكامنة في هذا الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان ثانياً ، وكيفية الخروج من هذا المأزق بأقل الخسائر الممكنة ثالثاً .

تقول الدراسة :" إن الفوز بتحقيق السلام في أفغانستان ليس مسألة إختيارية ، بل هو ضرورة قومية أميركية . فالإنتصارات العسكرية المبكرة والمستوى المخفض لعمليات القتال الضرورية ، وإتمام المهمة العسكرية الأخيرة في أفغانستان ، وإنشاء مجلس الحكماء (اللويا جيرغا) لم تؤدّ إلا إلى المساهمة في تعزيز الشعور

المزيف للتقدم في أفغانستان . وهذا ما يبرز واضحاً في البيانات الرسمية الأميركية وفي وسائل الإعلام . وهذا تماماً ما يزيد من مشاعر القلق وما يدل على أن كل ما يجري في جبهة أفغانستان لا يحمل أي مظهر حسن . فواقع الأمر أن الوضع سيء . وفي الوقت نفسه أفضل نسبياً مما يمكن إداركه غالباً . فهو سيء لأنه إذا ما استمرت السياسة الحالية على حالها فسوف نتعرض لفقدان جميع المكاسب التي حققناها حتى الآن هناك، وستغوص أفغانستان في حالة فوضى على نحو أسوأ بكثير مما ساد فيها في السابق. وهو نسبياً أفضل، لأن تسوية مستقرة طويلة الأمد أصبحت قابلة للتحقيق إذا ما أردنا تبني استراتيجية شاملة تهدف الى تحقيق تلك التسوية. ولا شك أنه حتى لو رغبنا بذلك، فهذا لا يعني أن المسألة بسيطة وسهلة. فمفتاح الحل الدائم يقع خارج حدود أفغانستان وبحسب الدور القيادي الأميركي الحريص والدؤوب . فأفغانستان بصفتها أكبر مسرح جرت عليه الحرب ضد الارهاب، أصبحت تحتل أهمية ضخمة لأن وجود أي نقص في إستكمال الإنتصار فيها، وأي نقص في الحسم سيؤدي الى خلق صعوبات هائلة إضافية أمام تقدم حملة الحرب على الارهاب ، هذا إذا لم يؤدّ الى إستحالة الاستمرار في مثل هذه الحملة . فإذا لم يكن لدى واشنطن الرغبة والارادة في المضيّ حتى نهاية ما تريد في أفغانستان ، فعند ذلك لم

تقتنع المنظمات "الارهابية" ولا من يرعاها بأن الولايات المتحدة ستشنّ حملتها الحربية في أي مكان آخر لاحقاً.

وبالإضافة الى ذلك لا يمكن إعتبار أن واشنطن لم تختبر مثل هذه التجربة في السابق وفي الميدان نفسه ، خصوصاً وإن سمعتها في القفز بين الأزمات ومن واحدة لأخرى معروفة. فالأفغان وغيرهم في المنطقة يتذكرون جيداً كيف اندفعت الولايات المتحدة الى نسيان أفغانستان بعد أن غادرتها القوات السوفياتية عام ١٩٨٩ . وعلى الرغم من اختلاف الوضع الراهن الآن كثيراً، فلا تزال تظهر الرغبة القوية نفسها لإنهاء المهمة والخروج منذ بداية الحملة الأميركية في أفغانستان.

فقبل أن يخفض مستوى العمليات العسكرية الأميركية كانت واشنطن تلمح برغبتها بالإنسحاب وإعطاء مهمة تشكيل النظام الأفغاني وبناء البلاد الى آخرين. ورغم حقيقة أن العمليات العسكرية بدأت تطول أكثر مما توقع الأميركيون لها ، إلا أن رغبة واشنطن الحثيثة هذه لم تتغير كثيراً . وهناك الكثيرون في المنطقة ممن يعتقدون بشكل مؤكد أن واشنطن لن تواصل تورطها في أفغانستان الى زمن طويل .

وبهذا الصدد يقول أحد الدبلوماسيين : "عندما يظن الأميركيون أنهم أنهوا وجود منظمة "القاعدة"، فسوف يغادر ممثلو الوسائل

الاعلامية وعندما يحدث ذلك ، فستفقد حكومة الولايات المتحدة مصلحتها ".

ومثل هذه الآراء تعزّزها التساؤلات الواسعة حول مدى جدّية أميركا في إستمرار حملتها الحربية على " الإرهاب ". وقد وصف جنرال باكستاني متقاعد (كان رئيساً للمخابرات العسكرية الباكستانية ، ويشغل الآن منصب سفير باكستان في السعودية) واشنطن أثناء قصفها لأفغانستان قائلاً :" إنها تتصرّف بدافع الغضب"، وأضاف :" وعندما تكون أميركا غاضبة، على المرء أن يغطس لكي يتفاداها ". لكن الغضب يمكن أن يمر وينتهي ، وعندئذ تعود الأمور الى ما كانت عليه سابقاً . إن النجاح في أفغانستان مهم ـ يقول إيلي كراكوفيسكي ـ ليس لأن الولايات المتحدة إستخدمت قواها العسكرية ووضعت كرامتها في الإمتحان هناك ، بل إنه مهم أيضاً وحاسم من أجل إستقلال وسلامة دول المنطقة المحيطة بأفغانستان ، خصوصاً وأن الإسلاميين الذين استهدفوا نيويورك وواشنطن هم أنفسهم الذين يحلمون بخلق دولة إسلامية كبرى في تلك الرقعة الآسيوية .

ولقد شهد تاريخ أفغانستان دوماً ظروف الصراع عليها بين إمبراطوريتين : بريطانيا وروسيا في القرن التاسع عشر ، والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين ،

ثم دخل الباكستانيون على الحلبة مع الأفغان وظهر " الطالبان" ودخل " أسامة بن لادن " أفغانستان عام ١٩٩٦ مع منظمة "القاعدة ". وتحولت أفغانستان الى قاعدة ومعسكرات لما يقرب من ٣٠منظمة (محلية وعالمية) وبدأ حلم الإسلاميين هناك بالتوسع لخلق نظام إسلامي على غرار أفكار منظمة القاعدة والطالبان في آسيا الوسطى . ولم يكن يعني الإعلان عن هذه الأهداف من قبل الإسلاميين الأفغان أن واشنطن لاحظتهم كثيراً . فالولايات المتحدة كانت ولا تزال ترى الأحداث أو معظمها منذ البداية حتى النهاية بواسطة العدسات الباكستانية . مع ذلك لم تعر الدول المجاورة لأفغانستان في البداية إهتماماً كبيراً لأبعاد ما يجري . ورغم دراية دول آسيا الوسطى بمشاشة أوضاعها إلا أنها أدركت فيما بعد واشتمت الخطر المحيط بها . ومنذ عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١ بدأت الدلائل تزداد حول وجود المنظمات الإسلامية المسلحة والإختراقات التي تقوم بها ، فتصاعد قلق دول آسيا الوسطى . وفي عام ٢٠٠٠ إعتبر الكثير من المسؤولين في تلك الدول أن منظمة القاعدة وليس الطالبان هي المشكلة ، مما استوجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تقوم بمهمة " حسم الأمور "...

ولا شك أن الوضع في صيف ٢٠٠٢ ما زال خطيراً جداً والمخاطرة كبيرة أيضاً .

وإذا كان إستمرار عمليات وحشود القوات الأميركية والبريطانية تسبّب بزعزعة توازن المجموعات المسلحة في أفغانستان، فإن عدم الإخفاق في العثور على المزيد من رجال القاعدة أو قوات الطالبان هناك لا يعني أن هؤلاء غائبون ، بل أن الحرب بينهم وبين القوات الأميركية والبريطانية ستتحول الى معارك على نمط:"اضرب واهرب "، وهناك دلائل متزايدة تشير الى إنتقال قوات "الإرهابيين" الى باكستان التي يمكن أيضاً أن يجدوا فيها ملجأ لهم . وفي حين يتجمع الكثير منهم بشكل بارز في إقليم الحدود الواقع شمال ـ شرق والذي لم يستقر الحكم فيه ، إلا أن هناك تقارير تتحدث عن وجود هذه المجموعات في المدن الباكستانية أيضاً . ويضاف الى هؤلاء عشرات الآلاف من الباكستانيين الإسلاميين المسلحين وحلفائهم داخل الحكومة الباكستانية لهذا الخليط بشكل واضح تماماً . وليس من المستبعد أن تتصاعد أعمال العنف و"العمليات الإنتحارية " داخل باكستان على غرار تصاعدها داخل أفغانستان .

والى جانب هذه الصورة ـ يقول كراكوفيسكي ـ يبدو أن الدول المجاورة لأفغانستان عادت الى إستئناف اسلوبها القديم في التدخلات الإنقسامية متوقعة أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بالتوسط لفك الإشتباك .

ورغم أن ذلك ليس من المؤكد تماماً حدوثه ، إلا أن هذه الدول تحضر لمثل هذه التدخلات الإنقسامية من خلال تأكيدها على أنها لن تترك الميدان للآخرين .ولذلك بدأت تحاول إعطاء حجم كبير لمواقفها الفردية .

وأخذت كل دولة تقوم بتسليح الفئات التي تفضلها ، وبهذه الطريقة تعمل على تشجيع المجابهة الإتنية والقبلية . وإذا نظرنا الى إيران فسوف نجد أنها كانت تشجع منذ سنوات عدة وتدعم قوات تحالف الشمال التي تواصل الهيمنة على الحكم الداخلي المحلي في أفغانستان ، رغم أنها كانت في السابق تحصر دعمها في الشيعة الأفغان فقط . وكان الروس والأوزبيك يدعمون أيضاً قوات تحالف الشمال . أما في الحكومة الباكستانية فثمة عناصر تواصل دعمها لمن تفضلهم من الأفغان التقليديين الذين يمثلون الأغلبية "الباشتونية ". ومن بين الدول المجاورة ، تعد إيران من أكثر الدول التي يثير سلوكها الإزعاج الشديد _ على حدّ قول كراكوفيسكي_ فهي لم تحصر تدخلها في القضايا الأفغانية فحسب، بل أنها تدعم بقوة وفاعلية وتدرب المجموعات المسلحة في دول آسيا الوسطى ، ناهيك عن دعمها العلني للمنظمات المسلحة في الشرق الأوسط . وفي ظل هذه الظروف الصعبة تماماً ينبغي علينا في واشنطن تحقيق السلام .

ولذلك لا بدّ أولاً وبالدرجة القصوى من الأهمية ، إدراك طبيعة قوتنا الهائلة . فالضرورة تدعو الى إزالة أدنى شك ذاتي يرافق أي قرار يتضمن درجة ما من المخاطرة . ولقد كان الجنرال الباكستاني الذي إستشهدت به في هذه الدراسة _ يقول كراكوفيسكي _ هو من كشف أمراً مهماً حين قال : أنه عندما أعلن بوش عن أهداف واشنطن في تصفية " الإرهاب" وعن إحتمال وجود دول تقف معه ودول لا تقف معه ، وعندما شنّ الحملة على أفغانستان ، ظهر الخوف بين الناس .

وعندما حذّر بوش " محور الشرّ" وحذّر الدول التي تتعاطف مع هذا المحور من إمكانية تحولها الى هدف ما لم تغيّر طرقها ، كان الناس يعتقدون أنه ربما يكون جدياً . لكن التصرفات الأميركية التي جاءت في أعقاب هذه التصريحات أثارت بعض الشكوك حول مدى جدّية بوش . وربما كان الجنرال الباكستاني محقّاً ، لأنه من المحتمل أن تكون واشنطن قد تصرفت ضد أفغانستان بدافع الغضب ، والغضب يصعب إستمراره . فما تحتاجه واشنطن ليس الغضب ، بل الإرادة التي تلبّي تنفيذ إستراتيجية محسوبة مبرّرة بهدف تحقيق النتائج المرجّوة أمام هذه الظروف التي تفرض مجابهتها.

هذا ، وربما لا يزال الأميركيون لا يدَركون تماماً مدى الأخطار المتوقعة المقبلة ، علماً أن الدول المحيطة بأفغانستان على دراية جيدة

بها . وإذا كان هناك ما ضاعف الرغبة بوجود دور قوي أميركي في تلك المنطقة فهو بلا أدنى شك أحداث ١١ أيلول . والأفغان أنفسهم لا يمثلون مطلقاً العقبة الكأداء أمام سلام دائم وأمام إعادة البناء . ولقد جرى تدريبهم على القتال ولديهم الرغبة بالتفاهم مع بعضهم البعض رغم أنهم علَى غرار الآخرين يتنافسون على السلطة والنفوذ . وعندما تكون كمية ومقادير المساعدات الخارجية المخصصة للمجموعات الإتنية والقبلية كبيرة وواعدة فإنهم لن يمتنعوا عن الإستفادة منها . والولايات المتحدة تشكل القوة الوحيدة القادرة على فرض التأثيرات المادية المطلوبة وهذا هو أهم دور يلائم الولايات المتحدة في إطار إستراتيجيتها الشاملة لتحقيق السلام في أفغانستان عبر خلق شبكة من العوامل المتبادلة لإنجاز الأهداف التالية :

١ – التأكيد بأن الولايات المتحدة لا تزال معنية بالتدخل في تلك المنطقة على المدى الطويل .

٢ – إعطاء دول المنطقة التأكيد بأنها ستبقى على هذا النحو دون تغييرات .

٣ – وضع الولايات المتحدة في موقع من يضغط ويفرض آراءه أو العمل كعنصر متوازن على الأقل بين أطراف ذات مصالح اقليمية متنافسة .

٤ – تقليل حجم قدرة دول المنطقة وتقليص إمكانياها في خلق الشقاق أو تقديم المساعدات للمجموعات والفصائل الأفغانية .

ولعل الطريقة المثلى إن لم تكن الوحيدة من أجل تحقيق هذه الأهداف هي " مأْسَسَةْ " العملية من خلال خلق إطار متماسك يقوم على التبادلية الثنائية الفردية بين الدول . ولكي تحقق هذه "المأْسَسَةْ" ينبغي إنشاء هيئتين منفصلتين :

الأولى : إطار يستقطب مجموعة دول هي الولايات المتحدة ، أفغانستان وجيراها (باكستان _ إيران _ تركمانستان _ أوزبكستان _ طاجيكستان والصين) وروسيا وربما الهند التي كان لها تدخّل تاريخي في أفغانستان . وبعد تشكيل هذا الإطار يتم عقد إجتماعات فصلية على أعلى المستويات للدول الأعضاء في هذا الإطار ، ثم إنشاء فرع عنه يتمثل من مندوبين يقيمون في أفغانستان عن كل دولة عضو فيه . وهذا الإطار هو الذي سيتولى تحديد وضمان وتقديم المساعدة لتحقيق تسوية في أفغانستان . وسوف يتعامل هذا الإطار بجميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالتسوية في أفغانستان وبتطوير المنطقة بشكل مفتوح . ونظراً لوجود حاجات واسعة تتطلبها عملية إعادة البناء في أفغانستان ، فإن الضرورة تدعو الى وجود إطار يضم عدداً أكثر من الدول الموجودة في الإطار الأول المذكور ، وهذا الإطار الجديد الذي يمكن أن يطلق

عليه إسم " مؤتمر إعادة البناء والتطوير" سيضم الدول التي ترغب وتستطيع تقديم المساعدات المالية في عملية إعادة البناء في أفغانستان . وهذا الإطار الموسع يمكن أن يعمل كمؤتمر دائم لفترة تتراوح بين خمس سنوات الى عشر سنوات ، ثم يحل نفسه أو يجدد فترة عمله بموافقة الثلثين . ومن مهام هذا المجلس الموسّع مراجعة الإحتياجات وقبول التعهدات بالمساعدات والإشراف على تقدّم عملية إعادة البناء . وكلما ازداد عدد أعضاء هذا المجلس وإزدادت مصالحهم فيما يحدث في المنطقة ، كلما تناقصت فرص قيام أي دولة في آسيا الوسطى بمؤامرات الشقاق والنزاع فيما بينها.

ولا شك أن البعد الداخلي لأي تسوية في أفغانستان لا يقل قيمة عن الأهمية الحاسمة للبعد الدولي. فالهدف الرئيسي هنا يتمثل في ضمان ترتيب الأفغان لنظام الحكم الذي يرغبون فيه لإدارة أنفسهم .

وفي هذه المسألة، وفي مختلف المسائل الاخرى ، جرى التعامل بلغة خطابية تتناقض مع الواقع. وهذا لا يعني بالطبع أن على العالم الخارجي الامتناع عن الالحاح على ضرورة وجود متطلبات أساسية، بل أن المقصود هو الامتناع عن محاولة فرض قيمه الخاصة به على الوضع الافغاني. ولذلك علينا عدم الاذعان لممثلي الحكومة

الأفغانية، وإن كانت هذه العملية لن تجري بما يتطابق مع الشكل الغربي. لكننا ينبغي أن نلح على ضرورة إحترام حقوق الانسان والمعايير المعترف بها دولياً. فالاهتمام بالأقليات الأفغانية يتمثل هنا في حماية وجود المجموعات الإتنيّة . وبالقدر نفسه ينبغي علينا إستبعاد وإشتراك الأفغان المدانين بارتكاب جرائم كبيرة في الحكومة. فعبد الرسول سيّاف، وقلب الدين حكمتيار على سبيل المثال لا بدّ من إستبعادهما . وهما من يشكل خطر تدخل الدول المجاورة في شؤون أفغانستان لأنهما يعتمدان على دعم السعودية، وباكستان المالي والسياسي.

وفي وقتنا هذا تشكل مسألة الأمن ضرورة ملحّة أكثر من وضع مبادىء للحكم في أفغانستان. كما أن عملية بناء جيش جديد لا بد أن تستغرق وقتاً. وثمة من يرى أن الأمن الداخلي يمكن تحقيقه من خلال القيام بتوسيع وجود قوات الأمن الدولية في أنحاء أفغانستان وعدم حصرها في العاصمة "كابول". ولعل الطريقة الأفضل والأكثر فعالية وفائدة إقتصادية لتحقيق الأمن الداخلي هي وضع عدد من وحدات القوات الخاصة الاميركية في المدن الرئيسية كلها وزيادة عدد الدوريات العسكرية الأميركية المتجولة. فالأفغان تثير لديهم القوات الأميركية وطبيعة وجَودها وأسلوب عملها

إنطباعاً خاصاً يدل على ما يمكن أن تفعله قوة أميركية صغيرة الحجم من تأثير .

ولا شك أن تنفيذ هذه الاستراتيجية لا يعني عدم وجود عوائق يتعين التغلب عليها. ولعل إيران هنا تمثل أكبرها. وهنا تتعلق المسألة حول ما إذا كانت إيران سترغب بالإنضمام الى المجلس أو الاطار المشترك لدول المنطقة ، بل أن دور إيران القوي في دعم المنظمات المسلحة يجعلها لا تستسيغ ما يجري، ويجعل الثقة فيها مفقودة . ولذلك علينا مجابهة إيران بهذه المسائل.

فواشنطن _ على حدّ قول كراكوفيسكي _ مطالبة بالتوضيح أنه ما لم تغير إيران سلوكها وسياستها فسوف تستبعد من المشاركة في المجلس المشترك.

وعلى إدارة بوش التأكيد علناً أن بلداً مثل إيران يقيم فيه عدد لا بأس به من شعوب غير إيرانية يتعين عليه التنبّه للأخطار التي قد يتعرض لها حين يشجع على تخريب دولة تضم إتنيات عدة مثل أفغانستان أو غيرها .

فنحن أيضاً يمكن أن نقوم _ يضيف كراكوفيسكي _ بنفس اللعبة.

لكن إقامة مجلس للدول في المنطقة وبمشاركة واشنطن دون وجود فيه، لا بدّ ان يتولّد عنه زيادة عزلة إيران ودفعها بالتالي الى تغيير سلوكها وسياستها . (إنتهى كلام إيلي كراكوفيسيكي).

وهكذا نستنتج بأن كل ما يحدث في أفغانستان على كافة المستويات، إثر الحرب العالمية عليها، ينذر بالسوء . لذلك تأتي نصائح الخبراء الأميركيّين على الأخص ـ لتلافي الوقوع في مطبّات ومخاطر فد تنعكس سلباً على هيبة الولايات المتحدة الأميركية وسمعتها الدولية .

لأنه إذا فشل الرئيس بوش في أفغانستان ، فسوف يفشل في جميع الحملات الحربية المقبلة، مع العلم أن واشنطن هي على أبواب "نفق فيتنامي" في أفغانستان وآسيا الوسطى ، ودخوله ليس مضمون النتائج أميركياً، باعتبار أن طريقه غير مفروشة بالورود ، والألغام فيه من مختلف الأنواع والأشكال، وليس سيناريو التحالف الأميركي المقترح في آسيا الوسطى من أجل عزل إيران لإيقاف تدخلها ومعارضتها لما يجري في أفغانستان، إلا حلقة في سلسلة المخاوف والمخاطر الأميركية هذه .

وتبقى عملية تطويع أفغانستان أميركياً، وجني ثمار الحملة العسكرية هدفاً مركزياً واستراتيجياً في الوقت نفسه بالنسبة لإدارة

بوش التي ترى بأن "التحالف الدولي الإقليمي" برعاية واشنطن تحت اسم "مؤتمر إعادة البناء والتطوير" هو الصيغة الفضلى لتحقيق هذا الهدف... وليست المخابرات المركزية الاميركية ببعيدة أبداً عن كل ما يجري، بل هي في صلبه تماماً، باعتبار أن "اللعبة" كلها هي "لعبة مخابرات"، وعلى أدائها يتعيّن الكثير من النجاح والفشل.

المراجع

(١) محمد حسنين هيكل "من نيويورك إلى كابول" . المصرية للنشر العربي والدولي. القاهرة. الطبعة الثانية فبراير _ شباط ٢٠٠٢ .ص ٢٢٤_٢٤٤.

(٢) بوب وودورد "الحجاب/ الحروب الخفية لوكالة المخابرات المركزية الأميركية ". دار الحرف ودار المناهل. بيروت. الطبعة الاولى ١٩٨٩، ص ٢٧٢_ ٢٧٤.

(٣) أحمد رشيد "طالبان : الاسلام والنفط والصراع الكبير في وسط آسيا". لندن . الطبعة الثالثة ٢٠٠١.

(٤) جون كيلي "الحروب غير المقدسة : أفغانستان، أمريكا، والارهاب الدولي". الطبعة الثالثة ٢٠٠١.

(٥) ألكسندر كوكبيرن وجيفري سان كلير "غسيل الواقع" (وكالة المخابرات المركزية الأميركية والمخدرات والصحافة). لندن ١٩٩٨ .

(٦) صحيفة " واشنطن بوست" في ١٩٨٦/٣/٣٠ وفي ١٠/٩/١٩٨٩ و ١٩٨٥/١/١٣.

(٧) "المحرّر العربي" . العدد ٣١٦. من ١٢ _ ١٨ تشرين أول ٢٠٠١. ص ١٥.

والعدد ٣١٩ .من ٢_٨ تشرين الثاني ٢٠٠١. ص٢.

والعدد ٣٢٤. من٧ _ ٣ كانون الأول ٢٠٠١. ص ١٨

والعدد ٣٢٥.من١٣_٢٠ كانون الأول ٢٠٠١.ص ١٨.

والعدد ٣٤٧.من ٣١ أيار الى ٦ حزيران ٢٠٠٢.ص١٢.

والعدد ٣٤٩ . من ١٤ الى ٢٠ حزيران ٢٠٠٢. ص١٢.

والعدد ٣٥١. من ٢٨ حزيران الى ٤ تموز ٢٠٠٢.ص١.

والعدد ٣٥٢. من ٥ الى ١١ تموز ٢٠٠٢.ص١١.

والعدد ٣٥٥. من ٢٦ تموز الى ١ آب ٢٠٠٢.ص١٢.

(٨) صحيفة " نيويورك تايمز" في ١٩٧٩/٤/١٣.

(٩) صحيفة "لوس انجلس تايمز" اللندنية في ١٩٨٨/١٠/١٧.

(١٠) يوسف الجهماني "تورا بورا أولى حروب القرن " (المؤامرة الأميركية الصهيونية الكبرى). دار حوران . دمشق . الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

(١١) ويليام بلوم "إنهم يقتلون الأمل : تدخلات السي.آي .إي في العالم منذ الحرب العالمية الثانية ".

الفصل الثاني

دورالمخابرات الأميركية
في حرب العراق.

دور المخابرات الأميركية في حرب العراق.

يترحّم البعض من العرب والمسلمين على " الإستعمار القديم " _ مع أن للإستعمار مفهوماً واحداً لا أكثر _ لأن " الإستعمار الجديد " هو "أغبى " و " أشرس " و" أغنى" و" أعتى" من الإستعمار القديم .

بريطانيا مثلاً ، وفرنسا ، وغيرهما من قوى الإستعمار القديم (إيطاليا) كانت تخادع الشعوب المقهورة وحكامها من " العملاء " فتنافقهم وتحاول التعرّف إليهم ، وتراعي أحياناً مشاعر عامتهم ومقامات " زعاماتهم " و " مرجعياتهم الدينية" حتى لو كانوا من صنعها فتجاملهم وتتجنّب إستفزازهم إلا نادراً . أما الإستعمار الجديد فيباشر إجتياحه بتحطيم معنوياتهم وإذلالهم في معتقداتهم ومصادرة ثرواتهم ، ولا يحفظ للحكام _ أصدقائه _ الحدّ الأدنى من " الكرامة " التي يحتاجون إليها لإخضاع شعوبهم .

إنه يهين الأمة كلها في مقدّساتها ومعتقداتها _ تحت شعار الحروب الصليبية _ بينما هويأخذ عليها غياب المؤسسات .

إنه يطالب العرب بإدانة إنتمائهم الى العروبة ، ويطالب المسلمين بالتبرّؤ من الإسلام ، فبذلك يتبرأون من الإرهاب وينتمون الى عالم الديموقراطية تحرسهم قواعده العسكرية المنتشرة على امتداد أرضهم وفوق مياه بحورهم أو تلك التي تحتل سماواتهم السبع .

وببساطة فإن الولايات المتحدة الأميركية التي لا تعترف بالقومية رابطة وطنية ، تريد التعامل مع سكان هذه المنطقة من العالم بوصفهم "مواد أولية " لم يكتمل نموّها لتصبح " شعوباً " فكيف بأن تكون أمّة واحدة ؟!.

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن العراق في نظرها ليس بلداً عربياً، وليس وطناً لشعبه ، بل هو خليط متنافر من البشر جمعتهم المصادفات فوق أرض واحدة : والحل الديمقراطي فيه للخلاص من "حاكمه الدكتاتور" أن يرجع ناسه الى أصولهم الأولى فيكونوا عرباً وأكراداً وتركماناً وكلداناً وسرياناً وحثّيين وبابليين ، ويكونوا سنّةً وشيعة وإسماعيليين وصابئة ويزيديين وكاثوليكاً وأرثوذكساً (وربما بواقي من اليهود) ... وبهذا فإن العراق يمكن أن يكون عشر دول أو خمس عشرة دولة ! (على "مقياس بوش ") ...

وعلى "مقياس بوش " فلا بد أن يتوزع العرب على أديانهم وطوائفهم وعشائرهم وقبائلهم ، لكي ينالوا منها شهادة بالديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان ،ولكي تبرئهم بالتالي من تهمة الإرهاب (هذا ما كتبه طلال سلمان في " هوامش السفير " في ٢٣ آب ٢٠٠٢).

إن هذه السياسة الأميركية ، هي ـ ولا شك ـ عمليه ممنهجة بدّقة تستهدف تاريخنا من جذوره بدءاً بإنكاره وانتهاءً بالتخلي عنه ،كي

نستبدله بتاريخ غيرنا ، نستعيره ونتلبّسه. وكأن تاريخنا لم يكن ، بل كأننا لم نكن .
وكأن من يريدون منا ذلك ، لا يدركون أن التاريخ غير قابل للخلع . إنه ليس جلد أفعى . وإنه لا يعار ولا يستعار .

هذا ، وليس من المستغرب في بداية هذا القرن ، كما في نهاية القرن الماضي ، أن تشّن الولايات المتحدة الأميركية بـــ " بُوْشَيها " (الأب والإبن) حرباً عالمية على العراق ، باعتباره " أب الحضارات الإنسانية وأمّها " ، في الوقت الذي لا تملك فيه الولايات المتحدة الأميركية آيّة حضارة إنسانية ... وبالتالي ، فإن " فاقد الشيء لا يعطيه "، ولا يقدّر أهميته وقيمته ، بكل ما يزخر به من قيم وعادات وتقاليد وتاريخ وحضارات ومقدّسات ... إلخ .
(وهذا ما ذكرته أمام السيّد طارق عزيز في مدينة " تكريت " العراقية، في الثاني من تشرين الأول سنة ٢٠٠١ ، أثناء إفتتاح مؤتمر القدس في " جامعة تكريت " ساعة قدّمت له كتابي " خلفيات الحصار الأميركي البريطاني للعراق). على هذا الأساس، كان الإهتمام الأميركي بالعراق إهتماماً إستثنائياً دائماً لإخضاعه وتركيعه والسيطرة على مقدراته وثرواته وأرضه وناسه ...
ولم تكن المخابرات الأميركية بالطبع ، بعيدة عن هذا الإهتمام ، بل كان ذلك من صلب مهامها وأدائها وأهدافها _ التي هي ذاتها أهداف

دولتها إستراتيجياً ــ في هذا الصدد يقول اللواء الركن وفيق السامرائي (مدير الإستخبارات العامة العراقية سابقاً) أن "الولايات المتحدة الأميركية خرجت من العراق عبر بوابة حرب حزيران ١٩٦٧ وعادت اليه عبر بوابة الحرب مع إيران عموماً والإستخبارات تحديداً".
وعلى طول تاريخ العراق ، لم تصل العلاقات العراقية ـ الأميركية مستوى رفيعاً وديناميكياً مثلما وصلت اليه خلال حرب السنوات الثماني (أثناء الحرب مع إيران) ، على الرغم من الحساسية الأمنية المفرطة التي تتميز بها القيادة العراقية تجاه الولايات المتحدة ، وربما لمجرد أن لديها واحداً من أكبر أجهزة الإستخبارات في العالم .
ولقد ورث حكم الرئيس صدام حسين عن حكم الرئيس عبد الرحمن عارف علاقات مقطوعة مع الولايات المتحدة ، على هامش حرب حزيران ١٩٦٧، وكان الذي حصل أن حكم البعث العراقي إستمر على ما ورث ـ كما يقول السامرائي ــ.

وخلال السبعينات كانت العلاقات بين البلدين في حالة جمود ولا وجود لاتصالات مهمة ولا مبادرات جدّية لإعادة العلاقات ، وكانت هناك شعبة رعاية للمصالح الأميركية تحت العلم البلجيكي . واستمر قطع العلاقات الدبلوماسية حتى منتصف الثمانينات ، حيث بدأت الإتصالات غير المباشرة من قبل المخابرات الأميركية ، ثم تطورت الى

علاقات رسمية مباشرة ، لكن الرئيس صدام كان قد رفض في بداية الأمر إقامة إتصالات مباشرة مع الـ " سي. آي. إي. CIA "على اعتبار عدم جواز إقامة علاقات إستخبارية مع بلد لا علاقات دبلوماسية معه ، ثم صرف النظر عن العمل بهذه القاعدة تدريجياً .
ولكن بعد مرور عشرين عاماً على بدء التنسيق الإستخباري بين الأجهزة الخاصة العراقية والأجهزة الخاصة الأميركية ، وبعد تجارب حرب مريرة مع إيران ، وحرب الخليج الثانية بكل كوارثها ، تحولت إستخبارات الطرفين من خانة الصداقة الى خانة الصراع وجهاً لوجه .
كيف يمكن تقييم ذلك التنسيق ؟ وأيّ الطرفين حقق ربحاً أكبر ؟
لا شك أن الطرفين حققا فائدة كبيرة لخدمة مصالحهما العليا على الشكل التالي :
على الجانب الأميركي : كان العداء الأميركي ـ الإيراني في ذروته ، حيث حمل الإمام الخميني لواء التصدي للولايات المتحدة ، وتجسّدت حالة العداء في احتلال شباب متحمّس ومؤمن ومُوالٍ للإمام الخميني للسفارة الأميركية في طهران واحتجاز ٥٢ من موظفيها ، والإستيلاء على كميات كبيرة من وثائق محطة المخابرات في السفارة ، نشرت في كتاب (وكر الجاسوسية) . وازدادت مرارة الأميركيين بفشل غارة طبس الخاصة التي كانت تستهدف تحرير الرهائن. لذلك فإن المصالح الأميركية قد تلاقت مع المصالح العراقية في الحرب . وكل ما قدمه

الأميركيون من معلومات الى العراق يبقى متصلاً بهذا الهدف الإستراتيجي ...

خرجت الولايات المتحدة من العراق عبر بوابة حرب حزيران ١٩٦٧، وعادت اليه عبر بوابة الحرب مع إيران عموماً والإستخبارات تحديداً _ كما يشير اللواء الركن وفيق السامرائي _.

تمكّنت المخابرات المركزية وإستخبارات الدفاع (D I A) من التعرف على جهاز إستخبارات قوي في العراق ، وليس كما يعتقد بأنه جهاز كسائر الأجهزة في دول العالم الثالث . وفي النتيجة تحسّب الأميركيون الى كيفية التعامل في مجالات المخادعة خلال حرب الخليج الثانية ، إلا أنهم لم ينجحوا في خداع الإستخبارات العراقية نهائياً ، ومع ذلك حاولوا التصرف وفقاً لقاعدة المعلومات المستحصلة من الإنطباعات . كما لابد أنهم تمكنوا من قياس سرعة ردّ فعل المسؤولين العراقيين إبتداءً من لحظة التلقي حتى صدور القرار لحالة ما . وبمعنى آخر يفترض أنه أصبحت لديهم القدرة على تحديد الوقت الذي تصل فيه قليل من المعلومات أو خبر مهم الى مسمع أو علم الرئيس صدام حسين ، فيجري في هذا الحال وضع تقدير مناسب لحساب توقيتات ردود الفعل .

أتاحت عملية التنسيق الإستخباري فرص تقييم كيفية وحدود إستثمار المعلومات من قبل الأجهزة العراقية والقوات المسلحة . فلا شك أنهم

كانوا يترقبون مؤديات المعلومات التي يقدمونها الى المخابرات العراقية ، خصوصاً ما يتعلق بالأهداف الحيوية ومهاجمتها وبالتالي الوصول الى وضع تقييمي لما سيكون عليه العراق لو تطورت قدراته . فكلما وجدوا كفاءة عالية وحساسية أمنية وتمنعات سياسية إزدادت مؤشرات الإنتباه لديهم .

لابد أن المخابرات الأميركية قد تمكنت من قياس درجة إلتصاق الرئيس صدام حسين بأجهزته ، ومتابعته لها وحدود إهتمامه بآرائها كما كانت تختبر بتعمّد ومهارة أو بدونهما إستعداد الرئيس صدام للإنصهار في مجرى السياسة الأميركية ، وذلك من خلال طلبات الإنفتاح المتبادل وتوسيع نطاق التعامل.

ومن خلال تعاملها مع جهازين رئيسيين داخل العراق ، يفترض أن المخابرات المركزية الأميركية(CIA) قد تمكّنت من قراءة التباينات وطرق التعاطي والتفسير في كل من جهاز المخابرات والإستخبارات العسكرية العامة والإختلافات في بعض وجهات النظر ، وكذلك في قياس طبيعة المهام والمسؤوليات وبأيهما يثق الرئيس صدام أكثر في مرحلة الحرب .

وبين حالات الإفتراض وبين حقائق تحليلية لا يمكن التهرب من وجودها ، يمكن القول أن المخابرات المركزية إستفادت من عملية

التنسيق الإستخباري مع كل من جهاز المخابرات والإستخبارات العسكرية كثيراً ، مقارنة بحالة الإنغلاق العراقي التام أمامها . فلا شيء أكثر أهمية وشغفاً لدى هيئات الإستخبارات من التعرف وجهاً لوجه ، على هيئات الطرف المقابل صديقاً كان أم عدوا فضولاً طبيعياً كان أم جزءاً من فلسفة عمل وتوجهات لأنه في كل الأمم تبقى أجهزة الإستخبارات نشيطة وفعالة في تقديم النصح والتعقل ومحاولة كبح جماح إندفاعات متطرفة أو متحمسة حاكمة ، أو التحريض على إتخاذ قرارات خطيرة .

على الجانب العراقي : كانت الإستفادة كبيرة وحقيقية ، وفعالة ، ويمكن الذهاب الى ما هو أبعد توصيفاً ، الى حدّ القول أن عملية التنسيق كانت فرصة تاريخية في مجال التعرف على الطرف الآخر ، لا سيما أن المعرفة وضعت كهدف أساسي من أهداف التفاعل التنسيقي . ويمكن تسطير فوائد العراق على الشكل التالي :

١ــ تحقيق إستفادة كبيرة في مجال المعلومات الوثائقية عن الأهداف الحيوية الإيرانية ، في مجال التصنيع ومحطات الطاقة الكهربائية والسدود والمنشآت النفطية ومواقع القيادة والإتصالات ، وهو ما عزّز من قدرات مهاجمة الأهداف الحساسة جواً ، كما أسهمت المعلومات المستخلصة من الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية لتحركات

وإنتشار القوات الإيرانية في تعزيز معلومات الإستخبارات العراقية لرسم خطط مناورة القوات والتشكيلات القتالية .

٢ـ الإطلاع على حالات التمفصل بين وكالة المخابرات المركزية وإستخبارات الدفاع والحدود الفاصلة بينهما .

٣ـ قياس سرعة التصرف الأميركي في مجابهة موقف ما ، من لحظة صدور التكليف حتى إنتاج الإستخبارات ، أي حتى تقديم تقرير المعلومات الى قيادة القوات المسلحة أو قيادة العمليات . وبوصف أكثر دقة بات واضحاً بالنسبة للمخابرات العراقية طول الوقت الذي يمكن تفادي ضربة على هدف طارئ من الأهداف العراقية من لحظة ظهوره محسوباً على أساس الوقت المستغرق من مرور القمر الصناعي فوق نقطة معينة الى وصول الخبر الى قيادة العمليات ، ثم مرحلة السياقات التقليدية في إصدار الأمر للوسائل للمعالجة القتالية ، لذلك مثلاً فشلت القوات الجوية والصاروخية والأميركية في تدمير قاذفة صواريخ (أرض ـ أرض) واحدة طوال ٤٢ يوماً من حرب الخليج الثانية .

٤ـ إتخاذ النفوذ الإستخباري الأميركي في إيران نموذجاً في تقييم قدراتهم الاستخبارية داخل العراق .فقد ثبت من آلاف المراسلات والتقارير ونتف المعلومات الأميركية وجود تفاوت شاسع بين القدرات التقنية في جمع المعلومات وبين قدرات المصادر البشرية لصالح الأولى .

وبما أن الوضع الأمني العراقي (في تلك الفترة) يتقدم على الوضع الأمني الإيراني تقدماً ساحقاً لأن العراق لم يمرّ في مرحلة تخلخل كما مرّت إيران عقب سقوط الشاه ، فيمكن الإستنتاج بسهولة أن المصادر البشرية للإستخبارات الأميركية داخل العراق ضعيفة جداً، ويعني ذلك أن الخطط العراقية تبقى في موضع الحصانة قبل ظهورها على الأرض في مرحلة التحضير للتنفيذ . وما يعزز هذا التفسير أن الأميركيين فشلوا في الإتفاق على تفسير منطقي شامل ودقيق للحشد العسكري الذي سبق الثاني من آب ١٩٩٠، وهو ما أكده الجنرال "شوارتز كوف " قائد القوات المركزية الأميركية التي يقع الخليج ضمن حدود مسؤولياتها . ولو كانت لهم مصادر بشرية نافذة لمكّنتهم من تحديد مستوى تفكير القيادة العراقية وحدود معالجتها . ومن دون مغالاة _ يقول اللواء وفيق السامرائي _ فقد تمكنت المخابرات العراقية في حينه من رسم خارطة لحركة الإستخبارات الأميركية في إيران وأين هي نقاط القوة وأين تمكن نقاط الضعف ...

٥_ ساعدت تقارير المعلومات الأميركية في تعزيز الثقة بقدرات الإستخبارات العراقية في كل الإتجاهات. كما أن الرئيس صدام حسين بات يثق بأن الإستخبارات العراقية قوية ونافذة بمعلوماتها ومتميزة عن كل الآخرين بتحليلاتها . ومن هنا _ يضيف السامرائي _ عندما كانت تحصل مناقشات كان الفريق حسين كامل يقول : عندما يدور الحديث

عن إيران ينبغي على الجميع أن ينصتوا عندما يتكلم (وفيق) . إذن أن الأميركيين ساهموا من غير قصد في بناء الكيان المعنوي للمخابرات العراقية أمام الرئيس صدام ، فتعمّمت الحال من خلال تصريحاته وإرشاداته بقدرة الإستخبارات وإعطائها دوراً ريادياً . ولكثرة إنتقاداتهم وعدم تأييدهم للضربات الجوية والصاروخية العراقية للأهداف المدنية الإيرانية خلال ما عرف بقصف المدن والطرق التي عرضت بها فلسفة أفكارهم كانت تقارير الإستخبارات العراقية قبيل نشوب حرب الخليج الثانية تؤكد على أن الغرب _ بنظر السامرائي _ لن يستهدف القصف العشوائي على أهداف مدنية (وحتى على المستوى الشخصي ولطمأنة أبنائي حيث كانوا أطفالاً _ يقول اللواء وفيق _ كنت أقول لهم : عندما تسمعون صفارات الإنذار بوقوع غارات جوية أخرجوا الى سطح المنزل وتفرّجوا على الضربة) . ومن خلال المناقشات المطولة وطرق عرضهم للمعلومات أصبح واضحاً للمخابرات العراقية أسلوب تقييم الخبر لديهم وهي طريقة لا تخلو من التعقيد الزائد ، لكنها مفيدة بالنسبة لهم ، لجهة تفادي عمليات التسريب المتعمد والمكثف ، وتقلل من فرص نجاح المخادعة المقابلة ، عندما لا تتوافر لدى الطرف المعني خبرة واسعة .

٦_ إن عمليات التنسيق ومحاولات توسيع نطاق الإتصالات ليشمل لقاءات بين المخططين وضباط العمليات في القوات الجوية على

الطرفين، كوّنت فكرة لدى القيادة في العراق ، ليس من مجالات الرغبة في التغلغل فقط ، بل وجود رغبة في توسيع نطاق الروابط بين البلدين، ولو استغلت القيادة العراقية هذا التوجه ، مع تقليل الإفراط في التوجّس الأمني ، لتوصل الطرفان _ برأي السامرائي _ الى علاقات تمنع الإندفاع نحو التصادم . لكن الطرفين كانا على طرفيّ نقيض في كثير من التوجهات . وعموماً أصبحت صورة وقدرات الأجهزة الخاصة الأميركية وقدرات الضباط العاملين فيها واضحة الى حدّ كبير بالنسبة للمخابرات العراقية ، حيث تمكّنت هذه المخابرات من تحقيق إستفادة كبرى في كل الإتجاهات بحكم الحذر المسبق والتعاطي المبرمج والتركيز على الأهداف . ومع هذا وذاك لم يخسر أي من الطرفين شيئاً، وقد ربح الطرفان من دون أن يلحق أحدهما ضرراً بالآخر .

هذا ، وعندما وصلت الحالة بين الإستخبارات العراقية والإستخبارات الأميركية وبالتالي بين العراق والولايات المتحدة ، الى ما وصلت اليه ، قبل حرب الخليج الثانية في الثاني من آب ١٩٩٠ ، كان من الطبيعي أن تستخدم الإستخبارات الأميركية كل مهاراتها ومعلوماتها عن العراق، واستذكار إتصالاتها معه واستحضار لقاءات التنسيق والنقاشات التي دارت مع الإستخبارات العسكرية العراقية ، وكذلك في جهاز المخابرات ، لتهيئة أولى مسلمات المجابهة واسعة النطاق في مجالاتها السياسية والإقتصادية والعسكرية ، لتبدأ مع فجر الثاني من

آب ١٩٩٠ (حرب الإستخبارات) التي امتدت لإكثر من خمسة أشهر قبل نشوب الحرب المسلحة ، ولتتواصل الى يومنا هذا بتركيز قلّ مثيله ، وسيمتدّ _على ما يبدو _ الى أجل غير محدود وأفق غير منظور يصعب التكهن بتفصيلاته .

أمام هذا الصراع المخابراتي المكثف بين جهاز الإستخبارات العراقية وجهاز الإستخبارات الأميركية ، والذي انعكس في تطوره على العلاقات بين الدولتين ، يبدو أن مسؤولي الإدارة الأميركية ومخابراتها رسمت خطة دقيقة ومعقدة في الوقت نفسه للإيقاع بالرئيس العراقي صدام حسين ، باعتباره تمادى _ بنظرهم _ أكثر مما ينبغي ، ويجب ضبطه ووضعه في (بيت الطاعة الأميركي) وإلا ...

على هذا الأساس ، ومن خلال متابعة معظم تفاصيل وتطورات تلك المرحلة ، فإننا نرى بأن الأميركيين برعوا في نصب شبكة واسعة من (الإفخاخ) لاصطياد الرئيس العراقي من خلال إستدراجه الى (المنطقة المفخخة) التي يصعب عليه الخروج منها سالماً ...

وقلما بقي جهاز أميركي لم يكن ضالعاً في هذه العملية ، التي تبدأ بـــ (فخ) وتنتهي بـــ (فخ) ...ومهما حاول الإفلات منها ، فإنه سيجد نفسه أمام إمتحان (الهروب) من (فخ) الى (فخ) في لعبة ، ليس من المستبعد أن يكون إسمها الأميركي (لعبة الفخ) .ومنفذوها _ لا

شك ـ محترفون في هذه اللعبة،من أمثال الرئيس جورج بوش (الأب) وجون كيلي ، والسفيرة آبريل غلاسبي وغيرهم...

وقبل التطرق الى " لعبة الأفخاخ " هذه ، والى أبطالها ، لا بد من الإشارة الى أنه ليس واضحاً نطاق تفسير المخابرات الأميركية(CIA) لعملية الحشد العراقي في شهر تموز ١٩٩٠، وتحديداً في مجال عمق الأهداف التي كانت القوات العراقية تنوي دفع القوات اليها . أما تفسير إستخبارات الدفاع الأميركية (DIA) فقد عكسته تصريحات الجنرال " شوارتزكوف " التي أظهرت قصوراً في تقدير أبعاد النوايا بوصفه قائداً عسكرياً يفترض أن تستند تقييماته للأوضاع ، الى المعلومات وتقدير إستخبارات الدفاع ، التي له فريق عمل دائم منها .

وفي وقت متقدم من آب ١٩٩٠، تحركت مجموعات من المخابرات الأميركية وكذلك فريق من إستخبارات الدفاع الى منطقة الخليج ـ كما يقول اللواء وفيق السامرائي ـ . وكان على رأس فريق إستخبارات الدفاع العقيد " وولتر لانغ " والمقدّم " رك فرانكونا " وكانا ممن شاركوا الإستخبارات العراقية في عملية التنسيق ببغداد وكان جلّ إهتمام فريق إستخبارات الدفاع منصبّاً على تحليل النوايا العراقية للصفحة القادمة بضوء إنفتاح التشكيلات البرية وطبيعة تنقلاتها . ثم تطورت المهمة الى متابعة إنتشار القوات العراقية وحساب حجم القوات ، وتحديد الثغرات في المنظومات الدفاعية داخل الكويت

وخارجها ، والمشاركة الفعلية في مشروعات الحرب النفسية وخطط الخداع العام . وبقي هذان الضابطان يديران عملية الإستخبارات التعبوية طيلة فترة التحضيرات وخلال الحرب . كما حضر المقدم فرانكونا في خيمة صفوان فرصد الرائد محسن (المترجم الوحيد الذي يحضر مع اللواء وفيق السامرائي لقاءات التنسيق مع الأميركيين) فبادره بالسؤال عن السامرائي وعما إذا كان قد أصيب خلال عمليات القصف .أما المخابرات المركزية الأميركية فقد نشرت عدداً كبيراً من ضباط العمليات والمحللين حول العراق ، وجرى التركيز على تركيا والخليج والأردن المنفذ الرئيسي للعراق وبوابته الخارجية آنذاك . وكانت مهمة هؤلاء محاولة تجميع أكثر ما يمكن من المعلومات عن العراق وعن نواياه وتحركاته ، وعما إذا كان مستعداً لاستخدام أسلحة دمار شامل في حالة وقوع الحرب . وكانوا يبحثون أيضاً عن حقيقة موقف المواطنين العراقيين إزاء ما حصل . وما إذا كانت هناك مظاهر تذمّر في صفوف القوات المسلحة . كما أن المخابرات الأردنية قد أصبحت في موقف حرج وفي حيرة _ كما يقول السامرائي _ بين أن تضحي بعلاقاتها التاريخية مع المخابرات المركزية الأميركية و تساعد العراق معلوماتياً ، أو أن تدير ظهرها للعراق كلياً وتضطلع بما يريده الأميركيون أم تمسك العصا من وسطها ؟ لكن خيارات حرجة كهذه لم تحدد من قريب أو بعيد الخطط الذاتية من الساحة الأردنية الهامة جداً .

وفي المحصلة تمكنت المخابرات الأميركية من التوصل الى معلومات دقيقة جداً عن إنتشار القوات العراقية في كل إتجاهات العمليات العراقية المحتملة ، وتوصلت الى تقديرات معقولة عن تفاصيل حجومها وإعداد معداتها إستناداً الى الوسائل التقنية من طائرات تجسس ، وأقمار صناعية ، وإستراقات لاسلكية وكذلك من بعض الفارين من العسكريين . وأما المصادر البشرية القليلة بالأساس وغير النافذة ، فلم يعد ممكناً التعويل على دورها في متابعة حشود كبيرة وفي مرحلة تتشابك فيها المتغيرات اليومية .هذا ، وعلى هامش التحسّس من النشاطات الإعلامية ، والتحرك الأميركي ضد برامج التسلح العراقي

ورداً على مواقف الكونغرس غير الودّية من بغداد ، وربما تحضيراً لما حصل في شهر آب ١٩٩٠، ورد أمر صارم وقصير بخط الرئيس صدام حسين بحبر أحمر أن لا داعي لبقاء ممثل للإستخبارات الأميركية في العراق ، وتكرار إسم الإستخبارات الأميركية في سطر واحد يعني أن لا داعي لوجود الممثل هذا أو غيره ، أي قطع عمليات التنسيق الإستخباري بين البلدين . ويقول اللواء وفيق السامرائي (الذي كان يومها مدير الإستخبارات العسكرية العامة العراقية) في هذا الصدد : إننا فهمنا الأمر جدياً– وبكل قاطع – وما على الإستخبارات إلا تنفيذ الأمر من دون مناقشة أو إستفسار.ومن يستطيع أن يقول كلمةفي مثل هذه مواقف؟ فالموضوع لا يحتمل غير التنفيذ السريع ، فجرى إستدعاء

ممثل المخابرات الأميركية (CIA) الذي التحق قبل أيام من طرده ، خلفاً لــ " أبو ميشيل "، ولا يحضرني من إسمه ـ يقول السامرائي ـ إلا ما قاله أبو ميشيل : ترجمة إسمه الى العربية تعني: خليل .

ثم يضيف : كان قرار قطع التنسيق الإستخباري مثيراً ، لأنه جاء بعد سنين طويلة من الإتصالات المباشرة وغير المباشرة ، ولم يكن تنسيقاً هامشياً أو شكلياً ، بل كان عميقاً ومفيداً جداً ، وإنه قرار مثير لأنه ينمّ عن وجود خلافات جوهرية بين توجهات البلدين السياسية ، وربما كان خطوة تمهيدية لإتخاذ قرارات تعزز المفاصلة النهائية .

على أية حال ، فلم تكن هناك من خيارات ، واستدعي ممثل الــ" سي. آي. إي" (CIA) (خليل) إلى مقر الإستخبارات العسكرية ببغداد، وأبلغ بالأمر فلم يستوعبه ، فكرّر عليه ، قال : هذا قرار خطير ستترتب عليه مواقف خطيرة ، قيل له إنه أمر الرئيس ولا رجعة عنه ، فطوى ملفاته ورحل ، تاركاً وراءه فريقاً سرّياً قبل أن يرحل الجميع بعد تصاعد التحضيرات العسكرية الكبرى لحرب الخليج الثانية " .

من هذا المنطلق ، يتساءل الكثيرون من الدبلوماسيين ورجال السياسة ، كما المحللين ، عن الطريقة التي تعاملت بها المخابرات الأميركية والإدارة الأميركية مع العراق قبل حرب الخليج الثانية . في الوقت الذي ذهب فيه البعض الى القول بأن الولايات المتحدة هي التي شجعت الرئيس العراقي للقيام بهجومه العسكري على الكويت في

الثاني من آب ١٩٩٠ من خلال أكثر من " ضوء أخضر " في هذا الصدد . وقد اعتبرت كل هذه " الأضواء الخضراء " بمثابة " أفخاخ " وقع فيه النظام العراقي وأصبح صعباً الإفلات منها بسهولة . كما ذهب بعض أخر الى تسميتها بـــ" الدوافع السرّية " للإدارة الأميركية

مثلما عبّر عنها وزير الخارجية السوفياتي يومها " يفغيني بريماكوف " في كتابه " مهمات في بغداد أو الحرب التي كان يمكن ألا تقع " بقوله : إذا كان يجب حقاً الكلام عن " الدوافع السرّية " لقرارات واشنطن في النزاع (تعهدت ترك ذلك للمؤرخين لكني لا أستطيع منع نفسي من الإستطراد) يمكننا التذكير بالحادثة التالية : غذّت الصحافة الأميركية ، لمدة أشهر سجالاً ، حول اللقاء الأخير بين الزعيم العراقي (صدام حسين) والسفيرة الأميركية (آبريل غلاسبي). حصل اللقاء في ٢٥ تموز ١٩٩٠ حين كان العراق يحشد قواته بكثافة على الحدود الكويتية. قالت السفيرة الأميركية :" لا رأي لنا في النزاعات بين الدول العربية مثل خلافكم الحدودي مع الكويت ".

ويضيف بريماكوف قائلاً : تعرضت السفيرة غلاسبي لانتقادات عنيفة في أميركا بعد هذا اللقاء . وصل بعضهم الى حدّ إتهامها بأنها أعطت الضوء الأخضر لدبابات صدام حسين . هل النقد متعلق بها شخصياً ؟. أعلن رئيس اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط في الكونغرس الأميركي لي هاملتون:

" ما هي إلا سفيرة تتصرف على قاعدة التعليمات التي تلقتها ".

حول هذا الموضوع ، وفي ٣١ تموز ١٩٩٠، أي قبل يومين من العدوان على العراق ، أعلن مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب غرَب آسيا جون كيلي أمام لجنة فرعية في الكونغرس :" لا نملك معاهدة دفاع مع دول الخليج . إمتنعنا في السابق عن إتخاذ موقف من الخلافات الحدودية أو داخل أوبك لكننا ندعو ، كما فعلت الإدارات السابقة ، الى حل سلمي لكل الخلافات في المنطقة ".

يعتبر كثيرون في الولايات المتحدة أن صدام حسين تلقى " إشارة خاطئة " من واشنطن . يذهب البعض الى حد القول أنه بذل جهد لتوريط صدام في المغامرة الكويتية للخلاص منه . والإشارة هنا واضحة الى تأثير التحالف بين العراق وإيران (تحالف يفرضه الوضع) على سعر البترول والكلفة الغالية لذلك بالنسبة الى العالم الغربي . على كل حال ـ يضيف بريماكوف ـ لقد تلقت السفيرة غلاسبي تعليمات من الخارجية بعدم التطرق علناً الى موضوع إتصالاتها الأخيرة مع صدام حسين .

نخطئ إذا لم نر إلا "الدوافع البترولية " وراء النزاع الكويتي مأخوذاً في مجمله ، ونخطئ أكثر بالتأكيد أن الولايات المتحدة " جرّت " العراق بنفسها الى الكويت . لكن أن تكون العوامل البترولية قد لعبت دوراً

راجحاً في قرارات الولايات المتحدة في هذا النزاع فهذا أمر واضح تماماً.

والجدير بالذكر، أن " جون كيلي "، الدبلوماسي الأميركي العريق بدبلوماسيتة ، كان له دور بالغ الأهمية في هذه المسألة . وقد أوضحها أيضاً بتفاصيلها الدقيقة الكاتبان " بيار سالنجر " و " إريك لوران" في كتابهما عن " حرب الخليج / الملف السرّي "، حيث جاء فيه ما يلي :
في منتهى صبيحة الثاني عشر من شباط ١٩٩٠، ذكرى ميلاد الرئيس أبراهام لنكولن ، وصل الى بغداد رجل متوسط الطول ، قد ناهز الخمسين من العمر، أسمر ، هادئ المشية ، متّزن الحركات . إنه جون كيلي ، الدبلوماسي الأميركي المحترف ، الذي لم يسبق له أن شغل من المناصب في الخارج إلا منصب السفير في لبنان . وتلك كانت أول زيارة رسمية للعراق يقوم بها ، بوصفه مساعداً لوزير الخارجية الأميركية مكلفاًبشؤون الشرق الأوسط .كان الطقس بارداً ،وكانت السفيره الأميركيه في بغداد ، آبريل غلاسبي ، تنتظره عند سلم الطائرة برفقة مسؤولين عراقيين . وكانت غلاسبي قد دخلت السلك الدبلوماسي بعد تخرجها من جامعة جون هوبكنز ، وهي تتحدث العربية بطلاقة ، وكانت قد شغلت مناصب عديدة في تونس ودمشق خصوصاً ، قبل إدارتها المكتب المكلف بمتابعة الشؤون الأردنية واللبنانية والسورية في

وزارة الخارجية ... ولم تكن منذ وصولها الى بغداد ، قد إلتقت بالرئيس صدام حسين على إنفراد .

كانت التقارير المعدّة في إطار وزارة الخارجية الأميركية عن الزعيم العراقي تستكشف ثلاثة محاور : إرادته وقدرته على تزعّم العالم العربي زعامة حقة . إنسحاره بهيبة وألق الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ، الذي كان يحب مماثلته . وتقاربه مع الغرب . إن ثالث هذه المحاور كان يعتبر حاسماً في نظر جون كيلي وخبراء جهازه . ففي عام ١٩٨٠، قامت القوات العراقية بمهاجمة إيران ... وبعد ذلك بثماني سنوات خرج العراق من الحرب وهو أقرب الى الغرب منه في أي وقت مضى . فاقتصاده كان يرتبط بالبلدان الغربية إرتباطاً أوثق منه بالإتحاد السوفياتي . في حين كانت ترسانته العسكرية تتألف من معدات احتيزت في البلدان الأوروبية (في فرنسا على الأخص)، كما في موسكو على حدّ سواء . ذلكم كله أدى بالأميركيين الى المراهنة على العراق باعتباره عامل قوة وإستقرار في المنطقة .

إستقبل صدام حسين جون كيلي بعد ظهر الثاني عشر من شباط ١٩٩٠، وكانت تلك أول مقابلة له منذ أمد طويل مع مسؤول أميركي . قال جون كيلي للرئيس صدام حسين في سياق تحادث وديّ "إنكم قوة إعتدال في المنطقة ، والولايات المتحدة تود توسيع علاقاتها بالعراق ".

فأعجب صدام حسين بهذا الكلام إعجاباً بالغاً ، بل كان به " فخوراً "، على حدّ قوله بالذات ، فرواه في الساعات التي تلت المقابلة للعديد من رؤساء الدول العربية ، وكان ملك الأردن حسين هو أول من هتف لهم .

بهذا الكلام أبلغ جون كيلي إليه أول رسالة من بين سلسلة بلاغات غامضة ومتناقضة،حبلى بالعواقب.

وفي الخامس عشر من شباط ١٩٩٠، بعد هذه المقابلة بثلاثة أيام ، بثّت إذاعة " صوت أميركا "، ضمن برامجها الموجّهة الى العالم العربي ، برنامجاً " يعكس آراء الحكومة الأميركية " على حدّ قول المذيع . إنه نداء الى الرأي العام يدعو الى التحرك ضد الحكام الدكتاتوريين العائثين في شتّى أنحاء العالم .

ولقد أفرد في ذلك مقام متقدم للعراق ، حيث شُجب صدام حسين باعتباره أحد أعتى الطغاة الذين يعيشون في المعمورة ، مما أحنق هذا الأمر رئيس الدولة العراقي ، الذي لم يكن له قط أن يقبل على الرغم من رسائل الإعتذار التي أوصلتها إليه واشنطن عبر سفارتها . لقد بدا له أن هذا الحادث ، إذ وقع بُعيد الإطراءات التي قالها " جون كيلي"،ويبرهن على أن الأميركان يلعبون لعبة مزدوجة . وفي الحادي والعشرين من شباط ، قامت وزارة الخارجَية الأميركية ، وكأنها تريد أن تؤكد له ذلك ، بنشر تقرير عن حقوق الإنسان أفردت فيه للعراق

إثنتا عشرة صفحة . لقد وصفت فيه حكومة صدام حسين بأنها "الأعتى في مجال خرق حقوق الإنسان" . كما ذُكر فيه اللجوء كثيراً الى التعذيب وكثرة الإعدامات الإعتباطية . وبعد نشر هذا التقرير مباشرة، أرادت لجنة الخارجية في مجلس الممثلين جعله يعتمد قراراً يدين " العراق إنتهاكاته الفظّة لحقوق الإنسان "، فاحتجّت إدارة بوش إحتجاجاً شديداً على هذه المبادرة وعارضت إعتمادها .

إن كل هذه التحركات المتناقضة ، وفق خط منكسر ، كشفت البلبلة ضمن الإرادة الأميركية ... وفي الثالث والعشرين من شباط ١٩٩٠، وصل الرئيس العراقي صدام حسين الى عمّان ... ولقد بدا مشغول البال ، متوتراً ، إذ استقبله الملك حسين ، حيث جاء ليشارك في إحياء الذكرى الأولى لإنشاء مجلس التعاون العربي ، وذلك النادي الإقليمي الذي كان الملك حسين يخصّه بعناية كبيرة في حين أن صدام حسين لم يكن يرى فيه إلا محط إهتمام هامشي ... لكنه قال كلاماً عنيفاً جداً في وجه بعض نظرائه . إنه تنبّأ بأن إضعاف موسكو سيتيح للولايات المتحدة خلال السنوات الخمس التالية ، حرية مناورة لم يسبق لها مثيل في الشرق الأوسط . فتساءل قائلاً :" أليست واشنطن هي التي تساعد هجرة اليهود الى إسرائيل ؟ أليست أميركا هي التي تستمر على جعل سفنها تقوم بدوريات في الخليج ، رغم انتهاء النزاع الإيراني العراقي ؟". كانت أسباب هذا المسلك واضحة في نظر صدام حسين

الذي بثّ التلفاز الأردني كلمته ؛ فـ " البلد الذي سيمارس أكبر نفوذ في المنطقة ، على الخليج ونفطه ، سيرسّخ تفوقه بمثابة قوة عظمى دون أن يكون بمقدور أحد منافسته . وهذا يبين أنه إذا لم يتيقّظ سكان الخليج _ والوطن العربي كله _ فإن هذه المنطقة ستحكم على هوى الولايات المتحدة . فعلى سبيل المثال ، ستحدد أسعار النفط على نحو يجعلها تفيد المصالح الأميركية ، مع تجاهل مصالح الآخرين ".

إن بلاغ صدام حسين لنظرائه كان واضحاً تماماً : تقضي مصلحة العالم العربي بأن يسيطر العراق في الخليج وليس الولايات المتحدة الأميركية . أثار هذا التصريح غضب الرئيس المصري حسني مبارك ، أهم حلفاء أميركا . فالقاهرة كانت تتلقى كل عام مساعدة من واشنطن تربو على ملياري دولار . هذا في حين أن صدام حسين إقترح أيضاً في كلمته سحب الأموال المستثمرة في الغرب بغية الضغط لتعديل السياسة الأميركية . وأضاف أنه " لا مكان بين العرب الصالحين للمتخاذلين والمتقاعسين الذين يزعمون أن القوة العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة هي العامل الحاسم ، وأنه ليس من خيار للآخرين إلا الإنصياع لها ". لقد حمل مبارك هذا الكلام محمل الهجوم عليه شخصياً، فغادر القاعة غاضباً ،وتبعه وفده . وإذ، لحق به الملك حسين قلقاً ، قال له : مثل هذا الكلام لا يطاق . إني عائد الى مصر . سعى الملك حسين الى التهدئة ، واقترح لقاء مع الرئيس العراقي لتبديد سوء التفاهم .

فرفض مبارك ذلك رفضاً شديداً ثم آل به الأمر الى تعديل موقفه . فالتقى الثلاثة مجدداً في مساء الرابع والعشرين من شباط في قصر الهاشمية ... كان الجو متوتراً ، إذ قدم صدام حسين مطالب أكثر تحديداً، بعيداً عن إبداء أي ميل للمصالحة . إنه تحدث بلهجة جافة ، محدّقاً بمحادثيه . فذكر القروض البالغة ٣٠ مليار دولار التي كانت الكويت والمملكة العربية السعودية قد سلّفاها له خلال الحرب مع إيران .

ـ إذا لم يلغوا هذا الدين ولم يعطوني ٣٠ مليار دولار أخرى ، فإنني سأتخذ إجراءات إنتقامية .

فاختزل مبارك الإجتماع وهو في أوج غيظه ، بعد أن قرّع صدام حسين قائلاً :" مطالبك غير معقولة. إنك ستجرّنا الى مأساة ". وعاد ليلاً الى القاهرة ، فاضطر الملك حسين الى إلغاء مناقشات اليوم الثاني لمجلس التعاون .

إن الضّجة التي أحدثها صدام حسين ومدى مطالبه ولدا قلقاً عميقاً في العالم العربي ، لا سيما في الكويت والسعودية . فقادة هذين البلدين كانوا يخشون أن تستخدم بغداد صواريخهما لشن هجوم مباغت عليهما ، يتلوه إجتياح ، أو أعمال إرهابية تستهدف أعضاء الأسرتين المالكتين .

في الرياض سارع المسؤولون السعوديون الى إخطار الفرع المحلي لوكالة الإستخبارات المركزية الأميركية بالتهديدات المحيطة بهم . فنقلت المعلومات الى المقر العام في لانغلي ، قرب واشنطن ، لكنها لم تثر أي ردّ فعل من السلطات السياسية . بيد أن وكالة الإستخبارات قررت وضع العراق " تحت الرصد" وتكثيف جمع المعلومات عنه . كان عائقها الرئيسي هو صعوبة الوصول الى مصادر يمكن التعويل عليها . فالتحكّم بكل مفاصل السلطة في بغداد كان في يد صدام حسين وأعضاء عائلته الذين يستندون الى شرطة سرّية فعالة وحاضرة في كل مكان . فكما كان وليم ليزي ، المدير السابق لوكالة الإستخبارات المركزية في ظل ريغان ، قد عاينه بمرارة ولم يطرأ عليه جديد منذئذ : ليس لدى الوكالة أي عميل مهم في العراق .

في هذه الفترة ، كثر الحديث عن أهداف الرئيس العراقي صدام حسين ، والتي تمثلت بثلاثة :

أولاً : تسوية الخلافات الحدودية مع الكويت ، وبالتحديد مشكلة حقول الرميلة النفطية البالغة الغنى والواقعة في هذه المنطقة المتنازع عليها .

ثانياً : إستئجار جزيرتي وربة وبوبيان من إمارة الكويت اللتين من شأنهما أن تهيّئا له منفذاً الى الخليج ، الأمر الذي يشكل عاملاً يعتبره العراق ذا أهمية حيوية .

ثالثاً : تسوية مشكلة الديّن المتراكم خلال الحرب مع إيران .

عندها أحسّ المسؤولون العرب أن المنطقة مقبلة على أحداث خطيرة...

هذا ، وانطلاقاً من التقرير الذي عرضه رئيس جهاز الإستخبارات المركزية الأميركية القاضي " وليم وبستر" أمام الكونغرس الأميركي في شهر شباط ١٩٨٩، مؤكداً خطورة العراق من خلال حيازته وامتلاكه الأسلحة البالستية والكيميائية والبيولوجية ، وضرورة بذل الجهود للحدّ منها ، وتعطيل عملية إستخدامها كلياً في المستقبل (أنظر نص التقرير هذا في ملحق الوثائق) ... فقد جاءت معظم الخطوات الأميركية اللاحقة _ ومن ضمنها " الإشارات الملتبسة " حسب التعبير المفضل لدى الصحفيين الأميركين _ وكأنها _ عن قصد _ تصب الزيت على النار ، لكي تخلق الذريعة ، حتى تنشر قواتها ، وتتمركز هكذا بكثافة وبشكل دائم في المنطقة ، وهو ما كانت تتمناه _ عبثاً حتى ذلك الحين منذ الحرب العالمية الثانية _ (وهذا ما يدل على أن هناك خطة أميركية معدّة سابقاً في هذا الشأن تنتظر اللحظة المناسبة في الوقت المناسب ، مع أن تهديدات عدّة صدرت في الماضي حول احتلال منابع النفط في الخليج من خلال قوات عسكرية أميركية ..).

يضاف الى ذلك ، ذكر أنه خلال " شهر العسل " الذي قام بين الإدارة الأميركية ومخابراتها والسلطة العراقية ، حدث خلال شهر

تشرين الأول سنة ١٩٨٩، لقاء بين أجهزة المخابرات الكويتية ووكالة الإستخبارات الأميركية (نص الوثيقة في الملحق أيضاً). ويبدو أن الطرفين قد اتفقا على " الإستفادة من التدهور الإقتصادي في العراق بغية الضغط على حكومته ، والحصول على ترسيم رسمي " للحدود بين البلدين . وعندما وقعت هذه الوثيقة في أيدي السلطات العراقية ، كانت بمثابة " عود الثقاب " التي أشعلت المنطقة بعدها ، في الوقت الذي كان قد أرسل الوزير العراقي طارق عزير نسخاً عنها الى الأمين العام للأمم المتحدة وتعميمها على مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى المعنيّة بهذه المسألة . (أنظر نص هذه الرسالة في الملحق أيضاً).

هذا ، ونظراً للعلاقة الوثيقة التي كانت تربط الرئيس العراقي بالملك الأردني حسين ، وبعد فشل مؤتمر عمان في الرابع والعشرين من شباط، إقترح الملك حسين على صدام حسين أن يذهب الى دول الخليج فيحاول التوصل الى إتفاق بين الكويت والعربية السعودية والعراق . فاستقل طائرته في السادس والعشرين من شباط ، وجال خلال ثلاثة أيام بين شتّى عواصم المنطقة ، فأجرى مباحثات عميقة مع جميع قادتها . وعاد الى عمان مرهقاً خلال ليلة الأول من آذار . وصباح الثالث من آذار إتصل به الرئيس العراقي قائلاً :" إني أرسل لك طائرة . أنا في انتظارك في بغداد ".

وبالفعل ، لقد التقيا لأكثر من أربع ساعات قدم خلالها الملك حسين عرضاً مفصلاً لرحلته .

وطغى في ذلك أمر بديهي : إن المفاوضات كانت تبدو مستحيلة ، حيث أن العاهل الأردني لم يحصل على أية إشارة إيجابية من زعماء الخليج ، باعتبار أن هؤلاء الزعماء كانوا يدركون مخاطر الأهداف العراقية التي يطمح اليها الرئيس صدام ويعمل لتحقيقها .

وقد أوضح له الملك حسين أن أمير الكويت يرفض الدخول في أي تفاوض ما لم يعترف العراق رسمياً بسيادة الكويت ، لكن مجلس قيادة الثورة العسكري ، الذي كان يسيطر فعلياً على البلد ، ألغى ذلك القرار ... وبالرغم من الهدوء الذي أبداه الرئيس العراقي وهو يصغي الى الملك حسين ، وشُكرهُ له على الجهد الذي بذله في هذا الإطار ، لم يستطع الصبر أكثر من ثلاثة أيام على عودة العاهل الأردني الى عمان ، كي يتخذ الرئيس صدام قراراً باستدعاء هيئة أركانه سرّاً ، والطلب الى المسؤولين العسكريين المحيطين به المسارعة الى إعداد خطة لحشد قوات على الحدود مع الكويت .

تسارعت الأحداث وازدادت حدّة التوتر ، حتى كان تاريخ الثاني من آب ١٩٩٠، حين دخل الجيش العراقي الكويت واحتلها ، في

عملية عسكرية لم تعرفها دولة عربية من دولة عربية أخرى ، حتىأطلق عليها إسم " غزوة القرن ".

ومهما حاولت المخابرات الأميركية التلطّي خلف أصبعها في هذه المسألة ، فإنها ليست " بريئة " أبداً في كل ما وصل اليه الوضع آنذاك. وتفيد بعض المعلومات " أن وكالة الإستخبارات الأميركية التي تركت لتسريبات مُعدّة بعناية (بالنسبة للقاء السفيرة غلاسبي مع الرئيس العراقي) أن توحي بأنها قد نبّهت الرئيس باكراً ، فإنها إكتفت على الأرجح بتصوير تحركات القوات العراقية قبل الثاني من آب ، على أنها مجرد ضغوطات سياسية على الكويت غايتها الحصول على رفع لسعر النفط وعلى تنازلات جغرافية . ومن المدهش أن نلاحظ أن سجالاً مماثلاً قام في الإتحاد السوفياتي عند أواسط تشرين الأول، حيث ذكرت وكالة " نوفوستي " أن جهاز الإستخبارات العسكرية السوفياتية " غي. إر. يو. " كان قد حذّر وزير الدفاع من حتمية وقوع تحرك عسكري عراقي عشية الثاني من آب ، وإن هذا الوزير لم يلق بالاً للتقرير . مهما يكن فإن جهاز " غي. إر. يو. " كذّب الخبر جملة وتفصيلاً".

وتعترف آبريل غلاسبي ، في تصريح أدلت به إلى صحيفة " نيويورك تايمز " أن أحداً، لا هي ولا غيرها، لم يتوقع حدوث غزو الكويت . وتفسّر السفيرة " كما هو حال العديد من حالات العجز عن إستباق

الأحداث السيئة ، كانت مفاجأة الولايات المتحدة إزاء غزو العراق للكويت ، مشكلة موقفها المسبق الذي يستبعد كل الوقائع والتفسيرات التي تتناقض مع سياستها . والحقيقة أنه لو كان البيت الأبيض والرئيس بوش يرغبان حقاً في تصديق أن صدام حسين قابل لفعل أي شيء ، لوجدا في ملفات السي. آي. إي. الكثير من المعلومات المتوفرة ". لكنها تكشف في الوقت نفسه عن جزء من التكتيك الأميركي إذ تضيف :" أنا لم أكن أعتقد ، وما من أحد كان يعتقد ، بأن العراقيين من شأنهم أن يحتلوا كل الكويت ". بمعنى " أننا ما كان من شأننا أن نتحرك لو أن العراقيين إحتلوا فقط شمال الكويت أو الجزيرتين ".

وبعد يوم واحد من غزو الكويت ،(أي في الثالث من آب)، أبدى الرئيس جورج بوش قلقه في أول خطاب ألقاه بعد دخول الجيش العراقي الكويت ، قائلاً :" أن انقطاعاً في شحنات النفط الى الولايات المتحدة ، والى الغرب بصورة عامة ، قد تكون له ، على المدى البعيد ، آثار وخيمة على العالم الحرّ ".

وفي الثامن من آب ١٩٩٠، إبان إعلانه عن عملية " درع الصحراء"، قال الرئيس جورج بوش لمواطنيه :" إن إدارتي ، كما كان الحال أيام كل إدارة من الإدارات السابقة منذ عهد الرئيس روزفلت ، حتى عهد الرئيس ريغان ، مرتبطة بأمن الخليج "... وإذ أتت الموجة

الخمينية لتزيل نظام الشاه ، وجدت واشنطن أنه بات عليها أن تعتمد على قواها الذاتية للحفاظ على النظام ـ نظامها ـ في منطقة الخليج . ومن هنا كان تشكيل قوات الإنتشار السريع ، الذي تمّ تصوّره منذ حدوث " الصدمة " النفطية الأولى، لكنه لم يوضع قيد التطبيق إلا إعتباراً من العام ١٩٨٠، وكان أول تدخل لتلك القوات ، كثيفاً ، إبان الحرب بين العراق وإيران ، حيث باسم حرية الملاحة في الخليج ، سيرسل رونالد ريغان ، في العام ١٩٨٧ ، أسطولاً حربياً أميركياً لحماية نقل النفط ... العراقي .

وفي العاشر من أيلول ١٩٩٠، صرّح وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر ، في مقرّ حلف شمال الأطلسي في بروكسل بأن " إحتلال العراق للكويت هو إمتحان سياسي لمسار النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة والطريقة التي بها سنعمل نحن ـ معشر الديمقراطيين المتحالفين ـ الى الرّد على هذا الحادث ، ستكون المناسبة لقياس الكيفية التي بها سيمكن لأجهزة الأمن الغربية ـ الحلف الأطلسي ، إتحاد أوروبا الغربية ... أن تتأقلم مع أخطار اليوم والغد ".

ولعل نائب الرئيس الأميركي ، وزير الدفاع " ديك تشيني " هو الأكثر وضوحاً من كل المسؤولين الأميركيين في هذا الصدد ، والذي يفسّر بموقفه مع الملك فهد والأمير عبد الله ولي العهد السعودي ، سياسة "الإشارات الملتبسة " الأميركية ، وخطة " الأفخاخ " التي نصبتها

أميركا للإيقاع بالرئيس العراقي في غزوه للكويت ، وبالتالي إشعال نار حرب الخليج الثانية .

وتفاصيل ذلك ، هي على الشكل التالي :

حين وصل وزير الدفاع الأميركي آنذاك ، ديك تشيني ، الى الرياض ، بعد غزو العراق للكويت ، يرافقه الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن ، إلتقى تشيني الملك فهد بن عبد العزيز ومعه بعض رجال النظام . وكان الأمير عبد الله حاضراً الإجتماع بوصفه ولياً للعهد ، وبعض أمراء الأسرة وفي مقدمتهم الأمير سلطان .

إستمع الملك فهد الى عرض مفصّل من وزير الدفاع الأميركي لما تعتزم الإدارة الأميركية فعله على الأرض لمواجهة العراق واستعادة الكويت . بعد أن انتهى تشيني من العرض فاجأه الملك فهد بقوله إن المعلومات التي نقلها لهم الملك حسين يومذاك من العراق تؤكد أن الرئيس العراقي يعتزم بدء الإنسحاب من الكويت سلماً خلال أيام ، وإن الأمور ستنتهي الى خير إن شاء الله ، وتجتاز المنطقة الأزمة بأقل خسائر . كان الملك فهد يحاول تجنيب المملكة نتائج الأزمة والدفع في اتجاه الحل السياسي مخافة ما هو أفدح .

أصغى تشيني لعرض الملك فهد وحديثه ، ثم فاجأ المجتمعين بقوله غاضباً : " ينسحب ..؟ .. يجب أن لا يُعْطى العراق أية فرصة للإنسحاب ! ".

وأضاف تشيني :" لقد عملنا طويلاً من أجل هذا اليوم " ؟!! .

هكذا كان رد تشيني مفاجئاً للمجتمعين ، وكان الأمير بندر بن سلطان سفير جلالته في واشنطن هو الذي تولّى الترجمة الأمينة والدقيقة للمحادثة .

وحين توقف تشيني عن الكلام ، انتفض الأمير عبد الله بن عبد العزيز غاضباً ووقف لينسحب من الجلسة معبراً عن رفضه واعتراضه . فقد كان واضحاً من جواب تشيني وعرضه وردّ فعله على ما قدمه الملك فهد من معلومات حول موافقة الرئيس العراقي على بدء الإنسحاب من الكويت ، أن الهدف الحقيقي من الأزمة واستدراج العراق لدخول الكويت بمقدمات زيادة ضخ النفط لتخفيض أسعاره وتحميل العراق خسائر كبيرة في دخله وهو الخارج من الحرب مع إيران مثخناً .. أن الهدف من الأزمة المفتعلة هو إنزال القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية وإن فخاً قد تمّ نصبه للمنطقة من خلال قصة الكويت ، وإن المملكة مستهدفة بثرواتها ونفطها ومستقبلها .

إنسحب الأمير عبد الله من الجلسة غاضباً وذهب الى بيته ، ثم اتخذ الملك فهد قرار الموافقة على إنزال القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية تحت ضغوط معروفة لم تستطع المملكة إحتمالها أو رفضها.

ولم يجد الملك فهد بدّاً منَ معالجة الأمر مع وليّ عهده ، فأوفد اليه الأمير بندر يشرح الظروف والمخاطر ، مؤكداً له أن الهدف الثاني لحركة القوات العراقية هو المملكة العربية السعودية .

وبالرغم من أن الأمير عبد الله لم يقتنع بالعرض والمقدمات والنتائج ، فقد وجد نفسه وبحكم المسؤولية مضطراً للتعامل مع الواقع ، وظل مقتنعاً بأن الأزمة مفتعلة ، وأن الهدف الأخير منه هو إحتلال منابع النفط في الخليج .

وحين عاد وزير الدفاع الأميركي ، تشيني ، الى واشنطن ، كان سؤال الرئيس " بوش الأب " عن موقف الأمير عبد الله ، فروى له تشيني القصة . ومنذ ذلك الحين وتشيني لم ينس إنسحاب الأمير ولا إعتراضه ورفضه ، وظل الودّ مفقوداً بين الرجلين .

وها هوذا " ديك تشيني " في ظل " بوش الإبن " يعود الى المنطقة (بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١) بمشاريع متمّمة لحرب الكويت غرضها وضع اليد على ما تبقّى ، والتمهيد لحرب على العراق (بعد حصاره منذ عام ١٩٩١) وفرض واقع الإحتلال الإسرائيلي

لفلسطين، بذريعة الخوف من " محور الشر " (إيران _ العراق _ كوريا الشمالية) وأنظمة تملك أسلحة الدمار الشامل أو يمكن أن تمتلكها ، بينها إيران والعراق وسوريا وليبيا ، إضافة الى كوريا . (هذا ما ورد في تقارير ما زالت محفوظة في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة الأميركية ، حسب ما ذكرته " المحرّر العربي " في عددها رقم (٣٣٧) _ آذار ٢٠٠٢) .

ومما لا شك فيه ، أن وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية (CIA) _ كعادتها _ تتحمل مسؤولية كبرى في هذا الإطار ، ويقع على كاهلها العبء المهم في إنجاز المهمات التي تحدّدها السياسة الأميركية باعتبار أن اللعبة هي " لعبة مخابرات "، ولو كانت الولايات المتحدة _ كدولة _ تنتج " سياسة القوة" في حل المشاكل ومعالجة الأزمات في العالم وفقاً للمثل القائل : " إذا كان الردّ على كل شيء هو المطرقة، فإن كل القضايا في العالم مسامير ". لذلك نرى ، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، أنه حصل " تشريع أميركي جديد نقل أجهزة المخابرات الأميركية من خط الدفاع الأول الى خط الهجوم الأول ".

وستكون العراق ، بلا شك ، أحد أهم الأهداف للهجوم المخابراتي الأميركي الأول في هذه المرحلة _ سياسياً أو عسكرياً أو الإثنين معاً _

تحقيقاً لسياسة إستراتيجية أميركية تسعى الى تحقيق أهداف إستراتيجية في المنطقة ...ولن يكون ذلك ممكناً بدون تطويع العراق وتركيعه ...

ملحق الوثائق

عن

حرب العراق

(وثيقة رقم ١)

هيئة الستراتيجية المتكاملة بعيدة المدى

١١ كانون الثاني ١٩٨٨.

مذكرة الى : وزير الدفاع .

مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي .

يسرّنا تقديم هذا التقرير النهائي عن أعمال لجنتنا . وبالإستناد الى تفويضكم السابق يقترح التقرير إدخال تعديلات على استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية بالنظر الى تبدّل المناخ الأمني في العقود القادمة .

لقد تلقت الهيئة خلال الأشهر الخمس عشرة الأخيرة نصحاً قيماً من أعضاء الكونغرس ، ورئيس هيئة الأركان المشتركة وقادة الصنوف والمستشار العلمي الرئيس وأعضاء مجلس هيئة الأمن القومي وإخصائيون عديدون في وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ، وآخرين خارج الحكومة ممن قدموا دعماً كبيراً . نحن أيضاً مدينون للجهد الشاق الذي بذله أفراد مكتب الهيئة .

ولقد ساند اللجنة بحماس مجموعات دراسة مختصة حللت العديد من المسائل كان بينها : المناخ الأمني خلال العشرين سنة القادمة ، دور التكنولوجيا المتقدمة في الأنظمة العسكرية ، التفاعل المتبادل بين الأنظمة الدفاعية والهجومية على تخوم الإتحاد السوفياتي ، وموقع الولايات المتحدة في الصراعات الإقليمية حول العالم . خلال الأشهر القليلة القادمة سوف تنشر مجموعات الدراسة المشار اليها التقديرات الخاصة التي توصلت اليها .

برنامج عمل الهيئة ينتهي في تشرين الأول (أكتوبر). وحتى ذلك الوقت سيظل أعضاء الهيئة مستعدين لمزيد من التمحيص لجوانب هذا التقرير وما يتصل به من مسائل . جميع الأعضاء يقرّون نتائج هذا التقرير ، وهم على استعداد للمشاركة في تطبيق تلك النتائج .

التواقيع

المرجع:رولان جاكار " الأوراق السرّية لحرب الخليج " . ترجمة د. محمد مخلوف . شركة الأرض ودار قرطبة . ليماسول _ قبرص ١٩٩١. ص ٢٢٠.

(وثيقة رقم ٢)

مكتوم

يحظر نشره قبل توزيعه من لجنة الخدمات العسكرية في الكونغرس
بيان

الأدميرال توماس آ. بروركس ، من سلاح البحرية الأميركية
مدير المخابرات البحرية .

أمام اللجنة الفرعية للقوة البحرية والمعدات الدقيقة والستراتيجية التابعة للجنة الخدمات العسكرية في الكونغرس حول مسائل الإستخبارات .٢٢ شباط ١٩٨٩.

مناطق القلق وإنعدام الإستقرار في العالم :

المواقف السياسية غير المستقرة ، والعصيانات المحلية ، والأزمات السياسية- العسكرية،والنشاطات المتصلة بالإرهاب والمخدرات في أرجاء العالم الثالث سوف تظل في حالة صراع مع مصالح الولايات المتحدة القومية ، وتهدد أمن الأمريكيين . في عدة مناسبات راهنة إستدعيت بحرية الولايات المتحدة لحماية المصالح القومية وتنفيذ

السياسة الأمنية للولايات المتحدة في وجه تلك التحديات . أمثلة رئيسية على ذلك هي النشاط في الخليج العربي وشواطئ ليبيا والإشتراك في الحملات المضادة لإنتشار المخدرات . وفي حين تظل بعض المناطق مثيرة للقلق (الأزمة اللبنانية ، موقف الرهائن ، باناما، نيكاراغو ، إحتمال الإنسحاب من بورما)، فالمناطق التالية هي التي طرأت عليها تغيرات هامة خلال العام المنصرم ، وتستحق تسليط الأضواء .

الخليج العربي : رغم وقف إطلاق النار في الحرب الإيرانية العراقية ، فإن أي من المسائل الحساسة البارزة التالية لم يناقش بفاعلية أو توضع له حلول : مسؤولية إشعال الحرب ، مقدار وكيفية سداد التعويضات ، النـــزاعات الحدودية . الخطوات التمهيدية مثل تبادل أسرى الحرب لم تنفذ على نحو عام . يضاف الى ذلك أن الفريقين المتحاربين ما يزالان يستخدمان المهلة التنفيذية لتحسين دفاعاهما ، على سبيل المثال :

- في جنوب الخليج تواصل إيران تشييد مواقع صواريخ سيلكورم التي توسع تغطية إيران للمضيق الغربي وتضع معظم الإمارات العربية المتحدة في المدى المجدي للأسلحة .
- العراق يعيد إنشاء قواعد سيلكورم .

والعراق يتهم إيران بأنها لا تنوي التوصل الى تسوية شاملة ، لكنها تستغل وقف إطلاق النار لإعادة التسلح . الموقف الداخلي في إيران ، الذي يوشك على الإنهيار إقتصادياً وعسكرياً ، يظل غير مستقر وما يسمى بالزعماء " المعتدلين " أو " البراغماتيين " الذين أقنعوا الخميني بقبول قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ينبغي أن يفوزوا في مناوراتهم أو يتعاونوا أو يتغلبوا على "الراديكاليين "، (الحرس الثوري ، رجال الدين المتطرفين، وسواهم ممن يظلّ في الصورة بقوة).

العراق من جهته يواجه العديد من المشاكل : إعادة بناء هائلة ودين ضخم وسكان أرهقتهم الحرب . لا تزال بغداد منشغلة بالمشكلة الكردية . لقد عقد العراق صلات إقليمية معقدة ، وأوضح بجلاء أنه ما يزال يتطلع الى السيطرة ، إذا لم نقل الإستيلاء ، على جزيرتيّ وربا وبوبيان الستراتيجيتين الكويتيتين ، وسيواصل الضغط حول هذه المسألة رغم أن الكويت زوّد العراق بمساعدة إقتصادية هائلة ودعم لوجستي خلال الحرب . فوق ذلك يمتلك العراق الآن بحرية قوية جديدة قامت ببنائها إيطاليا (٤ فرقاطات و٦ زوارق كبيرة) يمكن أن تغيّر التوازن البحري الخليجي جوهرياً . السفينة الحادية عشرة ترسو في ميناء الإسكندرية . ورغم أن الحكومة الإيطالية رفعت

الحظر عن هذه السفن في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، فمن المحتمل أن لا تتلقى بغداد أياً منها في وقت قريب . ثمة أسئلة هامة حول تسديد النفقات وتدريب الأطقم وتجهيز الزوارق ، وقد طلبت طهران من إيطاليا عدم تسليمها حتى ينسحب العراق من الأراضي الإيرانية . إن حركة أياً من هذه المقاتلات في مضيق هرمز يمكن أن تثير مواجهة بحرية بين إيران المصرّه على حقها في إعاقة مرور المعدات العسكريه إلى العراق والأخير المصرّ على حرية الملاحة .

إن إلتزام الولايات المتحدة بدعم أصدقائها في الخليج ، وأداء بحرية الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة حظي بثناء جماعي من مجلس التعاون الخليجي . تلك الدول توّاقة للعودة الى الأوضاع القائمة قبل الحرب في المنطقة ، لكنها لا تريد من الولايات المتحدة أن تجري تغييرات عميقة دون التشاور معها .

بين النتائج الأكثر أهمية لدور البحرية في الخليج هي تلك المذكورة سابقاً . اليوم ، لا ينظر الى الولايات المتحدة كشريك موثوق جدير بالإعتماد عليه ، بل ...

-المرجع : رولان جاكار " الأوراق السرّية لحرب الخليج "... ص ٢١٧-٢١٩.

(وثيقة رقم ٣)

كلمة ويليام وبستر رئيس جهاز المخابرات الأميركية أمامَ الكونغرس .

أكد ويليام وبستر ، رئيس جهاز الإستخبارات المركزية الأمريكية ، أمام الكونغرس الأمريكي في شهر فبراير (شباط) ١٩٨٩، أن " وجود الأسلحة البالستيكية والكيميائية والبيولوجية وتخزينها في بلدان العالم الثالث يتزايد بشكل ينذر بالخطر ؛ هذا بالرغم من الجهود المبذولة للحدّ منها " .

لقد كشف القاضي وبستر أمام الكونغرس ، أن المحاولات العديدة لوضع حد لتكاثر ذلك النوع من الأسلحة لم تمنع واقع أن عشرين بلداً من البلدان غير المنحازة تمتلك تلك الأسلحة . وقال : " لقد صممت الأسلحة الكيمياوية في الأصل كي تكون وسيلة غير مكلفة لتعديل ميزان القوى لصالح الدولة التي تمتلك تلك الأسلحة في مواجهة دولة أخرى ". ثم أضاف " إن إستخدام هذا النمط من الأسلحة أثناء الحرب بين إيران والعراق يشكل سابقه خطيرة " سيكون لها نتائجها على إستخدامها مستقبلاً . وإننا نقدم فيما يلي عرضاً كاملاً لما قاله أمام الكونغرس :

" إن تكاثر الأسلحة الكيماوية هو اسوأ جانب في الميل المتزايد الذي تبديه بلدان العالم الثالث نحو زيادة قدراتها العسكرية . ونعتقد أنه يوجد اليوم عشرين بلداً على الأقل تمتلك أسلحة كيماوية . كما نعتقد أن هذا الميل سيتدعّم بالرغم من الجهود الحالية لوقف تكاثر تلك الأسلحة . والسؤال الذي نطرحه الآن هو : ما هي الدروس التي تمّ إستنباطها من الحرب بين العراق وإيران ، هذه الحرب التي تشكل أول مجابهة يتم فيها إستخدام شبه مستمر للأسلحة الكيماوية منذ الحرب العالمية الأولى ؟ فبعد الحرب العالمية الأولى تمّ تحريم إستخدامها بتوقيع بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٥ الذي وافق عليه ١٤٩ بلداً . وطيلة الحرب العالمية الثانية إمتنع المعسكران عن إستخدام السلاح الكيماوي حتى في أكثر المعارك ضراوة ويأساً . ونستون تشرشل أشار الى ذلك السلاح بقوله : " السم الزعاف ". وجاءت الحرب الإيرانية العراقية لتضع حداً لرفض إستخدامه ولتشكل سابقة خطيرة بالنسبة للحروب القادمة.

إن أجهزة الإستخبارات تمتلك البرهان على أن العراق إستخدم الأسلحة الكيماوية ضد إيران وضد الأكراد العراقيين أيضاً . كذلك إستخدمت إيران أسلحة كيماوية ضد العراق . ويرى البعض أن السلاح الكيميائي يشكل الردّ الذي يمتلكه بلد فقير ضد بلد غني يمتلك السلاح النووي.إن رئيسنا تحدث عن هذه

المشكله ، وأنا متأكد أنكم قرأتم حديثاً عدداً كبيراً من المقالات حول إستخدام الأسلحة الكيماوية وآثارها .

وهناك اليوم العديد من البلدان التي تحاول إنتاج غاز الخردل ، وهو سلاح رهيب أستِخدم للمرة الأولى أثناء الحرب العالمية الأولى. إنه عنصر كيميائي مرغوب لعدة أسباب منها سهولة صنعه وإمكانية تخزينه لفترة طويلة في مستودعات أو على جبهة القتال ولفعاليته الكبيرة في إخراج أولئك الذين يتعرضون له من ساحة المعركة . وهناك بلدان أخرى في طريقها إلى إنتاج عناصر كيميائية تثير الأعصاب . وتستطيع هذه العناصر ، بالرغم من صعوبة إنتاجها ، قتل الإنسان خلال عدة دقائق عبر هجومها على الدماغ وعلى الجهاز العصبي . وتلجأ بعض الأمم الى إستخدام منتوجات كيميائية شائعة مثل السيانيد والفوسجين ، حيث يمنع الأول نقل الأوكسجين بواسطة الدم بينما يخرب الثاني الرئتين وهو مستخدم بدرجة كبيرة في إنتاج المواد البلاستيكية . إن تكاثر الأسلحة البالستيكية والبيولوجية يتعادل مع تكاثر الأسلحة الكيميائية . ونحن ندرك اليوم أن الحاجزالإخلاقي الذي حدّ حتى الآن من التهديد البيولوجي قد تمّ تجاوزه الآن . إذ أن عشرة بلدان هي الآن بصدد إنتاج أسلحة بيولوجية وبإعداد أسلحة جديدة . كما أن عناصر الحرب البيولوجيه ،بما في ذلك أنواع السموم ،هي أكثر

فتكاً من أكثر عناصر الحرب الكيميائيه وتسمح بتغطية منطقة أوسع من كل ما يمكن أن تصل اليه أية منظومة تسليح أخرى . ويمكن إستخدام أجهزة إنتاج الأسلحة البيولوجية لغايات أخرى . بل أن الكلفة القليلة لإنتاج المواد المركبة للأسلحة الكيماوية أدتّ الى إمكانية الإستغناء عن تخزينها ، خاصة أن تكنولوجية إنتاجها أصبحت شائعة ومتوفرة في كل مكان . وليس هناك حجة لإمتلاك تجهيزات خاصة ومعقّدة للحصول عليها . بل تستطيع أية أمّة تمتلك صناعة أدوية متواضعة إنتاج عناصر بيولوجية إذا قررت ذلك .

" وفي عام ٢٠٠٠ سيمتلك خمسة عشر بلداً مصنعاً على الأقل صواريخ بالستيكية من إنتاجه . إذ أن هذه الصواريخ ستعطي لمالكيها مكانة عسكرية وسياسية هامة . ويوجد عدد من البلدان الحاوية لها في منطقة الشرق الأوسط . ويعتمد برنامج تطوير الصواريخ في بلدان العالم الثالث على مساعدة التكنولوجيا الأجنبية. لكن أجزاء كبيرة من هذه التكنولوجيا القيمة يمكن أن تستخدم لأغراض أخرى ويمكن تحويلها عن غاياهّا بسهولة . ولا تتردد بلدان العالم الثالث في تبادل المعلومات فيما بينها في حقل التكنولوجيا كما يوجد بينها تعاون كبيرِ فيما يخص مصادر المعرفة التقنية . ويتوجب على أجهزة الإستخبارات أن تكون على أقصى

درجات الإنتباه والحذر إذ أن بلدان العالم الثالث المالكة للصواريخ البالستيكية لن تتوقف عن محاولات تزويد هذه الصواريخ برؤوس بيولوجية أو كيميائية . أننا سوف نقدم بشكل منتظم للمسؤولين السياسيين الأمريكيين معلومات دقيقة عن إمكانية تطوير بعض البلدان للصواريخ البالستيكية وللأسلحة الكيماوية والبيولوجية أو إمكانية إنتاجها .

" ودعوني الآن ألفت إنتباهكم الى منطقة الشرق الأوسط المضطربة ، والمركز الحالي لتكاثر الأسلحة الكيميائية ".

" إن تكاثر الأسلحة يلحق الأذى بمحاولة السلام الرامية الى الإستقرار في تلك المنطقة . إنني أفكر بالعراق وسوريا وإيران ، أي البلدان التي إمتلكت أو تسعى لإمتلاك الأسلحة الكيميائية . لقد بدأ العراق بإنتاج مواد الحرب الكيميائية منذ مطلع سني الثمانينات بينما لم تبدأ سوريا وإيران إنتاجهما من المواد والذخائر الكيماوية إلا منذ فترة قصيرة . كما أن العراق وسوريا وإيران هي بصدد تخزين مواد كيماوية متنوعة يمكن إستخدامها في مهمات مختلفة — أثناء المعركة . مدة صلاحية هذا النمط من التخزين تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة . كما تقوم هذه البلدان ذاتها بإنتاج وتكديس وسائل نشر المواد الكيماوية مثل القنابل والمدفعية

والقاذفات ، وفي بعض الحالات ، الصواريخ التي تحتوي على مزيج من العناصر الكيميائية .

" هناك بعض النقاط المشتركة بين برامج التسلح الكيميائي للعراق وسوريا وليبيا . هذه النقاط هي :

" _ حظيت جميع هذه البرامج بأولوية إهتمامات الحكومات المعنية وبقيت سرّية للغاية ".

" _ تتمتع كل مركبّات الإنتاج الكيميائي بأقصى درجة من الأمن إذ تمّ إستخدام جميع الوسائل لتمويهها . وفي حالة عدم نجاح عمليات التمويه المتكررة يُصار الى دفع الآخرين للإعتقاد على أنها منشآت صناعية عادية ومشروعة " .

" _ كانت مساعدة مصادرها الأجنبية حاسمة في تطورها . إذ مثّلت هذه المساعدة التي قدمتها مؤسسات كانت واعية على الأغلب بنوايا زبائنها الشرق أوسطيين ، العنصر الأساسي الذي سمح لتلك الأمم بإنتاج الأسلحة الكيماوية في غضون عدة سنوات فقط . وربما إن هذه الأمم كانت عاجزة عن إنتاج الأسلحة المذكورة في حالة غياب تلك المساعدة ".

" وتتمثل أنماط المساعدة التي قدّمها الأجانب في " :

- المعارف التقنية والعملية .
- بناء المنشآت الإنتاجية .

- التزويد بالمكونات الكيميائية .
- إسهامات فرق الإنتاج .
- المساهمة الجزئية بالذخائر .
- تكوين العنصر البشري .

" يسعدني الآن أن أقدم لكم بعض التفاصيل حول البرامج الحربية لكل من العراق وسوريا وإيران وليبيا ".

العراق :

" أرغمت الحرب مع إيران العراق على تسريع برنامج تطوير قدراته في مجال الأسلحة الكيماوية . ويقع أهم مركبات هذا النمط من السلاح بالقرب من سامراء ، على بعد ٧٠ كيلومتر شمال غرب بغداد . كما أن عدداً آخر من المنشآت قد أنتجت عدة أطنان من المواد الكيماوية . وتحمّلت عدة مؤسسات في أوروبا الغربية ، منذ بداية البرنامج ، مسؤولية التزويد بالأعتدة والمنتوجات الكيميائية والخبرة التقنية الضرورية للشروع في إنجاز العملية . بل بقي بعض الغربيين في سامراء بعد البدء في تشغيل مصنع الكيماويات . لكن لم تعد هذه المساعدة الأجنبية ضرورية بعد الخبرة التي إكتسبتها العراق على مدى سنوات في مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية . إن نظام بغداد ينتج غاز الخردل وغازات أخرى مثل التابون

والسارين في سامراء . وقد تمّ تعديل عدة نماذج من الأسلحة كي تستطيع إستخدام تلك المواد مثل القنابل ومقذوفات الصواريخ وقنابل المدفعية . لقد استخدم العراق عسكرياً المواد الكيميائية للمرّة الأولى عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ ضد القوات الإيرانية . ثم كرر إستخدامها مرات عديده طيلة فترة الحرب.وبعد وقف إطلاق النار مع إيران استخدم العراق غازات قاتلة وغير قاتلة ضد الأكراد المدنيين (بتاريخ ١٧ مارس (آذار) ١٩٨٧، قصف مدينة حلبجا مما أدى الى مقتل ٥٠٠٠ شخص).

كما تابع العراق إنتاج الأسلحة الكيماوية وتخزينها بالرغم من وقف إطلاق النار مع إيران ؛ مما أدى الى تقوية قدراته العسكرية الكيميائية والى الذهاب خطوات أبعد في جعل برنامج تسلّحه مستقلاً تماماً عن أية مساعدة أجنبية .

سوريا :

بدأت سوريا إنتاج أسلحتها الكيماوية في منتصف سني الثمانينات وهي تمتلك الآن منشآت لإنتاج المواد الكيماوية . وتوجد بحوزتها أسلحة تحتوي عبوتها القاتلة على مواد كيماوية تهاجم الأعصاب . إن دمشق تموّه برنامجَها ـ الذي شارف على الإنتهاء ـ ويبدو أنها تزيد قدراتها في هذا المجال ، مثلها في ذلك

مثل جيرانها في الشرق الأوسط ، أما المساعدة الأجنبية فقد كانت أهميتها حاسمة في وصول سوريا الى إمكانية تطوير صناعة السلاح الكيماوي . إذ دون هذه المساعدة لعلّها لم تكن قادرة على إمتلاك السلاح الكيماوي .

إيـــران :

قررت إيران في أواسط سني الثمانينات _ بعد تعرضها لهجومات كيماوية عراقية عديدة _ أن تنتج المواد الكيماوية وتستخدمها في الردّ ضد القوات العراقية . وتقع المنشآت الإيرانية لإنتاج السلاح الكيماوي بالقرب من طهران . إن إيران تنتج غاز الخردل ، وقد دفعت الهجمات العراقية المتكررة طهران الى البحث عن المساعدة الأجنبية المطلوبة للشروع في برنامجها الخاص لإنتاج السلاح الكيماوي . إستجابت لهذا الطلب الإيراني شركات غربية وآسيوية . وتتابع إيران برامجها للحرب الكيماوية ، مثلها في ذلك مثل العراق .

ليبيا :

إن رغبة ليبيا في التزود بصناعة إنتاج الأسلحة الكيماوية هي على وشك أن تتحقق بشكل كامل . إذ تمّ بناء مركب كبير لهذا الهدف في مكان يبعد حوالي ٨٠ كيلومتراً جنوب غرب طرابلس ، بالقرب من منطقة الرابطة . وعندما يتمّ إستكمال

هذا المركب ويبدأ العمل فإنه سيكون أحد أهم وحدات إنتاج الأسلحة الكيماوية في العالم الثالث . لكن إنتاج العراق سيفوق دائماً إنتاج ليبيا بسبب العدد المرتفع لوحدات الإنتاج العراقية. إن المصنع الليبي للمواد الكيماوية سوف يبدأ قريباً إنتاج غاز الخردل والمواد المؤثرة على الجهاز العصبي بكميات كبيرة تقدّر بعشرات الأطنان في اليوم (سيتمّ إنتاج ٣٨٠٠٠ طن من غاز الخردل يومياً). لكن المصنع عانى من مشكلة تسرب كميات كبيرة من الغازات الكيميائية السامة ويبدو أن هذا النوع من المشاكل سيتكرر.

وهناك مصنع آخر متاخم مزوّد بتجهيزات عالية الدقة يصنع المكوّنات الضرورية لإعداد القنابل وقطع المدفعية . وتقوم مصانع أخرى بالتخزين وبتركيب العبوة الكيماوية .

كان يستحيل على ليبيا ، إلا بمعجزة ، أن تؤمن التكنولوجيا الضرورية لبناء مثل ذلك المركب دون اللجوء الى مساعدة الشركات الأجنبية واليد العاملة المؤهلة من عدة بلدان في أوروبا وآسيا . كانت مساعدة ألمانية غربية بجزء كبير منها . كما ساهمت مؤسسات يابانية متخصصة في البناء المعدني في إنجاز ذلك المركب . وتتعلق امكانيةِ متابعة ليبيا ، أو عدم متابعتها، لإنتاج كميات كبيرة من المواد الكيماوية بإستمرار

المساعدة الأجنبية . ان ليبيا قد تكون على المدى القريب أقل تبعية للخبرة التقنية الأجنبية ، لكنها لا تزال حالياً رهينة الشركات التي تزودها بالعناصر الكيميائية الأساسية وبمختلف التجهيزات .

" أننا نواجه الآن مشكلة معرفة الدرجة التي وصل اليها تكاثر الأسلحة الكيميائية . لقد غدت هذه المشكلة أكثر صعوبة بسبب واقع أن أغلبية التجهيزات المستخدمة لإنتاج المواد الكيماوية يمكن إستخدامها بطريقة مشروعة أيضاً في إنتاج المواد الكيماوية المخصصة للإستعمال الصناعي العادي أو لصناعة الأدوية أو لمقاومة الطفيليات والحشرات الضارّة . إن أية أمّة تمتلك صناعة كيماوية مهما بلغت درجة تواضعها، تستطيع إنتاج مواد الحرب الكيماوية. وكان القائد الليبي القذافي قد أعلن في خطاب عام أن مصنع الرابطة لا ينتج سوى الأدوية ، أي أنه لا ينتج مواد الحرب الكيماوية ، واقترح فتح أبوابه للقيام بتفتيش دولي عليه ".

لقد توصلت عدة تقارير سرّية لجهاز مكافحة التجسس في فرنسا ، إلى نفس النتائج ؛ وكانت هذه التقارير قد أعدّت خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، الأمر الذي حثّ فرانسوا

ميتران الى طلب عقد مؤتمر لنزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط قبل إندلاع أزمة الخليج .

لقد حاول العراق الحصول على تكنولوجيات جديدة دون خرق التشريعات التي تحدّ من تصدير المنتوجات الحساسة ؛ واستخدم لتلك الغاية الأشخاص الذين كان يرسلهم للتدرب لدى المؤسسات الأوروبية . وقد أبدى الطلبة العراقيون في فرنسا إهتماماً خاصاً بالأجهزة المغناطيسية الكهربائية وبعلم القذائف وبالكيمياء الحيوية الجرثومية وبالفيزياء النووية . كما حاز نوع جديد من الوقود السائل كان موضوع الدراسة لإستخدامه في صاروخ أريان على إهتمام أولئك الطلبة . ونشرت صحيفة " كانارانشيني " الفرنسية في مقالين لها بتاريخ ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠ و ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٩١، اخباراً مدهشة عن دراسات الضباط والطلبة العراقيين في فرنسا. كتبت الصحيفة تقول :

" عمل ضابطان عراقيان شابان لمدة عامين كباحثين في المختبر الفيزيائي _ الكيميائي _ التعديني لجامعة كلود برنارد في مدينة ليون . كانت " دراستهما _ أو فضولهما _ تنصبّ على مرحلة معينة " من إنتاج مادة المونوميتا ليدرلازين " . وهذا هو الإسم الشائع لوقود سائل لا يزال قيد الدراسة ومكرّس للإستخدام

في الصواريخ (خاصة صاروخ اريان– ٥). لقد فرضت السلطات الفرنسية على هذين الضابطين الفلاحي حميد عبد الله وحسين علي حميد ، الإقامة الجبرية في مسكنهما بعد غزو الكويت ثم طردهما بتاريخ ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠ برفقة ٢٧ آخرين من زملائهم الضباط والتقنيين وعملاء الإستخبارات" .

" إن دخول هذين الكيميائيين الصغيرين الى مخابر البحث في ليون إحتاج الى فترة اعداد طويلة. إذ تمت بشأنه إجتماعات ومراسلات كثيرة بين أناس لهم شأنهم : " – بتاريخ ١٣ مارس (آذار) ١٩٨٩ وقّع الأستاذ ، كوهين راداد على رسالة مرفقة بـــ " مشروع دراسة " حول " الوقود السائل للصواريخ" . كانت الرسالة موجهة الى إدارة البحوث والدراسات التقنية، التابعة للبعثة العامة للتسلح ، التي كانت قد طالبت بالنص . قال الأستاذ :" إن الدراسة المقترحة شديدة الأهمية ويندرج موضوعها في رأس قائمة المشاكل الصناعية للتوليف الكيميائي في مجال الوقود ".

" – بتاريخ ١٣ يونيو (حزيران) وصل العقيد غيوميه الى مدينة ليون . وهو أحد خبراء إدارة البحوث والدراسات التقنية من المجموعة ٧ (المتخصصة في ميادين الكيمياء – الطاقة –

الدفع) ، ومن المفروض أنه يعرف آلية إنطلاق الصواريخ .

وأجرى هذا العقيد محادثة طويلة مع الأستاذ كوهين راداد .

" – بعد أسبوع من تلك الزيارة ، قدمت مذكرة داخلية للمجموعة ٧ عرضاً لذلك اللقاء ، جاء فيها : " لا يمكن إطلاع الطلبة المتدربين على أية وثيقة مصنفة على أساس التداول المحدود" و " ليس هناك اي تفكير بالسماح بتحويل التكنولوجيات ".

"– بتاريخ ١٩ يوينو (حزيران) ، إلتمس الأستاذ كوهين راداد الموافقة الرسمية لإستقبال الضابطين العراقيين . فأعطى رئيس المجموعة ٧ ، مهندس التسليح دي نيكولا ، الضوء الأخضر لقبولهما بتاريخ ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٨٩ .

"– بعد عام فتر الغرام الفرنسي – العراقي ، وبتاريخ ١٣ أغسطس (آب) منعت إدارة البحوث والدراسات التقنية برسالة خطية المتدربين العراقيين من دخول المختبر ".

لقد طلب صدام حسين مساعدة المهندسين الأجانب ، بإنتظار أن يتمّ كميائيوه وبيولوجيوه وعلماء ذرته وكوادره تكوينهم .

المرجع : رولان جاكار " الأوراق السرّية لحرب الخليج " . ترجمة د. محمد مخلوف . شركة الأرض ودار قرطبة . ليماسول – قبرص . الطبعة الأولى ١٩٩١. ص ١٣٠– ١٣٧.

(وثيقة رقم ٤)

سرّي جداً وخاص

سعادة الشيخ سالم الصباح السالم الصباح
وزير الداخلية.

طبقاً لأوامر سموكم التي أعطيتموها خلال لقائنا بكم في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩ ، زرت مقرّ وكالة الإستخبارات المركزية في الولايات المتحدة ، بصحبة العقيد إسحق عبد الهادي شداد ، مدير مباحث محافظة الأحمدي ، من ١٢ الى ١٨ نوفمبر ١٩٨٩ . ألحَّ الجانب الأميركي على أن تحاط هذه الزيارة بالسرّية القصوى مراعاةً لحساسية أشقائنا في مجلس التعاون الخليجي ، وإيران والعراق.

إني بهذه الرسالة أعلم سموكم بأهم النقاط التي إتفقنا عليها مع القاضي ويليام وبستر ، مدير وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية ، خلال لقائي الخاص معه يومِ الثلاثاء في ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ .

١- ستقوم الولايات المتحدة بإعداد عناصر نختارها لحماية سمو الأمير وسمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح . وسيجري تدريسهم وتدريبهم في مقرّ وكالة الإستخبارات بالذات ، وقد حددنا عددهم بمئة وثلاثةٍ وعشرين ، سيعهد الى بعضهم بمهمات خاصة لدى الأسرة المالكة يحددها سمو الأمير ولّي العهد .

وفي هذا الشأن أعلمنا محادثونا الأميركان أنهم غير راضين عن تصرف قوى الحرس الملكي في فترة الإعتداء على سمو الأمير .

٢- إتفقنا مع الجانب الأميركي على أن تجري زيارات على جميع المستويات فيما بين فرع أمن الدولة ووكالة الإستخبارات المركزية، وأن نتبادل المعلومات الخاصة بتسليح إيران والعراق وبناهما الإجتماعية والسياسية .

٣-طلبنا مساعدة خبراء الوكالة لإعادة النظر في بنية فرع أمن الدولة وذلك هو الموضوع الذي كان ينبغي بناء على التعليمات التي أعطاها سمو الأمير أن يحتل الأولوية خلال مقابلتنا مع الجانب الأمريكي . إننا نعتزم الإستعانة بخبرتهم لوضع الخطوط العامة لإستراتيجية جديدة تبعاً للتغييرات في منطقة الخليج والوضع الداخلي في البلاد . بإقامة منظومة كمبيوترية ووظائف أوتوماتية في فرع أمن الدولة .

٤-قال لنا الجانب الأميركي إنه مستعد كما كنا قد طلبنا لتبادل معلومات عن نشاطات مجموعات متطرفي الشيعة داخل البلاد وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي . وقد هنّأنا السيد وبستر على التدابير التي إتخذناها للتصدي للمجموعات التي تؤيدها إيران وأكد لنا أن الوكالة مستعدة لنشاط مشترك للقضاء على نقاط التوتر في منطقة الخليج .

٥-إتفقنا مع الجانب الأميركي على أن من المهم إغتنام تدهور الوضع الإقتصادي في العراق لجعل حكومته ترسم حدودنا المشترك وقد عرضت علينا وكالة الإستخبارات المركزية وسائل الضبط التي تعتبرها مناسبة ، مبينة أنه سينبغي إقامة تعاون واسع النطاق فيما بيننا ، شريطة أن تنسق هذه النشاطات على مستوى رفيع .

٦-يرى الجانب الأميركي أن علاقاتنا مع إيران يجب أن تأخذ منحى يتيح لنا ، من جهة تفادي أي تماس معه وأن نمارس تجاهه من جهة أخرى ، جميع أشكال الضغط الإقتصادي مع السعي الى تأييد تحالفه مع سوريا . ويقضي الإتفاق مع الجانب الأميركي بأن يتحاشى الكويت التصريحات العلنية السلبية بالنسبة الى إيران وأن يقصر جهوده على الإجتماعات العربية.

٧-إتفقنا مع الجانب الأميركي على أن من المهم مكافحة المخدرات في البلاد ، بعد أن أعلمنا خبراء مكتب المخدرات التابع لوكالة

الإستخبارات المركزية أن جزءاً كبيراً من رأس المال الكويتي يسخر لإنماء الإتجار بالمخدرات في الباكستان وإيران وأنه ستكون لتنامي هذا الإتجار آثار ضارة بمستقبل الكويت .

٨-وضع الجانب الأميركي في تصرفنا هاتفاً فضائياً للتشجيع على التبادل السريع للأفكار والمعلومات التي لا تتطلب التكاتب . ورقم هذا الهاتف هو ٥٢٤١-٦٥٩ (٢٠٢) وهو رقم خط السيد وبستر الخاص .

أنتظر تعليمات سموكم وأحييكم أطيب تحية .

العميد فهد أحمد الفهد

المدير العام لفرع أمن الدولة.

المرجع : " حرب الخليج . الملف السرّي ".ص ١٦٦- ١٦٧.

(وثيقة رقم ٥)

رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٠بعث بها نائب رئيس الوزراء ، وزير الخارجية العراقي الى الأمين العام للأمم المتحدة.

يشرفني أن أحيل اليكم رسالة وجهها المدير العام لفرع أمن الدولة في ٢٢تشرين الثاني ١٩٨٩إلى وزير داخلية النظام الكويتي السابق .

إن هذه الوثيقة الخطيرة تبين المؤامرة القائمة بين تلك الحكومة وحكومة الولايات المتحدة لزعزعة الوضع العراقي .

لقد سبق لي أن تطرقت إلى هذه المؤامرة في رسالة مؤرخة في ٤ أيلول ١٩٩٠ بعثت بها إلى وزراء خارجية شتّى دول العالم . لقد شرحت في تلك الرسالة الخلفية التاريخية لهذه المسألة والأعمال التآمرية التي قام بها قادة الكويت ضد العراق ، الشرح التالي :

" يجب الخلوص إذن الى أن قادة النظام السابق كانوا ينوون مواصلة مؤامراتهم لتدمير إقتصاد العراق وزعزعة منظومته السياسية . ولا يمكن تصور أن نظاماً كالنظام الذي كان يحكم في الكويت يمكن له أن يخوض في مؤامرة بهذا المدى على بلد له ما للعراق من حجم وقوة دون أن

يحظى بتأييد وحماية قوة عظمى . إن هذه القوة هي الولايات المتحدة الأميركية ".

وقد أبديت أيضاً في رسالتي الملاحظات التالية :

" إنطلاقاً من عرضي التاريخي ومن وصفي للأحداث يبدو جلياً أن الخلاف كان لا يتعلق فقط بالمسائل العادية الخاصة بالإقتصاد والحدود. فقد شهدنا عدداً من الخلافات من هذا النوع في السنين العشرين الأخيرة ، ساعين دائماً إلى أفضل العلاقات الممكنة مع قادة الكويت السابقين رغم مسلكهم الوضيع وموقفهم الخسيس حيال العراق . الواقع أن هناك مؤامرة منظمة ، ساهم فيها قادة الكويت السابقون عمداً بدعم من الولايات المتحدة ، بغية زعزعة إقتصاد العراق وإضعاف قدراته الدفاعية في وجه مخططات إسرائيل الإمبريالية والإعتداءات على العالم العربي . لذا كان يفترض بالمؤامرة أن تقوض المنظومة السياسية العراقية وتعزّز هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة ولا سيما على الموارد النفطية . الواقع أن ذلك كان إعلاناً للحرب على العراق ، كما أعلنه الرئيس صدام حسين في مؤتمر قمّة بغداد وكما أشرت إليه في رسالتي إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ".

إن هذه الوثيقة تثبت بوضوح لا لبس معه أن وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية وأجهزة إستخبار حكومة الكويت السابقة كانتا

متواطئتين للتآمر على أمن العراق القومي وسلامة أراضيه وإقتصاده الوطني .

حبذا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة وملحقها بإعتبارهما وثيقتين رسميتين لمجلس الأمن .

طارق عزيز ،نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية للجمهورية العراقية

بغداد في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٠

المرجع : " حرب الخليج / الملف السرّي ". تأليف بيار سالنجر – أريك لوران . ترجمة محمود الغبّاش . شركة الأرض ودار قرطبة . قبرص ط.١ ١٩٩١ . ص ١٦٤-١٦٥.

(وثيقة رقم ٦)

وثيقة خاصة بـــ" وكالة المخابرات العسكرية الأميركية " (DIA)
حول " التدمير والتلويث المتعمّد لمصادر المياه العراقية "

تعتبر هذه الوثيقة من أهم الوثائق وأخطرها في الوقت نفسه . ونظراً لأهميتها البالغة ، فإننا ننشرها بنصها الحرفي كما ناقشها " توماس ج.ناغي " .

بقلم " توماس ج. ناغي " عن المجلة الشهرية (بروغريسيف أيلول ٢٠٠١) .

" إكتشفتُ في السنتين الماضيتين عدداً من الوثائق الخاصة " بوكالة المخابرات العسكرية الأميركية (DIA) تثبت دون أدنى شك أن الولايات المتحدة وبشكل مناقض لميثاق جنيف إستخدمت فرض العقوبات ضد العراق بشكل متعمد من أجل إتلاف مصادر مياه البلاد بعد حرب الخليج الأخيرة . وتحمل الوثيقة الرئيسة اسم "ضعف معالجة المياه في العراق"تاريخ ١٩٩١/١/٢٢. وتتحدث الوثيقة عن دور

العقوبات في منع السلطات العراقية من تزويد المواطنين بالمياه النظيفة . وتقول هذه الوثيقة :

" إن العراق يعتمد في تنقية مصادر مياهه على إستيراد معدات خاصة وعلى بعض المواد الكيمياوية . ومعظم مياهه مشبع بالمعادن وبالأملاح في كثير من الأحيان . وبسبب عدم وجود مصادر محلية تتوفر منها معدات معالجة المياه أو مياه بديلة إضافة إلى عدم توفر المواد الكيماوية الأساسية محلياً فسوف يستمر العراق في محاولات المراوغة للتملص من عقوبات الأمم المتحدة ويعمل على إستيراد هذه الأغراض الحيوية . وإذا ما فشل في تأمين هذه الأغراض فسوف يتسبب ذلك بنقص في مياه الشرب النقية لعدد كبير من السكان . وهذا ما سيؤدي بدوره الى زيادة حالات المرض إن لم تحدث الأوبئة أيضاً. وتتضمن الوثيقة تفاصيل فنية حول مصادر ونوعية المياه العراقية ، وتؤكد أن نوعية المياه التي لا تخضع للمعالجة " سيئة بشكل عام " وأن شرب هذه النوعية يمكن أن يتسبب بالإسهالات والزحار . وتلاحظ الوثيقة أن أنهار العراق " تحتوي على مواد بيولوجية ومواد ملوّثة وتحمل البكتيريا وأنه ما لم تتمّ عملية تنقية هذه المياه بالكلورين فإن أوبئة مثل الكوليرا ، وإلتهابات الكبد ، والتيفوئيد يمكن أن تصيب العراقيين ". وتشير الوثيقة الى أهمية " حظر إستيراد الكلورَين " وفرض ذلك ضمن

العقوبات ضد العراق . وهذا ما أدى الى إنخفاض حاد في مادة الكلورين في بداية التسعينات .

وتتحدث الوثيقة بالتفصيل عن مضاعفات عدم تنقية المياه على مظاهر وإحتياجات العيش الأخرى فتؤكد عن دراية وقصد أن:"الطعام والدواء سيتأثران سلبياً وكذلك الكهرباء ونباتات الصيدلة التي تستلزم بالضرورة مياه في أقصى درجة من التنقية . وإذا كان العراق قادراً على سحب المياه من الإحتياط الموجود في الجبال الى المدن والاحياء ، فإن هذه الكمية محدودة جداً لأن الأنابيب المتوفرة فيه عام ١٩٩٠-١٩٩١ قليلة جداً ولا وجود لمحطات ضخ فعّالة عاملة .

ورغم ذلك سيظل الماء ملوثاً بالمواد البيولوجية الضارّة بسبب النقص الشديد في مادة الكلورين التي تنقي المياه .

وتقول الوثيقة إن " العراقيين في بعض مناطق الشمال يمكنهم تأمين نسبة من المياه النقية ، لكنها تظل غير كافية ، وإذا ما تمّ (غلي) المياه الملوثة يمكن زيادة النسبة ، لكن ذلك لن يكفي أيضاً بسبب حاجة الصناعات العراقية والفقراء العراقيين لكميات كبيرة . أما مياه الأمطار وإمكانية إستخدامها أو تجميعها فلا يمكن للعراق الإستناد اليها في تلبية قسم مهم من إحتياجاته لأن تجمع وتسرب مياه الأمطار لا يحدثان إلا في الشتاء والربيع ولا تتجمع المياه إلا في الجبال الشمالية ، وما يتجمع من مياه الأمطار المتقطعة في السهول المنخفضة لا يفي بالإحتياجات

أيضاً . ولذلك لن تجد السلطات العراقية بديلاً مناسباً ومهماً سوى إقناع الأمم المتحدة أو بعض الدول المهمة فيها بإستثناء مواد ومعدات معالجة المياه من العقوبات لأسباب إنسانية . وإذا لم يتحقق لها ذلك فسوف تحاول شراء هذه الأغراض عن طريق بعض الدول المتعاطفة معها لكنها إذا لم تنجح في هذه المحاولات فسوف تعاني من نقص حاد في حاجات البلاد من المياه المناسبة . وهذا قد يتسبب بإنتشار الأمراض ما لم يحرص العراقيون على غلي الماء بشكل متواصل ". وقدّرت الوثيقة السرّية فيما يشبه الجدول الزمني أن العراق ستبدأ معاناته من نقص المياه بعد ستة أشهر أي حتى حزيران عام (١٩٩١) حين ستنهار أنظمة تزويد وتنقية المياه . ويمكن لأي قارئ العثور على هذه الوثيقة السرّية التي لم تنشر عام ١٩٩٥ في موقع شبكة " البنتاغون "
(www. Gulf link . osd.nid) وقد إكتشفت هذه الوثيقة في الخريف الماضي ، لكن وكالات الأنباء لم تبد بها إهتماماً ملحوظاً . وكانت الصحيفة الوحيدة التي تحدثت عنها بشكل واسع هي " ساندي هيرالد " الإسكتلندية ، وتبعتها بعد ذلك مجلة أخرى إنكليزية .. لكنني منذ وقت قريب عثرت على وثائق خاصة بوكالة " المخابرات العسكرية " الأميركية (DIA) تؤكد متابعة وزارة الدفاع ورصدها للحالة المتدهورة في تأمين المياه النقية للعراقيين . وهذه الوثائق لم يتم نشرها حتى الآن . والوثيقة الأولى في هذه المجموعة تحمل عنواناً هو

"معلومات عن الأمراض " في العراق _ وتحمل تاريخاً هو ٢٢/١/ ١٩٩١. وجاء في مقدمتها : " الموضوع : تأثيرات القصف في حدوث الأمراض في بغداد " ويقول التحليل الذي ورد فيها :" إن زيادة حالات المرض ستعزى الى النقص الحاد في الأدوية المضادة العادية ، والى تدهور أوضاع المجاري ، وتوزيع المياه الملوثة ، والنقص في الكهرباء والعجز في السيطرة على حصر الأمراض . وإن أي حي عراقي أو مدينة وقع فيها تدمير للبنية التحتية سيعاني السكان فيه من مشاكل مماثلة .

خمسة أمراض خطيرة يسببها تلوث المياه .

وتحدد الوثيقة بالتفصيل الأمراض التي ستنتشر بين العراقيين فتذكر: الإسهالات الحادة التي تسببها بكتيريا (E) ، والكوليرا وبعض أمراض الزحار الحاد و " السالمونيلا ". وهذه كلها سيصاب بها الأطفال على وجه الخصوص ، إضافة للأمراض المعوية الأخرى والتيفوئيد ". وتختتم هذه الوثيقة تحليلها بالإشارة الى إحتمال أن تتهم السلطات العراقية الولايات المتحدة بالمسؤولية عن هذا التدهور الصحي الذي تسببت فيه العمليات العسكرية الأميركية ضد العراق .

وتقول وثيقة " المخابرات العسكرية الأميركية " الثانية تحت عنوان "إنتشار الأمراض في العراق " _ تاريخ ٢١ شباط ١٩٩١ :" إن

الظروف أصبحت ناضجة لإنتشار الأمراض المعدية خصوصاً في المناطق والأحياء التي طالها القصف والتدمير . ويلاحظ وجود إزدياد مطرد في إنتشار هذه الأمراض في منطقتين إستهدفهما القصف الشديد وهما بغداد والبصرة ، وتعود أسباب المشاكل الصحية الى نقص الأدوية المضادة والى تضرر الصرف الصحي ، وتلوث المياه المستخدمة ".
وعلى غرار بقية الوثائق تضع هذه الوثيقة قائمة طويلة بعدد من الأمراض المعدية التي ستنتشر بين الأطفال خلال " ستين الى تسعين يوماً" ومنها الكوليرا ، والتيفوئيد ، وأمراض الإسهالات الحادة الأخرى .

وتقول الوثيقة الثالثة في هذه المجموعة تحت عنوان " المشاكل الدوائية في العراق " تاريخ ١٥ آذار ١٩٩١ :" إن الأمراض المعدية يلاحظ وجود إزدياد في إنتشارها في بغداد أكثر من أي وقت مضى من الفترة نفسها من العام السابق . وتعود أسباب ذلك الى الظروف الوقائية والصحية السيئة والمتدهورة وتلوث المياه بالبكتيريا وسوء الصرف الصحي . وتشير منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (يونيسيف) في إحصاءاتها الى وجود نقص بنسبة ٥%من كمية مياه الشرب في العراق وإلى عدم وجود أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي وإلى إزدياد أمراض الإسهالات الخطيرة بنسبة أربعة أضعاف عن المستوى العادي ، وإلى وجود إزدياد أيضاً في الأمراض المتعلقة بالتنفس والرئتين . ويؤكد هذا التقرير أن أكثر من يتعرض للإصابة هم الأطفال

العراقيون ". وتحاول الوثيقة الثالثة هذه التخفيف من الوقع الذي قد تحمله هذه الصورة في نفوس البعض فتقول :" وهناك ما يشير الى تحسن قد يطرأ على هذا الوضع لأن العراقيين يحاولون التغلب على هذه الشروط المتدهورة ". لكنها رغم ذلك تقول في إستنتاجاتها إن "الظروف التي نشأت في بغداد ستظل ناضجة لإنتشار أمراض معدية واسعة ".

وتُعْنى الوثيقة الرابعة بموضوع " الوضع الصحي وحالات المرض في مخيمات اللاجئين العراقية " تاريخ أيار ١٩٩١. ويقول ملخص المعلومات التى تضمنتها هذه الوثيقة :" ظهر مرض الكوليرا وأمراض تحسسية أخرى في مخيمات اللاجئين ولا بد أن تنتشر أمراض معدية أخرى بسبب النقص الحاد بوسائل ومواد معالجة المياه وعدم وجود صرف صحي مناسب . والأسباب الرئيسية لهذه الأمراض المعدية تعود إلى عدم توفر مياه الشرب النظيفة ويصاب الشيوخ والأطفال بنسبة كبيرة ".

وتتحدث الوثيقة الخامسة التي لم نستطع إلا الحصول على القليل من المعلومات فيها عن " الأوضاع الصحية العامة في العراق " – تاريخ حزيران ١٩٩١. ويتبين منها أن وكالة المخابرات العسكرية أرسلت مصدراً سرياً يضع لها تقييماً عن الظروف الصحية العامة ويحدد أهم الإحتياجات الضرورية الطبية والدوائية التي تنقص العراق ، فجاء في

تقريره أن النظام الطبي العراقي يعاني من حالة فوضى عارمة ، وأن قسماً كبيراً من وسائل ومواد العلاج تمّ نهبها وتدميرها وأن النقص في وجود أبسط الأدوية أصبح يشكل خطورة كبيرة ".

وتقول هذه الوثيقة :" إن نسبة من أصيب من السكان في أحد مخيمات اللاجئين العراقيين بأمراض الإسهالات بلغت ٨٠%من عدد الموجودين في المخيم . وفي نفس هذا المخيم الذي أطلق عليه إسم (كوكوركا) بدأ مرض الكوليرا ، وأمراض التهابات الكبد من درجة (B) وبعض الأمراض الجلدية بالإنتشار .

وتضيف الوثيقة إنه لأول مرة يظهر في العراق مرض ينجم عن النقص في البروتين يصيب الأطفال ويعطل نموهم ويؤدي الى تساقط الشعر وإنكماش الجلد ، وأن الأمراض المعوية بدأت تفتك بالأطفال . وتبين أن ٨٠%من الوفيات التي تحدث في الشمال تصيب الأطفال بإستثناء منطقة " العمارة " التي بلغت فيها نسبة الأطفال من الوفيات ٦٠%.

وتحمل الوثيقة الأخيرة عنوان :" العراق : التقييم العام للمعالجة الصحية الراهنة والإمكانات المتوفرة" تاريخ ١٩٩١/١١/١٥ جاء فيها : " إن مسألة إستنهاض الخدمات الصحية العامة في العراق والنقص الحاد في المستلزمات الطبية المهمة سَتظل تشكل قلقاً مسيطراً من ناحية دولية . فهاتان المسألتان ما زال صدام حسين يستغلهما من

أجل إستمرار توجيهه للرأي العام ضد الولايات المتحدة وضد حلفائها وإبعاد اللوم والإتهام عن الحكومة العراقية ".

وتحاول هذه الوثيقة أيضاً التخفيف من حدة وقع هذه الأرقام فتقول: "وعلى الرغم من نسبة إنتشار هذه الأمراض المعدية في البلاد تزداد عن أي نسبة شهدها العراق قبل حرب الخليج ، إلا أنها لم تصل بعد الى مستويات الكارثة مثلما يتوقع البعض . لكن النظام العراقي سوف يواصل إستغلال أرقام إحصاءات إنتشار الأمراض من أجل أغراضه السياسية ".

وتحمّل الوثيقة مسؤولية هذا الوضع لصدام حسين حين تقول :" إن النقص في المستلزمات والمواد الطبية ليست إلا نتيجة لسياسة التخزين المركزي التي تتبعها الحكومة وللتوزيع الإنتقائي للمواد والمصادر ولإستغلال المساعدات التي تقدمها مؤسسات الإغاثة الدولية للعراق . وإن إستئناف البرامج الصحية العامة وخدماتها الواسعة لا يعتمد إلا على الحكومة العراقية بشكل تام ". وبموجب ما توضحه هذه الوثائق الرسمية الأميركية يتبين أن الإدارة الأميركية تعرف تماماً وتدرك الدور الأساسي الذي تقوم به العقوبات المفروضة في تدمير أنظمة معالجة المياه في العراق ، وتدرك أن نتائج هذه العقوبات هي : إنتشار الأمراض والأوبئة وإرتفاع معدل وفاة الأطفال العراقيين . كما ظهر من هذه

الوثائق أن الإدارة الأميركية تشعر بالقلق من نتائج كابوس العلاقات العامة على واشنطن أكثر مما تشعر بالقلق من الكابوس الفعلي الذي خلقته العقوبات وتسبب به للعراقيين الأبرياء . ولا شك أن ميثاق جنيف واضح تماماً ، ففي البروتوكول الخاص بعام ١٩٧٩ المتعلق "بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة " تؤكد المادة٥٤ : " يحظر القيام بهجوم أو تدميرات أو نقل أو نزع أي غرض أو منشأة وضعت لخدمة حياة السكان المدنيين وإنقاذهم مثل الأطعمة ، والمحاصيل وقطعان الماشية ومنشآت مياه الشرب ومصادرها ومنشآت الريّ لأن حرمان السكان المدنيين من قيمتهم والمحافظة عليهم ، أو نقلهم الى أي جانب معادٍ للسكان بدافع تجويعهم أو دفعهم الى الإنتقال والهجرة أو أي دافع آخر ". ومن الواضح أن هذا ما فعلته الولايات المتحدة تماماً عن حقد مدبر ومتعمّد فهي التي " دمّرت ، ونقلت منشآت ومصادر مياه الشرب ". ومن الواضح أيضاً أن العقوبات المفروضة منذ عشر سنوات على العراق بإصرار واسع من الولايات المتحدة يشكل خرقاً لميثاق جنيف . بل إن هذا الخرق يصل أوجه المنظم والمتعمد من الوصف الذي جاء في نفس كلمات وثائق المخابرات العسكرية الأميركية (DIA) : " إن مصادر مياه العراق تم إنهيارها بشكل كامل".

وفي السابع من حزيران الماضي ٢٠٠١ تطّرقت سينيثيا ماكيني عضو مجلس النواب الأميركي عن الديمقراطيين في جورجيا في جلسة المجلس الى وثيقة المخابرات العسكرية الأميركية حول " إنهيار منشآت معالجة المياه في العراق " فقالت :" إن الهجوم الأميركي الذي يشن على مصادر مياه الشرب موجه بشكل صارخ ضد المدنيين ويشكل خرقاً لميثاق جنيف وللقوانين الأساسية للأمم المتحضرة ". وفي السنوات العشر الماضية بذلت واشنطن أقصى ما لديها من جهود لإستمرار منع العراق من إستيراد بعض أنواع المواد الكيماوية أو المعدات التي تحتاجها في عملية تنقية مياه الشرب . وفي الصيف الماضي بعث توني هول عضو مجلس النواب عن الديموقراطيين في أوهايو برسالة الى مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة تحدث فيها عن المضاعفات الخطيرة الناجمة عن التدهور المستمر في مصادر مياه الشرب وأنظمة الصرف الصحي وخصوصاً على صحة الأطفال العراقيين .
وقد جاء في رسالته :

" إن القاتل الكبير للأطفال تحت سن الخامسة من العمر بسبب الإسهالات المعوية بلغ عدد ضحاياه مستوى الوباء وما زالت القوات الجوية الأميركية تواصل قصفها على العراق بشكل زاد عما كانت تفعله عام ١٩٩٠. وإن تجميد وحظر العراق عن إجراء عقود بإسم قطاع الصرف الصحي ومعالجة المياه يشكل سبباً رئيساً في زيادة

الأمراض والوفيات الناجمة عنها . فمن بين ١٨ عقداً لم توافق واشنطن إلا على عقد واحد منها ، علماً إن هذه العقود تتعلق بالحصول على مواد كيماوية لتنقية المياه مثل الكلورين والمضخات ذات العلاقة ومثل " صهاريج " المياه والمعدات الأخرى المفيده في هذا الإتجاه . وإنني أحتكم على التفكير في قراركم (الرسالة موجهة لوزيرة الخارجية) الذي يتسبب بالأمراض والموت المحتّم الناجم عن عدم توفر مياه سليمة للشرب وعن عدم توفر أدنى مستويات الصرف الصحي في العراق ".

ومع ذلك ، لا تزال الإدارة الأميركية خلال ما يزيد على عشر سنوات تنتهج سياسة متعمّدة في تدمير نظام معالجة المياه في العراق وهي تعرف جيداً ما تكلفه هذه السياسة من وفيات للعراقيين . إن الأمم المتحدة تقدّر أن ما يزيد على ٥٠٠ألف طفل عراقي قد ماتوا بسبب العقوبات خلال سنة واحدة وأن خمسة آلاف طفل آخر ما زالوا يموتون في كل شهر للأسباب نفسها ، ولا يستطيع أحد الزعم أن الولايات المتحدة لا تدرك ما تقوم به ضد العراق " .

(وثيقة رقم ٧)

القادة العسكريون في حرب الخليج الثانية.

- المملكة السعودية

الأمير خالد بن سلطان

القائد العام للقوات السعودية . شارك من مقره في الرياض في كل المناقشات والقرارات الإستراتيجية التي إتخذها الجنرالان الأميركي شوارزكوف والبريطاني لابيليار .

- الولايات المتحدة

الجنرال كولين باول

٥٣ عاماً أصبح الخميس في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠ رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأميركية ، ويلقب أحياناً بأيزنهاور الأسود . مولود في هارليم ، وليس من خريجي كلية " ويست بوينت" (حائز على شهادة جدارة من جامعة جورج واشنطن)، لكن هذا لا يمنعه من تحطيم الأرقام القياسية : الأصغر من بين كبار الضباط في الولايات المتحدة ، الأسود الأول الذي يصل الى القيادة في القوات المسلحه

الأميركيه .من أبطال حرب فيتنام (حائز على ١١ وساماً) وباحث في آنٍ معاً عبرته :" ليس هناك إستخداماً شرعياً للقوة العسكرية من دون هدف سياسي ".

الجنرال نورمان شوارتزكوف

٥٦ عاماً ، طوله ١,٩٥ سنتيمتراً ووزنه ١١٠ كيلوغرامات . رئيس القيادة المركزية وكافة القوات الأميركية في الشرق الأوسط . والده جنرال كان يتولى قيادة شرطة شاه إيران . القابه : الغاضب ، العاصف ، الكهل ، نورمان السيجار . كان على رأس قوة المشاة خلال إجتياح جزيرة غرينادا في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣. وفي مقرّه العام في الرياض هاتف أحمر يربطه بباول .

- بريطانيا

سير باتريك هين

٥٨ عاماً ، القائد العام لسلاح الجو البريطاني هو حلقة الوصل بين السياسيين والقوات المسلحة البريطانية . ويتولى بصفته هذه تقديم النصائح لرئيس الوزراء في ما يتعلق بالخيارات العسكرية وينقل الى الجيوش القرارات السياسيةِ والدبلوماسية . حائز على وسام عسكري . هواياته : الغولف والتزلج .

الجنرال سير بيتر ديلا بيليار

٥٦ عاماً ، أنه القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وهو على إتصال دائم بمقر الجنرال شوارتزكوف . وبصفته هذه ، فهو يعد الرجل الثاني في قيادة القوات الغربية في الخليج . ضابط نخبوي (إنه الجندي الحائز على أكبر عدد من الأوسمة في الجيش البريطاني). تولى قيادة قوة المالوين بعد الحرب ضد الأرجنتين في العام ١٩٨٤. وهو يتكلم العربية بطلاقة .

فرنســـا

الجنرال موريس شميت

٦٠ عاماً حائز على وسام الشرف . رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الفرنسية منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، من خريجي كلية " سان سير " كان من أول المتطوعين الذين إقتحموا ديان بيان فو في سنة ١٩٥٤. بدأ حياته العسكرية في صفوف مشاة البحرية. ولعب في سنة ١٩٨٣ دوراً أساسياً في إنشاء قوة التدخل السريع الفرنسية .

جنرال في القوات المسلحة . ٥٦ عاماً ، قائد عملية داغية . وهو يتبع منذ أيار/ مايو ١٩٩٠ لقوة التدخل السريع . مولود في باريس لكنه في الأصل من منطقة أزياج . بعد تخرجه من سان سير إختار سلاح الهندسة . ومن بين الفرق التي إلتحق بها فرق بارزة مثل الفرقة الأولى " ار. اتش . بي" والفرقة ١٧ " ار. بي. جي ". عين رئيساً لشعبة المناطق الحساسة في مفتشية الدفاع العملانية في العام ١٩٨٢، وإنضم الى هيئة أركان قوة التدخل السريع ابتداء ، من العام ١٩٨٤.

المرجع : جان بول كروازيه وتيري داتيس ." الخليج ... الحرب الخفية ". شركة الأرض ودار قرطبة . ليماسول – قبرص ١٩٩١. ص ١٦٣-١٦٥.

المراجع

(١) اللواء الركن وفيق السامرائي (المدير السابق للإستخبارات العامة العراقية). "حطام البوابة الشرقية". طباعة مؤسسة "القبس ". الكويت ١٩٩٧.

(٢) اللواء الركن وفيق السامرائي " طريق الجحيم / حقائق عن الزمن السيء في العراق " . الطبعة الأولى ١٩٩٨.

(٣) مجلة " الإتجاه الآخر ". العدد ٦٣. الأحد ٢٠٠٢/٥/٥.

(٤) بيار سالنجر واريك لوران " حرب الخليج / الملف السرّي" . ترجمة محمود الغباش . شركة الأرض ودار قرطبة ليماسول – قبرص . الطبعة الأولى ١٩٩١.

(٥) رولان جاكار " الأوراق السرّية لحرب الخليج ". ترجمة د. محمد مخلوف . شركة الأرض ودار قرطبة . ليماسول – قبرص ١٩٩١ .

(٦) يفغيني بريماكوف " مهمات في بغداد ...". شركة الأرض ودار قرطبة . ليماسول – قبرص ١٩٩١.

(٧) آلان غريش ودومنيك فيدال " الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة ". ترجمة ابراهيم العريس. شركة الأرض ودار قرطبة. قبرص ١٩٩١.

(٨) جان بول كروازيه وتييري داتيس " الخليج ... الحرب الخفية ". شركة الأرض ودار قرطبة . ليماسول – قبرص ١٩٩١.

(٩) " الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج ". إعداد وتقديم خالد بن محمد القاسمي . مؤسسة دار الكتاب الحديث – ودار الثقافة العربية . بيروت ١٩٩٢ .

(١٠) " المحرّر العربي ". العدد ٣٠٦. من ٣–٩ آب ٢٠٠١.

– العدد ٣١٧. من ١٩–٢٥ تشرين الأول ٢٠٠١.

– العدد ٣٢٧. من ٢٨ كانون الأول ٢٠٠١ – ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢.

– العدد ٣٢٨. من ١١ – ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢.

– العدد ٣٣٧. من ٢٢– ٢٨ آذار ٢٠٠٢.

(وثيقة رقم ٨)

ملحق عام ببعض شخصيات الإدارة الأميركية
ورجالات هيئة الأمن القومي الأميركي .

ملحق رقم (١)

تاريخ بعض رجالات الإدارة الأميركية
في عهد الرئيس جورج بوش (الإبن).

إن تاريخ بعض الشخصيات الأميركية في إدارة الرئيس جورج بوش (الإبن) هو تاريخ وسجلّ مليء بالدم والنفط والحقد الأسود ضد الشعوب الضعيفة والأمم المقهورة. ومعظمهم من الذين تخرّجوا من مدرسة الوكالة المركزية للإستخبارات الأميركية (سي.آي.إي) أو من إحدى فروع المخابرات الأخرى في الولايات المتحدة. ومن الطبيعي أن يكون القارىء على علم ومعرفة بتاريخ هذه الشخصيات وأفكارها ومواقفها ومحطاتها الفاصلة في المسيرة السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية ...

ومن بين هؤلاء بالطبع من تتناقل الألسنة أسماءهم كل يوم مرات عديدة ، ومنهم من يعملون في الظل، لكن خطرهم يتجاوز خطر الكثيرين من الذين يعملون في العلن ... ولعلّ الأسماء اللاحقة لبعض هؤلاء تمثل عيّنة بسيطة على هذا الصعيد...

١ ـ كولن باول وزير الخارجية :

ولد باول عام ١٩٣٧، في هارليم ، وترعرع في نيويورك ، وحصل في دراسته الجامعية هناك علىَ باكالوريوس في الجيولوجيا، ثم انضم الى الجيش، وأصبح ملازماً ثانياً . خدم في فيتنام في الفرقة الأميركية ، وكان من بين الضباط الذين تم إبلاغهم بمذبحة (ماي لاي) الشهيرة ضدّ الفيتناميين . بعد عودته من فيتنام أعطي منحة للماجستير من جامعة جورج واشنطن . وفي عام ١٩٧٢، نال منحة دراسية في هيئة نيكسون وايت هاوس. وفي عهد كارتر إحتل منصباً في دائرة الطاقة والدفاع، ثم أصبح مستشاراً عسكرياً لوزير الدفاع كاسبار واينبرغر ثم رشّحه ريغان مستشاراً للأمن القومي في عام ١٩٨٧، وكان باول في أوج نشاطه أثناء فضيحة إيران كونترا. ورغم أنه نفى أي علاقة له بتلك الفضيحة، إلا أن الحقيقة هي أنه كان على إطلاع تام بشحنات الأسلحة غير الشرعية، وبكل ما يتعلق بإيران ـ كونترا . وقد تكرر إسمه مراراً في مداولات لجنة (تاوير) وتقريرها حول إيران ـ كونترا . وذكر الصحفيان نورمان سولومون وروبرت باري أن باول كان صديقاً مقرباً لدى الأمير السعودي بندر الذي كان يقوم بتمويل عمليات (الكونترا)، ودفع ٢٥ مليون دولار، وأكدّ الصحفيان أن

باول بنفسه أشرف على نقل الصواريخ من الجيش الى (C.I.A) لنقلها الى إيران أثناء مجريات (إيران _ كونترا).

ورغم ذلك، قام بوش الأب بتعيين باول رئيساً للأركان المشتركة، فأصبح مهندس عملية عاصفة الصحراء ومعه نورمان شوارتزكوف. وفي عام ١٩٩٣ تقاعد من الجيش.

وبقي باول يقول حتى في سن الـ ٥٧ إنه لم يتبن بعد فلسفة سياسية محددة. ومع ذلك، كان من الواضح، من المجموعة التي أقام معها باول علاقات مقربة ، أنه تبنى فلسفة سياسية، فلقد كان باول مقرباً من واينبرغر ومن فرانك كارلوتشي نائب مدير (C.I.A) ومستشار الأمن القومي الذي وصفه باول (بعرّاب العرابين) كما قدم له المساعدة رجال جورج بوش الأب رامسفيلد وديك تشيني الذي اختاره لمنصب رئيس هيئة الأركان ، ورشّحه لمنصب وزير الدفاع أيضاً.

ويُعرف عن باول أنه يحمل وجهة نظر دولية حذرة، ولا يثق به الجناح الأقصى لليمين لأنه يرغب بالعمل من خلال الأمم المتحدة، ويؤيد توسيع حلف (الناتو)، وهو عضو في مجلس شؤون العلاقات الخارجية . وفي عام ١٩٩٢ ،كتب باول في مجلة (العلاقات الخارجية) مقالاً حمل عنوان : (القوات المسلحة الأميركية والتحديات المقبلة).

وعلى الرغم من رغبته بالعمل بالتعاون مع الدول، لا يشك باول مطلقاً بالتفوق المعنوي الأميركي .

ففي مؤتمر الجمهوريين عام ٢٠٠٠، قال باول : (إن الدول المريضة التي تواصل إتباع نظام مستبد والحصول على أسلحة التدمير الشامل ستجد نفسها قريباً في الخلف، وقد علاها غبار التاريخ). واليوم لا أحد يعرف ما إذا كان باول ينوي مساعدة الأنظمة المستبدة، فهو كان حذراً جداً في مسألة التدخل المسلح أكثر من غيره في الجيش وخارجه . بل إن الحذر طبع نفسه على عقيدة نظرية باول، وكان قد شكل العقبة الرئيسية للتدخل الأميركي في البوسنة .

ومع ذلك ، لم يخترع باول الحذر، وهذا ما تؤكده مجلة (سلاح الجو) في عام ١٩٩٩، حين ذكرت أن عقيدة باول هي نفس عقيدة واينبرغر عملياً . والطريف أن باول سرعان ما دعا الى إستئناف النزاع مع العراق بمجرد تعيينه وزيراً للخارجية حين قال:(إن العراق لم ينفذ بعد تلك الإتفاقات ، وأنا أرى ضرورة إبقاء تلك العقوبات الى أن يتم تنفيذها). ويعتقد باول أن تجربته العسكرية ومكانته ستوفران له بالتأكيد نفوذاً كبيراً على السياسة العسكرية والدبلوماسية في إدارة بوش.

٢ـ دونالد رامسفيلد وزير الدفاع :

يُعدّ رامسفيلد صاحب إيديولوجية متطرفة في ثياب شخصية معتدلة. وقد كتب وليام هارتونغ أحد كبار رجال الأبحاث في مركز دراسات السياسة الخارجية تحت الجهر ومؤلف عدد من الكتب آخرها كتاب: (التركيز العولمي: السياسة الخارجية الأميركية في بداية الألفية الجديدة) (سانت مارتين برس ٢٠٠٠) عن دونالد رامسفيلد، وطبيعة دراسته جاء فيها : (عندما بدأت لجنة الشؤون العسكرية_ التابعة للكونغرس _ جلسة الإستماع حول ترشيح رامسفيلد لمنصب وزير الدفاع ظهرت عنه معلومات جديدة تثير شكوكاً حول ما إذا كان صاحب قدرات إدارية لا تحكمها إيديولوجية متشددة في نقل وزارة الدفاع الى القرن الواحد والعشرين). لكن رامسفيلد يظهر على الفور ذا إيديولوجية متشددة بثياب دبلوماسية حين تتعلق المسألة بقضايا الأمن القومي مثل الدفاع الصاروخي والحدّ من إنتشار السلاح النووي. ولا شك أن علاقاته الحميمة الدائمة مع مركز الأبحاث اليميني الأميركي (مركز فرانك غافني للسياسة الأمنية) تثير تساؤلات حول ما إذا كانت نزعته المتمردة على القواعد أو موضوعيته هي التي ستقوده عندما تكون له المرجعية في إتخاذ القرار المتعلق ببرنامج (الدفاع الصاروخي القومي) وما

إذا كان مفيداً أو إستفزازياً. فرامسفيلد متمسك بهذا البرنامج الى حدود لا نهائية. ولعل أكثر ما يقلق في خلفية رامسفيلد هو علاقته الحميمة وصلاته مع (مركز السياسة الأمنية) الذي يُعدّ من أكبر المنظمات المدافعة عن سياسة الدفاع الصاروخي المضاد وتطبيقها كاملة. فمنذ عام ١٩٩٦، ورامسفيلد يعمل كمستشار موثوق ومؤيد مخلص في هذا المركز ، وتظهر دراساته وإسمه في تقاريره السنوية ، بل إن رامسفيلد هو أحد المتبرعين المنتظمين به.

وفي عام ١٩٩٨، نال رامسفيلد جائزة المركز السنوية تكريماً للدور الذي قام به حين رئس لجنة تقييم أخطار الصواريخ الباليستية ضد الولايات المتحدة . وعمل رامسفيلد أيضاً مع مجموعة تأثير أميركية تطلق على نفسها إسم (تعزيز قوة أميركا) وهي من اليمين الذي يهاجم أعضاء مجلس الشيوخ المتشككين في أهمية نشر الصواريخ المضادة للصواريخ ، وهو المبدأ الذي يستند إليه برنامج رامسفيلد و(مركز السياسة الأمنية). وكان رامسفيلد حين رأس تلك اللجنة التي عُينت للبحث في أخطار صواريخ دول العالم الثالث الفقيرة قد قام بتوجيه دراسته نحو برنامجه للدفاع الصاروخي لإقناع الجميع به وترويجه . وما يُقلق في هذه المسألة أن علاقات رامسفيلد قوية مع مدير (مركز الدراسات الأمنية) غافني الذي حاول بدوره إقناع نيوت غينغرينش وديك آرمي بوضع برنامج الدفاع الصاروخي بنداً أساسياً في خططهما

السياسية عام ١٩٩٤. وقد أصبح مركز الدراسات الأمنية بمثابة اللجنة التنفيذية لفريق التأثير والنفوذ من أجل فرضه على الإدارة الأميركية . ويعمل –مع هذا المركز_ ممثلون من اليمين الأميركي مثل مركز دراسات (هيرنيج)و (تقوية أمريكا)و(هاي فرونتير) ومارتين لوكهيد صاحب أكثر مصانع السلاح في الولايات المتحدة. وهذا الفريق يدعمه أحد أكبر المروجين لحرب النجوم في عهد ريغان ، والمستشار العلمي السابق للرئيس ريغان جورج كيوورت. فجون كيل هو الذي قاد حملة الدعوة الى عدم الإلتزام بإتفاقية منع التجارب النووية. أما المموّلون الكبار لمركز (غافني) وخططه الجهنمية الهجومية فهم من أقصى اليمين الأميركي مثل ريتشارد ميللون سكايف وعائلة كورس وعائلة لوكهيد صاحبة مصانع لوكهيد للأسلحة وطائرات بوينغ وكذلك دونالد رامسفيلد وإيليوت أبرامس، وهوارد فيليبس. أما الغائبون عن هذه الأفكار من داخل (مركز السياسة الأمنية) من الجمهوريين فهم كولن باول، وبرينت سكوكروفت. وهذا الفريق المؤثر داخل الإدارة الأميركية كان يعارض موافقة واشنطن على أي إتفاق للحدّ من الأسلحة في العشرين سنة الماضية بدءاً من معاهدة منع إجراء التجارب الدفاعية ضد الصواريخ وإنتهاءاً بمعاهدة عدم صناعة ونشر الألغام المضادة للأفراد. وحين تولى رامسفيلد وزارة الدفاع سارع صديقه غافني الى دعوته للبدء بنشر نظام الدفاع الصاروخي ذي

القواعد البحرية ـ الذي يمكن أن يتعقب أي صاروخ باليستي ـ لم يتم تصميم نظامه الناجح بعد لأنه كان تحت التصميم والإختبارات. بل إن غافني سارع الى إنتقاد وزير الدفاع الجديد (رامسفيلد) بتعميم القدرات التكنولوجية الأميركية المتوفرة قبل الإنتقال الى نشر نظام الصواريخ المضادة للصواريخ . وكان رامسفيلد قد استخدم في بياناته العامة نفس لغة مركز غافني حين أعلن مركز غافني أن واشنطن وقعت على إتفاقية (ABM) التي تمنع التجارب لإنتاج صواريخ مضادة للصواريخ، أي التي تمنع إجراء برنامج الدفاع الصاروخي مع دولة الإتحاد السوفييتي ، وليس مع دولة روسيا الجديدة، والإتحاد السوفييتي لم يعد موجوداً. ولا شك أن وجهة النظر هذه تشكل صفعة لمبادىء التفاهم الدولي القانونية والتعهدات والإتفاقات التي ورثتها روسيا خليفة الإتحاد السوفييتي. ومع ذلك، كان غافني يكرر وجهة النظر هذه في كل فرصة ومناسبة تتوفر له. فمركز (السياسة الأمنية) ومنظمة (تعزيز قوة أمريكا) غالباً ما يقومان بتزييف الحقيقة ما دام ذلك يخدم أغراضهما. فقد أعلن فريق (تعزيز قوة أمريكا) في إحدى المناسبات أن السيناتور هاري رايد الديموقراطي لا يريد حماية عائلات نيفادا من أخطار الصواريخ الباليستية التي توجد عند دول متمردة وعند (إرهابيين) لأنه لن يؤيد برنامج الجمهوريين للدفاع الصاروخي. ولا يخفى على أحد أن رامسفيلد كان من بين أعضاء مجلس إدارة (منظمة

تعزيز قوة أمريكا) في ذلك الوقت، وامتنع عن التعليق عن هذه الدعاية المضللة غيرالصحيحة ، وكان هناك (منظمات إرهابية)تمتلك حقاً صواريخ باليستية ؟ وأثناء حملة بوش الإنتخابية عام ٢٠٠٠ أنشأ غافني موقعاً خاصاً جديداً في الإنترنت من أجل إقناع الأميركيين بضرورة تبني البرامج لأخطار الصواريخ الباليستية، بل أن غافني حدد الصواريخ التي ستضرب الولايات المتحدة في ذلك الموقع؟

لكن الواقع كان يثبت أن أحدث الصواريخ الإيرانية لا يستطيع الوصول حتى الى آلاف الأميال عن أراضي الولايات المتحدة. لقد كان غافني ورامسفيلد يستخدمان طريقة وضع الطعم وتجربته، ويروجان معلومات مضللة جداً، ويصعب تصديقها من قبل المطلعين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل سينأى رامسفيلد بنفسه عن ذلك الفريق وآرائه المتطرفة الجهنمية ؟ أو أنه سيمضي مع هذا الفريق، ويتبنى ذلك البرنامج مهما كانت نفقاته وتقنياته ودبلوماسيته؟ فمثل هذا البرنامج يكلف ١٠٠ مليار دولار، ودافع الضرائب الأميركي هو الذي سيتحمل عبء تلك التكاليف إذا ما أخطأ مجلس الشيوخ، ووافق عليه.

تسييس رامسفيلد للعمل المخابراتي : كان رامسفيلد قد استغل

اللجنة التي يرأسها في السابق من أجل القيام بتسييس المخابرات وتشجيعها على خلق أفكار ومعتقدات معدّة بشكل مسبق، وليس على عرض تقييم موضوعي للحقائق والوقائع التي تواجه الولايات . وقد حاول في تقريره_ حول الأخطار التي تواجهها الولايات المتحدة_دفع (C.I.A) الى إعطاء تقرير مبالغ به حول ما أنفقه الإتحاد السوفييتي على الصواريخ الباليستية لكي يبرر التوجه نحو برنامج الدفاع الصاروخي الأميركي المضاد. فلجنة رامسفيلد لم تقدم أي تفاصيل أو معلومات جديدة حول صواريخ الإتحاد السوفييتي ، بل وضعت سيناريو متطرفاً جداً بالإستناد الى معلومات متوفرة وعادية. وافترضت اللجنة أن دولة مثل كوريا الشمالية تستطيع بمساعدة الصين الحصول على صاروخ باليستي وتهديد واشنطن به.

وقد عقّب محلل أميركي عمل مع لجنة الشؤون العسكرية في الكونغرس هو جوزف سيرينسيون على ما تقوله لجنة رامسفيلد قائلاً، إنها تريد مع (C.I.A) إستبدال عبارة (الممكن المتوفر) الواقعية بعبارة (المحتمل) والإستناد إليه متجاهلة العوامل الإقتصادية والسياسية التي تردع ، أو تعرقل دولة ما من تحقيق ملموس لهذا (الممكن أو المتوفر) . ألم نجد أن كوريا الشمالية بعد تقاربها مع سيول وموافقتها على مذكرة منع التجارب الصاروخية قد عبّرت عن رغبة في مراجعة برامجها النووية

والصاروخية (التصدير والإنتاج) كجزء من إطار تتفق بشأنه مع الولايات المتحدة ؟

والحقيقة أن الولايات المتحدة _ كما يرى سيرينسيون لم تعد مهددة بخطر الهجوم الصاروخي عليها إلا بمستوى أقل كثيراً من الخطر الذي تعرضت له قبل عشر سنوات. وما يؤكد هذا الرأي أن روبرت وولبول المختص بالتحليل المخابراتي كان قد أشار في شهادته أمام الكونغرس الى حقيقة أن حدوث هجوم صاروخي على الولايات المتحدة هو الطريقة الأقل إحتمالاً ، لأن أي دولة لن تختار إطلاق صاروخ للتدمير الشامل على الأراضي الأميركية، لأنها تدرك إن إستخدامها لصاروخ باليستي يحمل (حتمية الرد) الذي سيسمح للولايات المتحدة بتحقيق تدمير سريع وواسع لتلك الدولة.

وهكذا كان تقرير لجنة رامسفيلد في لبه وجوهره ليس إلا معلماً على سيطرة التلفيق السياسي ، ولا علاقة له بأي تحليل موضوعي لأخطار تواجهها الولايات المتحدة. ومثلما أدركنا بعد سقوط الإتحاد السوفياتي أن تقديراتنا للقوة السوفياتية كان مبالغاً بها كثيراً، فسوف ندرك، ونكتشف قريباً أن لجنة رامسفيلد أفرطت كثيراً في مبالغتها في الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة من الصواريخ الباليستية .

٣ـ ريتشارد أرميتاج :

هو نائب وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. له تاريخ حافل بالخبرة ضد آسيا وروسيا.يعتبر أرميتاج من كبار المختصين في شؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وكان أحد مستشاري جورج دبليو بوش أثناء حملته الإنتخابية، وهو يتولى الآن منصب نائب وزير الخارجية . وتجمع أرميتاج وكولن باول صداقة شخصية، وتربطه ببوش الأب والإبن علاقات قديمة.

ولد أرميتاج عام ١٩٤٥ وتخرج من الأكاديمية البحرية وخدم في فيتنام وهو يرأس جمعية أرميتاج الأميركية وهو من بين أعضاء مجلس مدراء شركة "جنرال دايناميكس" إحدى كبريات الشركات الصناعية الأميركية العسكرية. ويتقن التحدث باللغة الفيتنامية بطلاقة وكان المسؤول عن تنظيم إنسحاب أسلحة بحرية من فيتنام الجنوبية بعد إنتصار فيتنام الشمالية وإنسحاب القوات الأميركية من سايغون عام ١٩٧٥. وانتقل بعد ذلك في العام نفسه الى العمل بصفة مستشار لوزارة الدفاع في طهران أثناء حكم الشاه الإيراني. وعندما رشح

رونالد ريغان نفسه للرئاسة إنضم إليه بصفة مستشار في السياسة الخارجية. منذ عام ١٩٨١_ ١٩٨٣ تسلم منصب النائب المساعد لوزير الدفاع في شرق آسيا وشؤون المحيط الهادىء . وبعد ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٩ أصبح مساعداً لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، وأُعطي دوراً خاصاً في شؤون أمن الشرق الأوسط. ومنذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٣ عينه الرئيس بوش الأب نائباً لوزير الدفاع في مكتب شؤون الأمن الدولي .

وفي ذلك الوقت ساهم أرميتاج في النشاطات الأميركية داخل الدول التي استقلت في ذلك الوقت عن الإتحاد السوفياتي بعد انهياره. وكان بوش الأب قد رشحه وزيراً للجيش والقوات المسلحة لكن أرميتاج سحب ترشيحه قبل إنعقاد جلسة الإستماع التي تعقدها لجنة خاصة في الكونغرس وتناقش فيها مع المرشح مواضيع تتعلق بمدى صلاحية وخلو سجله من الفضائح المكشوفة.

فقبل وقت قصير من موعد جلسة لجنة الكونغرس، نشرت مجلة "هذه الأزمنة" مقالاً كتبه جيم ناوريكا، كان بمثابة وثيقة تكشف عن علاقة حميمة أقامها أرميتاج مع إمرأة فيتنامية كانت تعيش في فيرجينيا_ (الولايات المتحدة) وهي من جملة من أدينوا بإدارة ناد غير شرعي للقمار والجنس لأحد أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري ،

ولو لم يسحب أرميتاج ترشيحه في آخر لحظة دون جلسة الإستماع لاضطرت لجنة الكونغرس الى رفضه وافتضاح تفاصيل لا يرغب بتداولها في ذلك الوقت .

والجدير بالذكر أن أرميتاجَ كان من بين المتورطين أيضاً أثناء وجوده في منصب مساعد وزير الدفاع في فضيحة (إيران_كونترا) في نهاية الثمانينات ويقول أحد المحامين الأميركيين إن الدليل الذي سبق لإثبات دور أرميتاج في الفضيحة كان ناقصاً ولم يكن محكماً، رغم أن أرميتاج كان من بين المشتركين في إجتماعات الجنرال ريتشارد سيكورد وأوليفر نورث ونشاطاتهما في الفضيحة. ومع ذلك، نفى أرميتاج مشاركتهما بأي نشاط يورطه معهما . وقبل انشغاله في المنصب الجديد مع إدارة بوش الإبن كان أرميتاج يرأس مجموعة مختصة بالأبحاث حول اليابان برعاية وتمويل "مؤسسة الدراسات الإستراتيجية القومية" الأميركية. وتضم هذه المجموعة عدداً كبيراً من ضباط المخابرات العسكرية الأميركية الذين يشكلون معظم أعضائها.

وفي تشرين الأول ٢٠٠١ أصدرت مجموعة أرميتاج هذه تقريراً بعنوان :"الولايات المتحدة واليابان والتقدم نحو الشراكة الناضجة"، تضمن الكثير من الإنتقادات تجاه اليابان والدعوة الملحة الى ممارسة واشنطن ضغوطها الكبيرة عليها من أجل إجبارها على القيام بتغييرات

واسعة على أنظمتها الإقتصادية، والعسكرية. ويتذمر المسؤولون عن هذا التقرير من اليابانيين لأنهم ينفرون من التغيير الواسع ما لم يجبرون على ذلك عندما لا يجدون أي خيار آخر سوى القيام بالتغيير المطلوب.

وأمام هذه الملامح والأفكار التي تعبر عن شخصية أرميتاج لا يمكن بعد معرفة ما إذا كان أرميتاج سيعبر عن دور متغطرس في منصبه الجديد. لكن مع ذلك يبدو من الواضح أن بوش الإبن وباول لا يشعران بأي إنزعاج من تاريخه ومما سيقترحه في السياسة الخارجية.

٤ـ وليم بيرنز :

هو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، ومن الداعين لأمن اليهود ورفاهيتهم أولاً... ويرى المراقبون أن تعيينه في هذه المهمة يشير الى نية الرئيس بوش الإستمرار في القيام بدور نشيط في السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأدنى وبدور ينحاز كثيراً الى إسرائيل . وفي جلسة الإستماع والمناقشة التي عقدتها لجنة الكونغرس قبيل المصادقة على توليه هذا المنصب ، تحدث بيرنز عن الطموحات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين حقاً. لكنه أكد في عرضه على الإلتزام الأميركي الثابت بحماية أمن إسرائيل ورفاهيتها .

وتُعد مهمة بيرنز ووجوده فيها ذات أهمية كبيرة عند باول الذي لا يرغب بإرسال المبعوثين "الخاصين" الى المناطق التي تتصف نزاعاها بالشدة والتوتر ، وهو على عكس إدارة كلينتون في توجهه هذا. ولهذا السبب يبدو إنه من المحتمل جداً أن يقوم بيرنز بقيادة طواقم التفاوض في المنطقة نفسها.(هذه المعلومات عن بيرنز جاءت قبل قدومه مع الجنرال أنتوني زيني الى منطقة الشرق الأوسط).

وبيرنز الذي يبلغ من العمر ٤٥ عاماً يحمل الكثير من الخبرات والمؤهلات حين يقوم بنشاطه في الشرق الأوسط. ويُذكر أن بيرنز كان قد عمل تحت مسؤولية كولن باول في مجلس الأمن القومي . وكان آخر منصب تولاه قبل مهمته الجديدة هو سفير الولايات المتحدة في الأردن . ويتحدث بيرنز العربية، والروسية، والفرنسية وكان قد حصل على درجة عليا في شؤون العلاقات الدولية في جامعة أوكسفورد ، وسبق له أن عمل في وزارة الخارجية مساعداً في مكتب الخارجية ورئيساً لقسم الشؤون السياسية في موسكو. ورغم جميع هذه الخبرات إعتبر بيرنز وجهاً جديداً بشكل نسبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، خصوصاً وإنه لم يخبرها على غرار المستشارين والمبعوثين السابقين الذين قاموا بجولات مكوكية ثم فشلوا .

وفي مهماته التفاوضية يمتاز بيرنز بقدرته على الإصغاء أكثر من إعطاء محاضرة في جلسات التفاوض. وعلى الرغم من أن إدارة بوش

ألمحت مبدئياً الى عزمها التراجع عن القيام بدور نشيط في مساعيها في العملية السلمية، إلا أن بيرنز كان يرى ويطالب بشكل واضح أن تقوم الولايات المتحدة بدور قوي في هذا الشأن . فهو من قال أمام لجنة الكونغرس :"إن الإهتمام الأميركي والقيام بدور في الشرق الأوسط ضرورةً وليس خياراً". ولا شك أن مهمة بيرنز ستكون صعبة مهما كانت قدراته، ولن يتمكن كما يرى المراقبون من تحقيق أي تغيرات في السياسة الأميركية التقليدية . فالولايات المتحدة تتعرض لانتقادات متزايدة لأنها تعلن عن رغبتها بأن تكون وسيطاً نزيهاً، في حين أنها تقدم لإسرائيل المزيد من المساعدات العسكرية والإقتصادية بشكل يفوق ما تقدمه واشنطن لأي دولة أخرى في العالم. وسيواجه بيرنز أيضاً موضوع العراق وهو "الكابوس" الأميركي الآخر بنظر إدارة بوش التي تدير ظهرها لما تقوله التقارير منظمة رعاية الطفولة (يونيسف) التي تشير الى موت ٤٥٠٠ طفل عراقي كل شهر بسبب العقوبات التي تصر واشنطن على فرضها. والمعروف أن بيرنز كان أحد الذين صاغوا إقتراح باول بإجراء تغيير وتحول في "العقوبات الذكية ينتج عن السماح للعراق بتوسيع وتنويع بضائعه المدنيّة المستوردة مع المحافظة على التشدد في منع إستيراده لأي بضاعة قد تستخدم في صناعة أسلحة التدمير الشامل . لكن هذا الإقتراح لم يلق نجاحاً فيما بعد" .

٥ـ بول وولفوويتز :

هو نائب وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد، وله سجل حافل بدعم أسوأ الأنظمة القمعية والدكتاتورية في العالم .

يحتل البروفسور وولفوويتز، الذي عينه بوش نائباً لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، منصب عميد كلية العلاقات الدولية في معهد جون هوبكينـــز للدراسات الدولية المتطورة في واشنطن . وكان قد تسلم منذ عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٧ عدداً من المناصب في وكالة نزع الأسلحة والحد من إنتشارها ، وعمل مديراً لمحادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية. ومنذ عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٠ أصبح مديراً للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية في عهد كارتر ونائباً لوزير الدفاع. ومنذ عام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٦ عمل مساعداً لوزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادىء. ومنذ عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٩ عين سفيراً للولايات المتحدة في أندونيسيا . وفي عهد جورج بوش الأب مساعداً لوزير الدفاع ديك تشيني للشؤون السياسية ، وهو منصب يجعله مسؤولاً عن وضع الإستراتيجية والخطط السياسية التي تستأنس بها وزارة الدفاع وتقوم بدراسة تبنيها .

وفي منصبه الحالي كنائب لوزير الدفاع، سيقوم بإدارة يومية لوزارة الدفاع ، وسيعمل على ترتيب وإعداد ما يراه حول برنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الذي يؤيده بشدة، وسيتابع موضوع كوريا الشمالية التي يعتبرها دولة متمردة يجب مواجهتها والتعامل معها ببرنامج الصواريخ المضادة . كما سيتابع موضوع العراق وسيحاول تنفيذ أفكاره الداعية الى تسليح المعارضة العراقية، وستكون الصين من مسؤولية أعماله المباشرة أيضاً.

ويقول المراقبون المختصون ان وولفوويتز يعتبر الصين أكبر منافس إستراتيجي وأكبر خطر متوقع ضد الولايات المتحدة كما سيقوم وولفوويتز بدور كبير ومهم من خلال منصبه هذا بتشكيل وترتيب إئتلافات وتحالفات عسكرية . وهذه المهمة كان قد اختص بها في سنوات الحرب الباردة. وكان ريتشارد هولبروك أحد كبار مستشاري نائب الرئيس الديموقراطي آل غور، الذي توقع أن يتسلم إما هو وإما وولفوويتز مثل هذا المنصب ، قد أبلغ عدداً من الحضور في السنة الماضية أن نشاطات وولفوويتز الحديثة تدل على سياسة خارجية جديدة .

ومن المحطات التاريخية التي تعطي صورة عن طبيعة وولفوويتز الذي يعتبر من أخطر الصقور في الإدارة الأميركية ما قام به عام ١٩٧٥ في

أندونيسيا. في هذا الصدد يقول هولبروك: "بول وأنا كنا على إتصال في كثير من الأحيان من أجل إبعاد مسألة "تيمور الشرقية" عن الحملة الإنتخابية، لأن ذلك سيلحق الضرر بواشنطن وأندونيسيا " . ففي ذلك الوقت قامت أندونيسيا بغزو تيمور الشرقية بعد إنهيار الدولة البرتغالية التي كانت تستعمرها منذ وقت طويل. وجرى الغزو الأندونيسي بأسلحة أميركية ودعم أميركي قوي. وأصبحت أندونيسيا تحت رعاية أميركية خصوصاً خلال سنوات حكم فورد ـ كيسنجر، وكارتر وريغان وبوش وكلينتون، الذي ظهر له فيما بعد أن أندونيسيا أصبحت عبئاً خصوصاً بعد إفتضاح ما تقوم به في تيمور الشرقية.

ويشهد سجل وولفوويتز على إتباع سياسة الحرب الباردة في مختلف مناطق آسيا وهو من كان يضع الخطط السياسية لوزير الدفاع ديك تشيني نائب الرئيس الحالي. ولقد تسببت خططه السياسية في سيئول والفيليبين بازدياد مظاهر العداء والكراهية ضد الولايات المتحدة حتى سقط رئيس كوريا الجنوبية وتبعه ماركوس في الفيليبين . وهو شهير بالدفاع عن الرؤساء الذين لا يتمتعون بشعبية في بلادهم. وفي إحدى الشهادات التي قدمها للكونغرس حول ضرورة الدفاع عن نظام حكم سوهارتو الفاسد قال إن دعم سوهارتو والوقوف الى جانبه سيعززان حقوق الإنسان والديموقراطية في أندونيسيا. وبعد ثلاث سنوات، أي

في عام ٢٠٠٠، سقط سوهارتو بسبب قمعه لحقوق الإنسان وللفساد المستشري في حكمه.

والطريف أن سقوط سوهارتو الصديق الحميم لوولفوويتز وكذلك سقوط الجنرال المستبد ويرانتو معه، لم يحرج كثيراً وولفوويتز . فحين سأله أحد الصحفيين ، هل تعتقد أن ويرانتو هو إصلاحي ويؤيد الإصلاح في أندونيسيا؟ قال :"لقد أصبح من التاريخ والماضي ، الآن،بغض النظر عما إذا كان إصلاحياً أو ضد الإصلاح" .وحاول وولفوويتز الدفاع عن ويرانتو، أداته في تنفيذ السياسة الأميركية في أندونيسيا والجنرال الذي إحتل تيمور الشرقية وقام بمجازر فيها .

ويقول تيم شورروك ، الذي إستشهدنا بمصادره في الحديث عن وولفوويتز :"إن جهود وولفوويتز للدفاع عن أعتى حُكام آسيا وتبييض صورهم مثل تشون ، في كوريا الجنوبية ، وماركوس في الفيليبين، وسوهارتو وكذلك ويرانتو في أندونيسيا تدل على إفلاس السياسة الخارجية الأميركية بدءاً من رونالد ريغان، وإنتهاءاً بجورج بوش. وعلى الأميركيين الذين يهمهم ما تقوم به واشنطن في الخارج بإسمهم ، مراقبة كل خطوة يقوم بها وولفوويتز بدءاً من كوريا الشمالية حتى العراق وكولومبيا".

وربما من حسن حظ شارون أن يكون رئيس حكومة إسرائيل في عهد أصبح فيه وولفوويتز نائباً لوزير الدفاع،وخصوصاً وأن الإثنين يحملان سجلاً من أخطر المغامرات العسكرية والتآمرية كل بحسب حجمه وحجم ما يتوفر له من قوة عسكرية وقرار.

٦- كوندوليزا رايس :

هي مستشارة الرئيس الأميركي جورج بوش (الإبن) لشؤون الأمن القومي . ولها إخلاص مزدوج لعائلة بوش وشركات النفط وصناعة الأسلحة. تعد رايس التي تلقب بـــ (كوندي) أول إمرأة يتم تعيينها في منصب مستشار مجلس الأمن القومي. وتقول رايس عن نفسها إنها "جمهورية حتى العظم،ومحافظة جداً في السياسة الخارجية" . وكانت خلال عشرين سنة خلت من المؤيدين المحسوبين على عائلة بوش وسياستها الخارجية في الطاقة، والتسلح والصناعات المالية، وفي رفض العزلة الأميركية.

نشأت رايس وترعرعت في بيرمينغهام التي كان سكانها في أغلبيتهم الساحقة من السود _ آلاباما_ وتعلمت عزف البيانو ورقص الباليه والتزلج والفرنسية . وأظهرت موهبة خاصة في المدرسة حتى أنها إنتسبت الى جامعة (دينفر) وهي في الخامسة عشرة من عمرها،

وتخرجت وهي في التاسعة عشرة بنجاح ونالت بكالوريوس في العلوم السياسية. وفي دينفر كان جوزيف كوربيل والد مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية في عهد كلينتون هو الذي يقوم بتدريسها أبحاثاً عن الإتحاد السوفياتي فأصبحت مختصة بالدراسات عن الروس. وبعد ذلك نالت درجة الماجستير من جامعة نوتردام ، ثم الدكتوراه من قسم الدراسات السياسية في دينفر . وفي عام ١٩٨١ ذهبت الى ستانفورد لدراسة مسائل الحد من الأسلحة ، وأصبحت بعد ذلك مدرسة بدرجة بروفسور في العلوم السياسية وعضواً في "مؤسسة هوفر القومية".

وفي عام ١٩٨٦ إستدعيت للعمل مع رونالد ريغان وإدارته في التخطيط الإستراتيجي النووي في قيادة هيئة الأركان المشتركة وفي "مجلس العلاقات الخارجية". وفي عام ١٩٨٩ عادت الى واشنطن لتتولى منصب المدير للشؤون السوفياتية والأوروبية الشرقية في "مجلس الأمن القومي". كما عملت في الفترة نفسها مساعداً للرئيس بوش في شؤون الأمن القومي. وحين قدم الرئيس بوش الأب في أحد إجتماعاته مع الرئيس غورباتشوف مساعدته كوندوليزا قال له :"ها هي كوندوليزا التي أطلعتني على كل ما أعرفه عن الإتحاد السوفياتي". وبعد سقوط بوش الأب في الإنتخابات أمام كلينتون تسلمت رايس منصباً كبيراً في مؤسسة هوفر وكانت أصغر عضو في هيئة جامعة ستانفورد وفي الوقت نفسه كانت عضواً في مجلس إدارة مؤسسة

"شيفرون"و"هويلت" و"تشارلس شقاب" وفي شركة "مورغان أنترناشنال الإستشارية" حيث توفرت لها الفرصة بالإلتقاء بمعظم المدراء التنفيذيين الكبار والمتنفذين في تلك المؤسسات والشركات الكبيرة. وفي عام ١٩٩٥ أكرمتها مؤسسة "شيفرون" التي تختص بصناعة النفط ونقله حين اطلقت على أكبر ناقلة نفط في شركتها إسم "كوندوليزا رايس" وحصلت على مكافأة مالية من الشركة على شكل أسهم فيها بقيمة ٢٥٠ألف دولار.

ولقد إختيرت رايس في منصب المستشار للأمن القومي بسبب ولائها لعائلة بوش وإخلاصها وكذلك بسبب موهبتها وخبرتها اللامعة في هذا الميدان.

وخلال علاقاتها مع عائلة بوش أقامت صلة خاصة مع السيدة باربرا زوجة بوش الأب. وفي غمرة النشاط في حملة جورج دبليو بوش الإنتخابية كانت هي التي أطلقت عبارة التملق التي يشك بانطباقها على بوش الإبن :"إنه مفكر هائل"!؟ وكانت قد عبرت عن جزء من أفكارها حين ذكرت لفصليّة "فورين أفيرز" أن الإدارة الأميركية عليها أن تضع أميركا أولاً في كل شيء وقالت :"ينبغي على السياسة الخارجية الأميركية في إدارتها الجمهورية أن تعيد تركيز الولايات

المتحدة على مصالحها القومية ورغم أنه ليس من الخطأ القيام بشيء ما يفيد كل البشرية، إلا أن هذا يجب أن يكون في سياق الترتيب الثاني".

ويفضل المحيطون بالسيدة رايس وأتباعها إعادة تنظيم وترتيب الإقتصاد العولمي. ولقد ساهمت هي بنفسها ضمن فريق بتقديم دراسة واسعة حول "النظام العالمي الجديد" في عهد الرئيس بوش الأب. وفي ٢٠٠٠/١١/١٧ ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن كوندوليزا قالت:"يمكن أن تدعو الضرورة الى وضع قوات بوليس دولية لتنفيذ مهام حفظ السلام لأنها الآن من مسؤولية الجنود". وهذه الفكرة أو الملاحظة لا يستسيغها أبداً جناح أقصى اليمين في الحزب الجمهوري، ولذلك إعتبر هذا الجناح رايس عميلة أو وكيلة للأمم المتحدة. ويعتبرها اليسار من عهد الحرب الباردة ورجالها الذين لم يدركوا ما حدث من تغييرات في عهد كلينتون السابق.

ومن نقاط ضعفها أنها لا تعرف إلا القليل جداً عن العالم النامي ودول العالم الثالث رغم أنها تحمل كراهية شديدة تجاه كوبا. وتعتبر رايس من الصقور الداعين الى تنفيذ برنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ رغم أنها شجعت بوش الإبن أثناء حملته الإنتخابية على الإعلان برغبته بتقليص أحادي الجانب في أسلحة الولايات المتحدة النووية .

وتشير التقديرات الى عدم إحتمال أن تقوم رايس بأية تغييرات كبيرة في سياسة الأمن القومي كما ظهرت خلال هذه الفترة من إدارة بوش. ومع ذلك لا أحد يمكنه توقع كيفية مواجهتها وردها تجاه أي أزمة مقبلة.

٧ـ جون بولتون :

هو المسؤول عن نزع السلاح والأمن الدولي في أميركا . ويتمتع بنــــزعة شنّ الحروب في آسيا وضد الصين.

عينه بوش مساعداً لوزير الخارجية لشؤون نزع السلاح والأمن الدولي. وهو يمثل في موقعه في السياسة الخارجية أقصى اليمين في الحزب الجمهوري. في كانون الثاني ٢٠٠١ منح جيسي هيلمز كامل المصداقية لبولتون قائلاً للكونغرس :"إن بولتون من النوع الذي أرغب معه حتى بمواجهة حرب ياجوج وماجوج بين الخير والشر في كل هذا العالم". وفي الخريف الماضي لوحظ بولتون الذي كان يعمل في منصب نائب رئيس مركز أبحاث "مؤسسة أميركان أنتربرايز" معقل التطرف اليميني الأميركي، وهو يبذل أقصى جهوده لترتيب منصب له في البيت الأبيض.

وكانت آخر المعارك التي خاضها بولتون في السنوات القليلة الماضية من أجل تثبيت وجهات نظره اليمينية المتشددة هي الدفاع عن إعطاء تايوان العضوية الكاملة في الأمم المتحدة رغماً عن أنف الصين. ففي عام ١٩٩٤ إستهل بولتون عرض آرائه السياسية أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ قائلاً :" إنني أعتقد أن على الولايات المتحدة تأييد ودعم جهود جمهورية الصين ـ تايوان ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة".

وإذا كان الديموقراطيون لم ترق لهم هذه الآراء في ذلك الوقت، فإن إدارة بوش الأب لم تستطع قبل ذلك تبنّي رأيه هذا.

وعندما أثار السيناتور الديموقراطي جون كيري في شهر تشرين الثاني من العام الماضي موضوع تايوان في لجنة العلاقات الخارجية، إضطر بولتون الى إتخاذ موقف (المنافق) حين قال :"ليس من وظيفتي الدفاع عن الإعتراف الديبلوماسي بتايوان وليس من اللائق لي القيام بذلك".

لكن على الرغم من ذلك كانت النشرات السياسية لمركز "أميركان أنتربرايز" الذي يديره بولتون تدافع عن هذا الرأي وتقول إن الإعتراف بتايوان عضواً كاملاً في الأمم المتحدة سيكون بمثابة عرض لقوة القيادة الأميركية وهو ما تحتاجه منطقةِ آسيا وما يتطلع إليه الكثير

من شعوبها . وإن تصور أن ترد الصين الشعبية على هذه الخطوة بعمل عسكري ليس سوى وهم".

وقد كشفت صحيفة واشنطن بوست في ٢٠٠١/٤/٩، أحد أسباب تبنّي بولتون لهذا الرأي حين ذكرت أنه كان يتقاضى مكافأة مالية من حكومة تايوان على كل دراسة أو بحث يقدمه في الولايات المتحدة دفاعاً عن تايوان . وتلقى على بعض هذه الدراسات مبلغ ٣٠ ألف دولار. وفي شهادته أمام إحدى لجان الكونغرس إعترف بذلك ، لكنه زعم أن سبب دفاعه عن تايوان وإدخالها الى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لم يكن بدافع الحصول على مثل هذه المبالغ منها.

تنوعت المناصب والمسؤوليات التي عمل فيها بولتون منذ بداية تخرجه من جامعة "ييل" كمحام. فأثناء ولاية ريغان وبوش الأب عمل في وزارة الخارجية، وفي وزارة العدل وفي هيئة المساعدات الأميركية . وكان بالإضافة الى عمله الدائم في مركز أبحاث "أميركان أنتربرايز" يعمل أيضاً منذ عام ١٩٩٣ في "مؤسسة مانهاتين" اليمينية المتطرفة ، وهو من كبار الكتاب والخطباء البارعين . وفي مقال نشرته له مجلة "ويكلي ستاندرد" الأميركية المتطرفة (١٩٩٩/١٠/٤) تحت عنوان "قبضة كوفي أنان في الأمم المتحدة"، ندد بولتون بشكل متشدد بالأمين العام أنان لأنه يحاول الحد من الحرب وإقامة سلطة لقوات الأمم

المتحدة ، وقال :"وإذا ما سمحت الولايات المتحدة بهذا التوجه دون وقفه وتحديه فإن حريتها في التصرف وإستخدام القوة العسكرية في توسيع مصالحها القومية سوف يتعرضان للحظر والمنع في المستقبل".
وحول الأموال المترتبة على واشنطن والتي تأخرت في دفعها لميزانية الأمم المتحدة، قال بولتون منتقداً سكوت الكونغرس على الأمم المتحدة :"إن الكثير من الجمهوريين في الكونغرس لا يبالون بضياع صوت الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة فحسب ،بل أصبحوا من المعتادين على هذه النتيجة.
وطالما أن لا تأثير لصوتنا في تلك الجمعية العامة فهذا دليل آخر يدعونا الى عدم دفع أي مبلغ من المال للأمم المتحدة".

والى جانب هذا، يعد بولتون من المتشددين جداً في معارضة وجود قوات حفظ السلام الدولية سواء تم تشكيلها تحت إدارة الأمم المتحدة أو بشكل أحادي من الولايات المتحدة. وعندما أعلن جورج دبليو بوش الرئيس الحالي أن القوة العسكرية الأميركية لا ينبغي إستخدامها لبناء الشعوب وأنظمتها، كان يكرر نفس ما أعلنه بولتون حين انتقد الرئيس السابق بيل كلينتون وما قام به في الصومال وأمكنة أخرى في العالم. وكان بولتون من أشد المرحبين بالقصف الأميركي في يوغسلافيا

لأن ذلك يتفق مع سياسته هذه، خصوصاً وأن القصف لم يكن يجري تحت رعاية الأمم المتحدة.

وعلى ساحة الأسلحة النووية والصواريخ الدفاعية، عقب بولتون على عدم مصادقة الكونغرس على إتفاقية منع التجارب النووية قائلاً: "إن هذه الإتفاقية أصبحت ميتة".

وكان في رأيه هذا معارضاً لأغلبية الشعب الأميركي الذي بيّنت إستطلاعات الرأي أن ٨٠% منه تؤيد حظر التجارب النووية تحت الأرض.

ويعتبر بولتون من كبار المدافعين عن كل ما تقوم به وكالة المخابرات المركزية على غرار وزير الدفاع رامسفيلد. فبعد أن جرى قصف السفارة الصينية في بلغراد أثناء الغارات الأميركية على يوغسلافيا، سارع بولتون الى الإعلان أن ذلك لم يكن عن طريق الخطأ الذي إرتكبته "السي آي إي" ولا شك أن، اختيار بولتون في منصبه الجديد هذا سيعزز سياسة الإجراءات الأميركية الأحادية الجانب، وسياسة الإستثناء، واستخدام القوة العسكرية وتوتير أجواء الحرب بين واشنطن والصين الشعبية، وتايوان.

٨- أندرو مارشال :

هو مدير التقييم الشامل في وزارة الدفاع الأميركية، ومن الداعين لشنّ الحروب الحديثة بالـــ "ريموت كونترول" في كل أنحاء العالم لتوسيع المصالح الأميركية.

يحتل مارشال منصب "مدير مكتب وزارة الدفاع للتقييم الشامل" وهو عبارة عن مركز أبحاث ومعلومات يوجهه نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية. وفي هذا المنصب يسيطر مارشال على قوة كبيرة وقرار مهم جداً. وكان جورج دبليو بوش قد وضع مارشال في هذا المنصب لأن ديك تشيني نائب الرئيس ، وكذلك رامسفيلد وزير الدفاع يفضلانه بإصرار ويعتبرانه مهماً في مراجعة السياسة الإستراتيجية وإحتمالات الأخطار المتوقعة ضد الولايات المتحدة. فهو الذي يلعب دوراً مؤثراً في تحديد طبيعة حروب المستقبل وكيفية القيام بالقتال ضدها والقوات التي يتعين إستخدامها فيها ، بل وإعدادها في مدة أقصاها شهر أو شهرين فقط. وهذه المهام تتناسب كثيراً مع ما تضمنته شهادة مارشال عن حياته وعمله أمام لجنة الكونغرس المختصة.

فقد وصف مارشال نفسه بالإصلاحي الذي يؤمن بتحطيم التقاليد والطرق القديمة المتبعة. ويعتبر مارشال رجل إستراتيجية منذ عام

١٩٤٩ عندما بدأ عمله كإستراتيجي نووي في شركة "راند كوربوريشن". ومنذ ٢٨ سنة خلت كان يتولى إدارة مكتب التقييم الشامل الذي لا يعرف عنه الناس إلا القليل. وخلال معظم تلك الفترة كان من المختصين في إنتقاد السياسة العسكرية واعتبارها قصيرة النظر حين تركز على القتال وكأن حربها تلك هي الحرب الأخيرة والنهائية.

يبلغ مارشال التاسعة والسبعين من العمر ، وربما تكون مهمته في منصبه هذا آخر بصمة عمل له في السياسة القومية . وحين قال الرئيس بوش الإبن في خطابه حول السياسة العسكرية أمام رجال الأكاديمية الحربية في ساوث كارولينا :"إن قواتنا المسلحة وسياستنا العسكرية في يومنا هذا لا تزال طريقة تنظيمها تميل الى التركيز على أخطار الحرب الباردة أكثر مما تهتم بتحديات القرن الجديد"، فإنه كان يردد عبارات وكلمات وأفكار مارشال نفسها ، والذي وضعه بوش في موقع من سيعدّ القوة العسكرية الأميركية للسيطرة في هذا العالم . وما سيقوم مارشال بمراجعته من النواحي الإستراتيجية سيطال المهمين في البنتاغون وكبار القادة العسكريين . ومن الممكن، بالإستناد الى متابعة الإختصاص الدائم لمارشال ، إستخلاص أن آراءه ستتضمن المخاطرة في زيادة الحروب في العالم. وكان مارشال من أهم أنصار إجراء "ثورة في الشؤون الحربية"، وهذه العبارة إستعارها من عضو في هيئة الأركان السوفياتية وقام بتكييفها من أجل التعبير عن ضرورة التركيز على

حرب المعلومات والذخيرة ذات التوجيه المسبق دقيق الإصابة . وهو من قال :"علينا إستخدام طريقة تجعلنا ندمر العدو عن بعد بدلاً من الإشتباك معه عن قرب" (من شهادته أمام الكونغرس أيار ٢٠٠٠) . وهذا الرأي لم يعجب مجلة سلاح الجو الأميركي التي انتقدت مارشال في إفتتاحية قالت فيها :"فلينظر مارشال الى البوسنيين". وكانت المجلة تقصد أنه إذا كان مارشال يقترح بناء أنظمته التقنية المتطورة (الحرب عن بعد) وفي استخدام القوة من مسافة بعيدة، فإن النزاعات لا تزال تنكأ جروحها على الأرض دون أن تعبأ بأنظمته هذه أو تتأثر بها. وكانت حماسته تجاه شن الحروب بإستخدام التقنيات المتفوقة عن بعد قد قادته الى إثارة إمكانية إلغاء بعض برامج التسليح الشهيرة مثل برنامج "طائرة إف ٢٢" التي تكلف كل واحدة منها ١٨٢ مليون دولار.

لكن أنظمة "القتال من الجيل الجديد" التي يقترحها مارشال لا بد أن تكون نفقاتها وتكاليفها أكبر بكثير من تلك البرامج السابقة. فمنذ عام ١٩٩٥ إنهمك مارشال في مكتبه للتقييم الشامل في رعاية برنامج يطلق عليه "المفهوم العملياتي لبرنامج لعبة الحرب" (RMA) الذي تحرى إمكانية شن حرب من الفضاء، وحرب عالمية متعددة الساحات والمناطق معاً. ويعد مارشال من أشد أنصار توسيع صيغة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ رغم معرفته بأن برنامجاً كهذا سيستفز

الصين ويحثها على وضع خطط تم الإعلان عن بعضها حين قررت الصين زيادة نفقاتها العسكرية بـــ١٧% والإسراع في تنفيذ برامجها الصاروخية الباليستية. لكن سجل مارشال على صعيد التوقعات والتنبؤات التي يعدها لا يثير إنطباعاً بالنجاح. ففي الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٨ ترأس مارشال لجنة أبحاث قررت إعتبار الإتحاد السوفياتي المنافس العسكري الرئيس أمام الولايات المتحدة في العشرين سنة المقبلة .

وعندما تبين خطأ هذا التوقع لدى مارشال نفسه إنتقل فوراً الى إعتبار الصين الخطر التالي على الولايات المتحدة. وفي صيف عام ١٩٩٩ تصور مارشال في تقريره الذي حمل عنوان "آسيا ٢٠٢٥" أن تقوم الصين والهند بتقسيم آسيا الى مراكز نفوذ لهما على حساب الولايات المتحدة.

واعتبر التقرير أن الصين "ستظل المنافس الدائم أمام الولايات المتحدة، وأن وجود صين قوية ومستقرة من شأنه خلق اخطار لأن قادة الصين في هذه الحال يمكن أن يحاولوا القيام بتعزيز قوتهم عن طريق المغامرات الحربية خارج الصين". ويقول روبرت كايسر من صحيفة واشنطن بوست :"إن التقرير الذي وضعه مارشال يرفض فكرة إمكانية وجود علاقة اميركية _ صينية تتطور بشكل سلمي ومثمر بين الدولتين".

٩- جون نيغروبونت :

هو مندوب واشنطن في الأمم المتحدة، ولديه سجل أسود حافل بقمع الشعوب والتعدي على حقوق الإنسان .

يتمتع جون ديمتري نيغروبونت الذي اختاره بوش سفيراً في الأمم المتحدة بخبرة ديبلوماسية كبيرة، خصوصاً وإنه كان يعمل في السلك الخارجي خلال أربعة عقود تولى فيها ثمانية مناصب في قارات مختلفة . ففي أواسط الستينات تسلم أول منصب ديبلوماسي له كسفير في فيتنام الجنوبية (سايغون) وفي الثمانيات إنتقل كسفير الى هندوراس ، •والمكسيك والفيليبين . وهو يتحدث أربع لغات هي : الفيتنامية، واليونانية، والفرنسية،والإسبانية. وعلى غرار العديد من رجال إدارة بوش لديه خبرة في الأعمال والتجارة ، وكان نائباً لرئيس هيئة "الأسواق العالمية" في "ماكغروهيل " . لكن هناك جانباً مظلماً في سجل عمل نيغروبونت يتعلق بعدم إهتمامه بقضايا حقوق الإنسان وهذا ما يفسر تجنبه إجراء مقابلات صحفية الحّ عليها صحافيون يتذكرون سجله التاريخي المظلم . وكما قالت سارة وايلدمان نائبة رئيس تحرير صحيفة "نيوريبوبليك" الأميركية :"إن نشطاء الدفاع عن حقوق الإنسان ذهلوا من تعيينه في هذا الموقع ". فنَيغروبونت له شهرة واسعة

حتى بين الدبلوماسيين الأميركيين الذين عملوا معه بالدفاع "الأعمى عن المصالح الأميركية في العالم ودون أي إعتبار لحقوق الإنسان " .

وترى وايلدمان أن تعيينه "سيخلق إشكالاً لأن إحدى المسؤوليات الأساسية لمن عينه بوش في الأمم المتحدة ستتمثل في توبيخ الصين وبورما وأفغانستان وانتقادها بحجة خرقها لحقوق الإنسان". وهناك من يؤكد أن تعين نيغروبونت ناجم أيضاً عن إتخاذ بوش قراراً بتقليل أهمية منصب السفير في الأمم المتحدة لأنه حرم هذا المنصب من الصفة الوزارية في الحكومة . وكان هذا القرار هو الذي أثار القلق الشديد من أن البيت الأبيض برئاسة الجمهوريين سيصبح شديد العداء للأمم المتحدة على غرار العداء الذي يتعامل فيه أعضاء الكونغرس المحافظون تجاه الأمم المتحدة منذ الأغلبية التي فازوا بها عام ١٩٩٤ في الكونغرس.وفي الشهور الأخيرة من ولاية الرئيس كلينتون هدأ التوتر بين واشنطن والأمم المتحدة بعد أن عقدت إدارة كلينتون صفقة تدفع بموجبها معظم ديونها المستحقة على الأمم المتحدة . لكن المخاوف لا تزال قائمة اليوم طالما أن فريق بوش سيحاول تشويه سمعة منظمة الأمم المتحدة وعدم دفع المساهمة المالية الأميركية لها .

والمعروف أن نيغروبونت المولود عام ١٩٣٩ هو إبن ثري يوناني يملك أسطولاً من السفن التجارية وقد تخرج من جامعة "ييل" وبدأ

عمله الديبلوماسي في ١٩٦٠ . منذ ١٩٧١ حتى١٩٧٣ أصبح الضابط المسؤول في مجلس الأمن القومي عن ساحة الحرب في فيتنام تحت إدارة هنري كيسنجر . في ١٩٨٧ عاد أثناء إدارة بوش الأب الى مجلس الأمن القومي وعمل تحت مسؤولية كولن باول كنائب مساعد للرئيس في شؤون الأمن القومي . بعد ذلك بسنتين عاد الى أميركا اللاتينية وأصبح سفيراً في المكسيك منذ عام ١٩٨٩ حتى عام١٩٩٣ حيث أشرف فيها على نشاطات "السي آي إي" وما كانت تقدمه من مساعدة لدولة المكسيك ضد الثوار المكسيكيين المعروفين برجال(زاباتسيستا). ومنذ عام ١٩٨١ عمل سفيراً في هندوراس وذاع صيته هناك في السكوت على خروقات حقوق الإنسان التي كانت تقوم بها سلطات هندوراس. وخلال خمس سنوات خدمها في هندوراس كان نيغروبونت يقدم المساعدة للسلطات الديكتاتورية وممارساتها الوحشية ضد المعارضين والثوار ، وساهم في تدعيم السلطة الديكتاتورية على الشعب وتصفية الكثير من المعارضين جسدياً.

والجدير بالذكر أن نيغروبونت كان قد حلّ سفيراً هناك بدلاً من سفير سابق هو جاك بينس الذي حذّر إدارة ريغان من أخطار دعم سياسة التصفية التي تقوم بها سلطات هندوراس وطالب بالضغط لوقفها، لكن ريغان أقاله ووضع بدلاً منه نيغروبونت .

ويقول ريك تشيديستر أحد موظفي السفارة الأميركية في عهد نيغروبونت ، إنه كان يأمرهم بعدم ذكر أي معلومات عن التعذيب والتصفيات التي كان رئيس هندوراس يقوم بها في جميع تقاريرهم المرسلة لوزارة الخارجية في عام ١٩٨٢، حتى أن هندوراس بدت في تلك التقارير وكأنها دولة النروج من ناحية تمتع المواطنين بحقوقهم ؟.

بل إن نيغروبونت نشر بنفسه مقالاً في مجلة "الإيكونوميست"نفى فيها وجود أي حالة تعذيب أو تصفية، وكانت تقاريره التي ترسل الى لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس تصور الوضع والنظام في هندوراس في أحسن أحوال حقوق الإنسان وقد جاء في أحدها :" لا وجود للمعتقلين السياسيين في هندوراس التي لا تسمح حكومتها بأي ممارسات قتل أو تعذيب ". ومع ذلك كانت صحيفة "بالتيموصن" لوحدها في عام ١٩٨٢هي التي نشرت نقلاً عن الصحافة الهندوراسية ٣١٨ قصة قتل وخطف مارستها السلطة العسكرية في هندوراس .

وفي عام ١٩٩٥ نشرت صحيفة "صن" فضائح عن دور السي آي إي في تدريب الوحدات الهندوراسية (الكتيبة ٣١٦)، وكيف قامت هذه الوحدات باستخدام الصدمات الكهربائية والخنق ضد المعتقلين أثناء الإستجواب وكيف كانت تدفنهم دون وضع أي علامة تشير الى هوية الجثث. في العام نفسه إضطرت لجنة تحقيق وطنية هندوراسية شكلت للتحقيق في تلك الأحداث الى الإعتراف بوجود ١٧٩ مدنياً مفقوداً.

وتبين أن واشنطن كانت تقدم مئات الملايين من الدولارات للسلطة العسكرية من أجل قمع المعارضة اليسارية ، وظهر في تقارير وزارة الخارجية أن السفير نيغروبونت كان يثني على قائد الجيش (ألفاريز) وتصرفاته السليمة ، وهو المعروف بقيادته لوحدات (٣١٦) التي كانت تنفذ عمليات القتل والتعذيب. وفي العام ١٩٩٦ أرادت إدارة كلينتون الإستفادة من خبرات نيغروبونت فأرسلته الى بناما كرئيس للوفد الأميركي حول القواعد العسكرية فيها .

لكن مركز الأبحاث البنامي المختص بحقوق الإنسان إعترض على نيغروبونت لأن ماضيه حافل بالإساءة لحقوق الإنسان ، وكان على إطلاع بدور السي آي إي في أحداث هندوراس وممارسات القتل والتعذيب.

وفي العام ١٩٩٧ ذكر مراسل لصحيفة صن في إجتماع لمركز السياسة الدولية أن نيغروبونت صاحب دور مركزي في ممارسات خلق حقوق الإنسان في هندوراس وكان مطّلعا على كل شيء يجري أثناء وجوده سفيراً فيها. ولهذا السبب قالت السيدة وايلدمان المحررة في صحيفة "نيو ريبوبليك": ليس لدى نيغروبونت أي إحساس أخلاقي لتعيينه مندوباً في الأمم المتحدة.

وفي يومنا هذا مازال نيغروبونت لا يشعر بأي ندم أو أسف على دوره في هندوراس ، معتبراً أن يديه كانتا مقيدتين بوقائع الوضع السياسي الذي ساد في هندوراس في ذلك الوقت . وقال لشبكة "سي أن أن": إن بعض تلك الأنظِمة في أميركا اللاتينية ربما لا تبدو سائغة المذاق بحسب رغبة الأميركيين لأنها من الممكن أن تكون ديكتاتورية أو تميل الى الدكتاتورية لكن الأحداث التي كانت تغلي فيها تجعل من المستحيل عليك دعم الديموقراطية في تلك البلدان.

مراجع :

بعض رجال الإدارة الأميركية

١-نشرة مركز "السياسة الخارجية تحت المجهر ".عدد كانون اول ٢٠٠١.

٢-المحرّر العربي" - "مقالة نبيه البرجي " - العدد ٣٠٦.من ٣الى٩ آب٢٠٠١.ص١٠.

٣-" المحرّر العربي". العدد ٣٢٧. من ٢٨كانون أول الى ١٠كانون الثاني عام ٢٠٠٢.ص ٢٠-٢١

٤-"المحرّر العربي" . العدد٣٢٨ من ١١-١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢ ص١٦-١٧.

٥-جون كلود بريزار وغيوم داسكييه "بن لادن الحقيقة المحظورة" باريس٢٠٠٢ .

٦-مجلة "الكشكول " .العدد (١٤) .نيسان ٢٠٠٢. بيروت.

٧-كتاب "الولايات المتحدة الأميركية من الخيمة الى الأمبراطورية".

إعداد ديب علي حسن . مراجعة وتدقيق إسماعيل الكردي . دار الأوائل. دمشق. الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ص ٣٩٩-٤٠٥.

ملحق رقم (٢)

جدول بمدراء ونواب مدراء
وكالة أمن القوات المسلّحة الأميركية (AFSA)

المدراء:

	الإسم	خدم من	خدم إلى
١	اللواء البحري إرل إي.ستون	١٥ /٧/ ١٩٤٩	١٩٥١/٧/١٥
٢	اللواء رالف ج.كانين .الجيش	١٩٥١ /٧/١٥	١٩٥٢ /١١/٤

نواب المدراء :

	الإسم	السلاح
١	الكولونيل مورب كوليتز	الجيش
٢	المقدم جوزف ف.وينغر	البحرية
٣	العقيد روي هـــ. لين	الجو

المرجع : جيمس بامفورد "هيئة الأسرار /وكالة الأمن القومي تحت المجهر". دار الكتاب العربي .بيروت. ٢٠٠٢ص ٥٠٣ (ترجمة سمير جلبي وأمين الأيوبي).

ملحق رقم (٣)

مدراء وكالة الأمن القومي الأميركي (NSA)

	الإسم	خدم من	خدم إلى	السلاح
١	اللواء رالف كانين	١٩٥٢/١١/ ٤	١٩٥٢/١١/٢١	الجيش
٢	الفريق رالف كانين	١٩٥٢/١١/٢١	١٩٥٦/١١/٢٣	الجيش
٣	الفريق جون أ.سامفورد	١٩٥٦/١١/٢٤	١٩٦٠/١١/٢٣	الجو
٤	الفريق لورنس هـ.فروست	١٩٦٠/١١/٢٤	١٩٦٢/٦/٣٠	البحرية
٥	الفريق جوردون أ.بلايك	١٩٦٢/٧/١	١٩٦٥/٥/٣١	الجو
٦	الفريق مارشال أس .كارتر	١٩٦٥/٦/١	١٩٦٩/٧/٣١	الجيش
٧	اللواء ناويل غايلر	١٩٦٩/٨/١	١٩٧٢/٧/٣١	البحرية
٨	الفريق ساموبل سي .فيلبس	١٩٧٢/٨/١	١٩٧٣/٨/١٤	الجو
٩	الفريق ليو آلان	١٩٧٣/٨/١٥	١٩٧٧/٧/٤	الجو
١٠	اللواء بوبي ر.إنمان	١٩٧٧/٧/٥	١٩٨١/٣/٣١	البحرية
١١	الفريق لينكولن د.فورر	١٩٨١/٤/١	١٩٨٥/٣/٢٧	الجو
١٢	الفريق ويليام إي .أودوم	١٩٨٥/٥/٥	١٩٨٨/٧/٣١	الجيش
١٣	اللواء ويليام أو. ستيودمان	١٩٨٨/٨/١	١٩٩٢/٤/٨	البحرية
١٤	اللواء ج.م.ماكونيل	١٩٩٢/٥/٢٢	١٩٩٦/٢/٢٢	البحرية
١٥	الفريق كينيث أ.مينيهان	١٩٩٦/٢/٢٣	١٩٩٩/٣/١٥	الجو
١٦	الفريق مايكل ف. هايدن	١٩٩٩/٣/٢٥	....	الجو

ملحق رقم (٤)

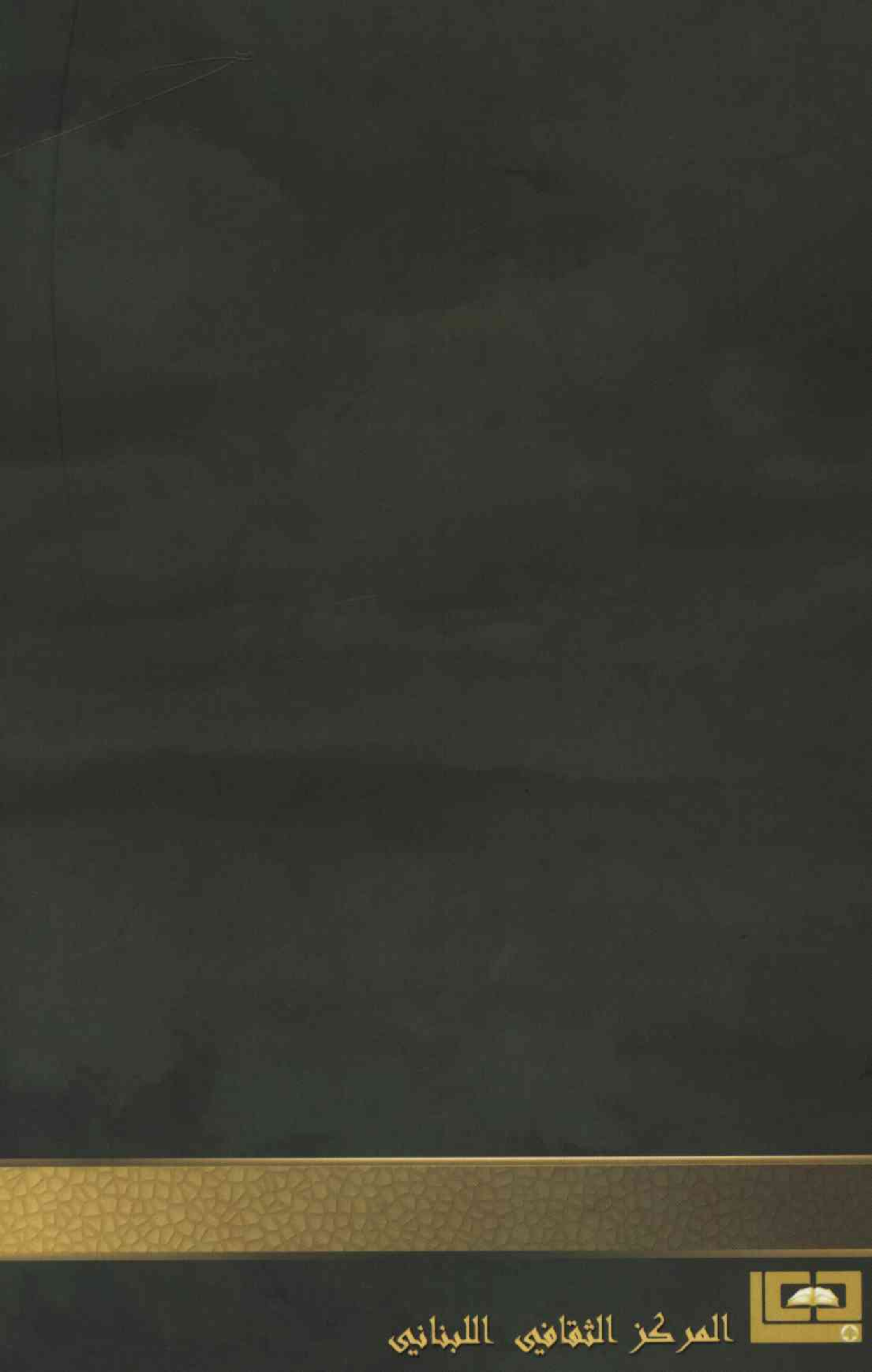
نواب مدراء وكالة الأمن القومي الأميركي (NSA)

	الإسم	خدم من	خدم الى
١	اللواء جوزف ف.وينغر	١٩٥٢/١٢/٢	١٩٥٣/٧/٢٨
٢	العميد جون ب.أكرمان	١٩٥٣/١١/٢٦	١٩٥٦/٦/٤
٣	اللواء جون سامفورد	١٩٥٦/٦/٤	١٩٥٦/١١/٢٤
٤	جوزف هـــ .ريم	١٩٥٧/٢/٢	١٩٥٧/٩/١٨
٥	د.هاواردت.أنغرتروم	١٩٥٧/١٠/١٨	١٩٥٨/٨/١
٦	د.لويس و.تورديللا	١٩٥٨/٨/١	١٩٧٤/٤/٢١
٧	بينسون ك.بوفهام	١٩٧٤/٤/٢٢	١٩٧٨/٤/٣٠
٨	آن. زد.كاراكريستي	١٩٨٠/٤/١	١٩٨٢/٧/٣٠
٩	روبرت إي.ريتش	١٩٨٢/٧/٣١	١٩٨٦/٧/٣
١٠	تشارلز ر.لورد	١٩٨٦/٧/٩	١٩٨٨/٣/١٣
١١	جيرالد ر.يونغ	١٩٨٨/٣/١٤	١٩٩٠/٧/٢٨
١٢	روبرت ل.برستل	١٩٩٠/٧/٢٩	١٩٩٤/٢/١
١٣	وليم ب.كرويل	١٩٩٤/٢/٢	١٩٩٧/٩/١٢
١٤	باربرا ماكنمارا	١٩٩٧/١١/٢	٢٠٠٠/٦/٣٠
١٥	وليم ب.بلاك	٢٠٠٠/٩/٢٢	...

المرجع:جيمس بامفورد"هيئة الأسرار/وكالة الأمن القومي تحت المجهر".

ص ٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥.

الفهرس


المركز الثقافي اللبناني